مجلة جامعة بني وليد
للعلوم الإنسانية و التطبيقية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن جامعة بني وليد

بني وليد – ليبيا

السنة الثالثة – العدد العاشر – ديسمبر 2018 م

التوثيق: الدار الوطنية للكتاب بنغازي 121 /2017

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية و التطبيقية

السنة الثالثة – العدد العاشر – ديسمبر 2018 م

المشرف العام للمجلة

د . عبد الحميد فرج صالح

رئيس تحرير المجلة

د. الطاهر سعد ماضي

مدير تحرير المجلة

أ . أشرف علي محمد لامه

هيئة تحرير المجلة

د . منصور محمد ونيس	د . أعويدات حسن بالحاج
د . عبد الله صالح أزبيدة	د . علي محمد شقلوف
د . عبد الله الشيباني	د . محمد نافع اسطيل
د . فرج خليل سالم	د. مفتاح الفيتوري الجمل

اللجنة الاستشارية للمجلة

د . محمد عثمان الفيتوري	رئيساً
د . إبراهيم أحمد خليل	عضواً
د . عبد الحكيم محمد عثمان	عضواً
د . مصباح ياقة السوداني	عضواً
د . رمضان الطاهر	عضواً
د . جعفر الصيد عوض	عضواً
أ . علي صالح اقريميدة	عضواً
أ . إسماعيل مصباح عبد القادر	عضواً
أ . علي مصباح ارحومة	عضواً
أ . عامر فتح الله المبروك	عضواً

أمين سر المجلة

جمال محمد الجهيمي

قواعد النشر بمجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية مجلة علمية فصلية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الأصيلة والمبتكرة في العلوم الإنسانية والتطبيقية .

وإذ تـرحب المجلة بالإنتاج المعرفي والعلمي للباحثين في المجالات المشار اليها تحيطكـم علماً بقواعد النشر بها وهي كالتالي :

1- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية على أن تعالج القضايا والموضوعات بأسلوب علمي موثق يعتمد الاجرائية المعتمدة في الابحاث العلمية ، وذلك بعرض موضوع الدراسة وأهدافها ومنهجها وتقنياتها وصولاً الي نتائجها وتوصياتها ومقترحاتها.

2- يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي يتضمن:

أ- الكتب : اسم المؤلف ، عنوان الكتاب ، مكان وتاريخ النشر ، اسم الناشر، رقم الصفحة .

ب- الدوريات : أسم الباحث ، عنوان البحث ، اسم المجلة ، العدد وتاريخه ، رقم الصفحة .

3- معيار النشر هو المستوى العلمي والموضوعية والأمانة العلمية ودرجة التوثيق وخلو البحث من الأخطاء التحريرية واللغوية وأخطاء الطباعة.

4- أن يكون النص مطبوعا على برنامج (Microsoft Word) ويكون حجم الخط (12) ونوعه (Simplified Arabic) ، على حجم ورق مخصص بالمواصفات التالية :
(عرض 17سم، ارتفاع 24 سم) أو (عرض 6.70 إنش، ارتفاع 9.45 إنش).

5-أن لا يزيد حجم الدراسة او البحث على (25) صفحة كحد اقصى وان يرفق بخلاصة للبحث او المقالة لا تتجاوز(60)كلمة تنشر معه عند نشره .

6- ترحب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدى (10) صفحات (A4) كحد اقصى، يذكر فيها مكان الندوة أو المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين ، مع رصد أبرز ما جاء في الاوراق والتعقيبات والتوصيات .

7- ترحب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (10) صفحات (A4) كحد أقصى على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين. على أن تتضمن المراجعة عنوان الكتاب وأسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات، وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد ، و أن تتضمن المراجعة خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب ، مع الاهتمام بمناقشة اطروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته .

8– يرفق مع كل دراسة أو بحث تعريف بالسيرة الأكاديمية والدرجة العلمية والعمل الحالي للباحث .

9– لا تدفع المجلة مكافآت مالية عما تقبله للنشر فيها .

10– لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نشرت أو أرسلت للنشر في مجلات أخرى .

11– تخضع المواد الواردة للتقييم، وتختار هيئة تحرير المجلة (سرياً) من تراه مؤهلاً لذلك، ولاتعاد المواد التي لم تنشر إلى أصحابها.

12 – يتم إعلام الباحث بقرار التحكيم خلال شهرين من تاريخ الإشعار باستلام النص، وللمجلة الحق في الطلب من الباحث أن يحذف أي جزء أو يعيد الصياغة، بما يتوافق وقواعدها.

13– تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة وفق خطة التحرير، وتؤول حقوق الطبع عند إخطار الباحث بقبول بحثه للنشر للمجلة دون غيرها.

14– مسؤولية مراجعة و تصحيح و تدقيق لغة البحث تقع علي الباحث ، على أن يقدم مايفيد بمراجعة البحث لغويا ، ويكون ذلك قبل تقديمه للمجلة .

15– ترسل البحوث والدراسات والمقالات باسم مدير التحرير.

بخصوص البحوث والدراسات والمقالات التي تسلم إلى مقر المجلة ، فإن البحث يسلم على قرص مدمج(CD) مرفقا بعدد 2 نسخة ورقية .

للمزيد من المعلومات والاستفسار يمكنكم المراجعة عبر :

هاتف

00218928567953

البريد الالكتروني

Bwujsh@gmail.com

صفحة المجلة علي فيسبوك

(مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية و التطبيقية)

مقر المجلة

إدارة المكتبات والمطبوعات والنشر بالجامعة – المبنى الإداري لجامعة بني وليد

بني وليد – ليبيا

كلمة العدد

الوعي الثقافي و التنمية ....

يتفاعل الجانبان المادي والمعنوي وبشكل وثيق في الممارسة الاجتماعية الاقتصادية لإحداث التنمية ، فالجهود المادية لابد أن ترافقها وتصحابها جهوداً على مستوى تشكيل وتدعيم وتفعيل الوعي الثقافي، وذلك مطلب ضروري ولازم لعملية التنمية بل ويعد كذلك أحد مكوناتها.

والمقصود بالوعي الثقافي كل القيم الإيجابية التي تُعنى بعلاقة الإنسان وتمنع استغلاله وسرقة جهده ، كما تشمل العلاقات الاجتماعية الإنتاجية العادلة و التحفيز للإنجاز ومحو الأمية الوظيفية وتدعيم ممارسة الديمقراطية.

إن المناخ الثقافي و الفكري لابد و أن يكون مهيئاً لإحداث التطبيقات التنموية الفعلية استناداً إلى التراث الثقافي المعبر عن الشخصية الوطنية المرتبط بحياتها وتاريخها وحضارتها المميزة لها.

ولكي يتحقق ذلك ينبغي توسيع وتدعيم الأساس المادي لإنتاج المعرفة والثقافة من خلال التربية والتعليم وتطوير الفنون والآداب والعلوم والمعارف المختلفة ودعم وسائل الإعلام وتطويرها.

يتطلب ذلك ايضاً التفاعل مع الثقافات العالمية ومع تجاربها الرائدة في التنمية، لأن أي ثقافة قومية أو وطنية لايمكنها أن تتطور بمعزل عن العمليات الثقافية التي تجري في العالم ، فعملية التبادل المستمر للقيم والمعارف بين الثقافات القومية هو من يصنع الثقافة العالمية التي يجب أن توجد في الثقافات القومية الوطنية وليس فوقها.

د. الطاهر سعد ماضي

رئيس تحرير المجلة

محتويات العدد

عنوان البحث	أسم الباحث	رقم الصفحة
مظاهر الاغتراب التعليمي بين طلبة جامعة بني وليد	د. علي عبد الكاظم كامل الفتلاوي	7
الأساس الفلسفي وأهميته في بناء محتوى المنهج الدراسي	أ . خميس أمحمد الجديد	44
المُناخ وأثره على راحة الإنسان وكفاءة العمل في محطات مصراتة و سرت وهون (دراسة في المُناخ التطبيقي)	أ . مفتاح عمران محمد كلم	57
سوسيولوجيا الأخلاق وأهميتها في الإدارة الحكومية	د . عويدات حسين بالحاج د . الطاهر سعد علي	74
اختصاص النيابة العامة بالتحقيق الابتدائي ومباشرة الدعوى العمومية وفقاً لأحكام القانون الليبي	د. علي محمد شقلوف	90
التباين المكاني للخدمات الصحية العامة في شرق ليبيا " دراسة في جغرافية الخدمات "	د . ميلاد محمد عمر عبدالعزيز	107
التقدير الاقتصادي لدوال التكاليف الإنتاجية ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية لإنتاج الشعير المروي في منطقة شرق بني وليد	أ.د عبد الحكيم أحمد الجدي د. نعمة رجب لريل أ . فريدة عمر فهيد م . عمر المبروك ميلاد	130

مظاهر الإغتراب التعليمي بين طلبة جامعة بني وليد

د. علي عبد الكاظم كامل الفتلاوي – كلية الآداب – جامعة بني وليد

المقدمة:

يمثل النظام التعليمي الجامعي، أساساً تنمو في إطاره العديد من السمات الشخصية للمتعلمين، بمقتضى، أن التعليم من لزوميات الحياة بالنسبة للفرد والمجتمع، فمن خلاله – لمن يتاح له – يتشكل فكر الإنسان ويزداد عمقا واتساعا، وبوساطته يزداد وعيه الثقافي والسياسي، ودوره الاجتماعي، وقدراته على التكيف مع الظروف والمستجدات والمتغيرات التي يواجهها في حياته الخاصة والعامة.

ولما كان النظام التعليمي جزءا من النظام المجتمعي الذي يربي الفرد، ويعده لحياته حاضرا ومستقبلا، ويكسبه المعارف والاتجاهات والقيم، ويشكل شخصيته لمواجهة متطلبات الحياة، فقد بات التعليم الجامعي أحد الأركان الرئيسية التي ينبغي عليه القيام بهذا الدور لخدمة المجتمع وأهدافه، سيما أن الجامعة هي المؤسسة التعليمية القادرة على تنمية الموارد البشرية، وتزويد المؤسسات الأخرى بالتخصصات والكوادر البشرية اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة في المجتمع (حمايل، 2009، 14-15)، وهذه الكوادر هي الطلاب والطالبات الذين يدرسون في الجامعة وصولاً حتى تخرجهم.

إن دراسة واقع الجامعات، ودراسة أحوال الطلبة الجامعيين، ومحاولة الخروج بأفضل الصيغ لتطوير هذا الواقع وتوفير المناخ الملائم لدفع قدراته نحو الإبداع والمساهمة المعرفية والعملية في تلبية حاجات المجتمع داخل وخارج الوسط الجامعي أصبحت حاجة ملحة لا ينبغي الاستغناء عنها، سيما أن عوامل السياق الاجتماعي تؤثر في تشكيل ونمو شخصية الطلبة عن طريق نوع التربية والضغوط والمطالب التي تسود ذلك الوسط فإذا فشل هؤلاء بمواجهة هذه الضغوط ساء توافقهم وقد يختل توازنهم وقد ينزعوا بعلاقاتهم مع الآخرين نحو العنف أو النزوع نحو السيطرة أو طلب المعونة من الآخرين (دارة، 1995، 52).

ويمكن القول – افتراضًا – أن النظام التعليمي وأنساقه الفرعية تقدم عملاً بناءً وايجابيًا يقوم من خلاله بتنمية شخصية الطالب – ذكرًا كان أم انثى – بشكل شامل ومتكامل ومتوازن، ويقوي ثقته بنفسه، ويدعم قدراته، ويزيد من ارتباطه بمجتمعه وانتمائه له، ويرسخ اعتزازه بدينه وهويته وقيمه وثقافته، ويعزز معايير المجتمع، ويكون اداة للتحرير والاستقلال والتماسك الاجتماعي والوحدة وتعزيز التنمية والذات والثقافة (السيد، 1990، 111).

وبهذا؛ فإن المؤسسات التربوية والتعليمية كثيرا ما تكون سلاحًا ذا حدين إزاء الاغتراب، فهي إما أن تكون أداة لتعميق الاغتراب لدى الطلبة، وإما أن تكون وسيلة لتكييفهم مع أنفسهم ومجتمعهم. فالنظام التعليمي لا يمكن أن يكون محايدًا، فهو إما أن يكون عاملاً من عوامل بناء الفرد والمجتمع، أو معول هدم لهما، فالتعليم يسهم احيانًا في تعميق الاغتراب حين يدفع بكثير من الطلبة إلى دوائر التسلط والضياع والعزلة وفقدان الهوية والانفصال عن الذات والمجتمع، ويعمل على إيجاد حالة من الاغتراب تتمثل في تجريد هؤلاء من إنسانيتهم، وتحويلهم إلى "أشياء" أو كائنات مسحوقة، أو سلع تصنع حسب المواصفات التي يطلبها أصحاب النفوذ والسطوة في المجتمع.

وبذلك، يمكن للجامعة أن تكون مصدراً للاغتراب من خلال وسائل كثيرة منها؛ عدم احترام الاساتذة لطلابهم، وعدم مساهمة الطلبة في تصميم برامجهم، وإدراك الطلبة لعدم وجود علاقة قوية بين ما يدرسونه في الجامعة من جهة وبين عملهم المستقبلي، واحساسهم بأن تقييمهم لأساتذتهم لا يستخدم لتطوير الاساتذة، وتبني المعايير الاكاديمية المتدنية، والتعيينات قليلة الجدوى والفائدة، والمستوى التدريسي اللانقدي التلقيني المشوه (دارة، 1995، 53-55).

وهو ما يؤدي إلى القول، إلى أن اغتراب طلبة الجامعات بات يشغل أذهان الكثير من الباحثين في مجالات علم النفس وعلم الاجتماع والتربية منذ فترة الستينيات من القرن العشرين بتأثير من نتائج حركات الطلبة في الجامعات الأوروبية عام 1968، لتنتقل لاحقًا نحو أرجاء الجامعات في العالم المتقدم والنامي، خاصةً، بعد أن أصبح الاغتراب ظاهرة إنسانية امتد وجودها ليشمل مختلف أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في كل الثقافات، إذ تزايدت مشاعر هذا الاغتراب وتعددت نتيجة لطبيعة العصر الذي يعيشه الإنسان، عصر المتناقضات، عصر التنافس والتغيرات المتلاحقة، عصر طغت فيه المادة، مما أدى إلى إصابة الإنسان بالكثير من المشكلات والاضطرابات، يجيء في مقدمتها ظاهرة الاغتراب التي وجهت انتباه الباحثين والدارسين وكانت محط اهتمامهم الأول (مخلوف؛ وبنات، 2005، 46-47)؛ وطلبة الجامعات ليسوا بمنأى عن هذه التأثيرات بحكم ارتباطهم بسياقاتهم البنائية الاجتماعية والثقافية، أو بصلتهم بالنسق التعليمي الذي يتعاملون معه بشكل مباشر، سيما أن الطالب الجامعي يعيش مرحلة انتقالية مزدوجة، تمثل الأولى الانتقال إلى عالم المسؤولية، وما ينتج عنه من مطالب نمائية محددة تظهر حاجات نفسية واجتماعية تستدعي إشباعاً، وطموحات وأهداف تستدعي تحقيقاً، ورغبة ملحة لتحقيق الاستقلالية والتفرد، والبحث المستمر عن الذات ككيان أوحد مستقل، هويةً وكينونةً، إن الفشل في تحقيق ذلك يؤدي إلى الكثير من مشاعر الوحدة والاغتراب (مخلوف؛ وبنات، 2005، 46).

إن طلبة الجامعات بوصفهم شبابًا يلحقهم ما يلحق أطرهم الاجتماعية، محليًا وعالميًا، يتعرضون للعديد من المشكلات التي قد تظهر في صور من التوتر، والقلق، والتمرد، والصراعات الداخلية، وقد ترجع إلى أننا نعيش اليوم في عالم مشحون بالتوترات، ويعج بالخلافات والصراعات إلى الحد الذي يمكن معه القول: إن انتماءنا الحقيقي لم يعد له وجود إلا في إطار محدود جداً من خبراتنا الحياتية، ويتسم الفرد في مجتمع نام يحاول مواكبة المجتمعات المتقدمة بشعوره بأنه يعيش في عالم لا يستجيب لرغباته واحتياجاته كما أنه غير قادر على التنبؤ بالمستقبل. فضلاً عن تغير المعايير التي تنظم سلوكه بسرعة متزايدة، كما يتسم أيضاً برفضه للقيم الخاصة بحضارته وبالانعزال عن الآخرين وعن ذاته.

ويلخص (خليفة، 2003، 287–288)، نتائج دراساته التي ضمنها كتاب (سيكولوجية الاغتراب)، حول المظاهر الاغترابية للشباب والطلبة، بقوله واصفًا إياهم: "يعيش حياة مهمشة، تفرض عليه شعورا بالاغتراب والانفصال عن الذات والمجتمع، حيث يتسم الإنسان الهامشي بمجموعة من الصفات السلبية منها أنه: وحيد وغريب، مقيد، لا معنى لما يقوم به، لا شيء يثير اهتمامه، غير قادر على التحكم في سلوكه، وجوده مرفوض، يائس، لا يشعر بالانتماء، عديم النفع، غير متحمل للمسؤولية، متشائم، مهضوم الحقوق، مجرد متفرج وهارب من نفسه، كل شيء من حوله متغير، مضطهد، لا يعرف ماذا سيفعل غدا، لا يستطيع أن يقيم ما يفعله ويشعر أنه مهدد... إلخ"؛ وهذه المظاهر أعطت خصائصًا نفسية واجتماعية جعلت لهذه الشريحة مكانةً هامشية، تتصف بالثنائية الانشطارية/ الوجدانية Ambivalence، حيث ازدواج الوعى، واضطراب الاتجاهات، والولاء المركب، واضطراب الانتماء والافتقاد إلى الثقة بالنفس، والقلق الزائد بشأن المستقبل والشعور بالعزلة والوحدة والدونية والتسلطية. والشعور بالعجز والتشاؤم، فخبرات الفرد عما يريده ويتمناه، وما يحققه في الواقع الفعلي تؤثر على شخصيته، الفردية والاجتماعية، من حيث سلامته أو اضطرابه.

لقد شكل الاغتراب ظاهرة اجتماعية تدخل في نسيج الحياة اليومية، تأثيرًا وتأثرًا، لتترامى أبعاد هذه الظاهرة في كل مناحي الوجود الاجتماعي والثقافي، وهو ليس نتيجة فحسب، بل هو نتيجة وسبب في آن واحد؛ فالاغتراب موجود ما دامت هناك فجوة بين الفرد والمجتمع، وكلما غاب المجال الذي تظهر فيه العلاقة المعبرة عن الذات، وما دام للفرد أفكار مثالية ينشد تحقيقها وتحول ظروف المجتمع دون بلوغها. فالمؤسسات التربوية والتعليمية، كثيرا ما تكون سلاحا ذا حدين إزاء الاغتراب، فهي إما أن تكون أداة لتعميق الاغتراب لدى الطلبة. وإما أن تكون وسيلة لتكيفيهم مع أنفسهم ومجتمعاتهم(وطفة، 1998، 242–243)، وتعمل على إيجاد حالة من الاغتراب تتمثل في تجريد هؤلاء من إنسانيتهم وتحويلهم إلى "أشياء"، أو كائنات مسحوقة، أو سلع تصنع حسب مقاييس القوى الاجتماعية ذات السلطة والهيمنة.

وقد تناولت الاغتراب – باصطلاحيته ومفهومه العام – تخصصات مختلفة، وتباينت دلالته من قبل العديد من المفكرين والدارسين، في ميادين علم الاجتماع والتربية وعلم النفس والفلسفة.

وكان فلاسفة الإغريق كسقراط وأفلاطون وأوغسطين قد تعرضوا للاغتراب، حيث عرف أفلاطون التأمل الحق بحالة الكائن الذي فقد وعيه بذاته فصار الآخر مغترباً عنها. ونشط الباحثون الغربيون في القرن التاسع عشر للكتابة عن الاغتراب، فهيجل يطرح في كتابه (فينومينولوجيا الروح) عام 1807م، مفهوم الاغتراب على أساس قيامه على بعدين هما سلب المعرفة وسلب الحرية.

لقد ظهر مفهوم الاغتراب Alienation بدلالته الاصطلاحية، لأول مرة في عام 1837 في استخدامات فالريه Falret ليدل به على مظاهر الاضطراب العقلي، ليوظف مفهومًا فيما بعد في مجالات علم الاجتماع والفلسفة وعلم النفس الاجتماعي، لينطوي المعنى الأول لهذه الكلمة على معنى نقل الملكية من شخص إلى آخر إكراها.

بينما عرف كارل ماركس في كتابه (مخطوطات 1844م) الاغتراب على أساس العمل المغترب حيث يفقد الفرد في هذه العملية قدرته على التعبير عن ذاته، وهي تتمثل في استغلال إنتاج العمال بواسطة أصحاب رؤوس الأموال، وإنتاج السلع لا يحول العلاقات الاجتماعية للأفراد إلى سلع فحسب، بل يحول العلاقات المتداخلة لإنتاجهم إلى شيء أيضا.

كما أظهر أميل دوركايهم في كتابيه (تقسيم العمل الاجتماعي عام 1892م، والانتحار عام 1897م) عرضاً لمفهوم الاغتراب حيث يرى أن الحضارة الصناعية وهي تمضي في تطورها السريع تعاني من مرض يطلق عليه الأنومي وهو يعنى فقدان المعايير لدى الفرد، ثم يأتي تقسيم العمل ليعمل على إضعاف الضمير الجمعي فيعجز المجتمع عن تحقيق الفردية، فتكون النتيجة حالة الاغراب التي يعيشها الفرد.

واستمر الاهتمام بموضوع الاغتراب في القرن العشرين بشكل أكبر، حيث بدأت الدراسات من منتصف القرن تطرح مقاييس لقياس الجوانب المختلفة للاغتراب من خلال البحوث النظرية التي عرضت للموضوع مثل محاولة ديفيدز (1955م) لقياس الاغتراب في خمسة أبعاد، وجوين تتلر (1957م) الذي وضع مقياساً من أربعة أبعاد. ثم جاء ميلفن سيمان Melvin Seeman (1959م) الذي يعد من أبرز رواد الدراسات الأمبيريقية للمظاهر الاغترابية، ليحدد خمسة أبعاد أساسية لمفهوم الاغتراب: هي الحرمان من السلطة، غياب معنى الحياة، وغياب المعايير، ومن ثم غياب القيم، وإحساس بالغربة عن الذات، ويعني هذا المفهوم بصورة عامة كل أشكال القهر ومشاعر البؤس والشقاء التي يعاني منها الإنسان في الحياة، ولقيَّ هذا التقسيم القبول بين الباحثين حتى اليوم.

كما أخذ الباحثون النفسيون والاجتماعيون يقدمون آراءهم في الموضوع من خلال طروحات سجموند فرويد وأريك فروم وفيكتور فرانكل وبارسونز، فضلاً عن المساهمات العربية لحليم بركات الذي قدم دراساته الأولى في أوائل ستينيات القرن العشرين (بركات، 2006)، وأحمد أبو زيد، وقيس النوري، ومحمود رجب ونبيل أسكندر وغيرهم (شتا، 1984، في: الصنيع، 14-15).

إلى ذلك أخذ مفهوم الاغتراب يشير إلى الحالات التي تتعرض فيها وحدة الشخصية للانشطار، أو للضعف والانهيار، بتأثير العمليات الثقافية والاجتماعية التي تتم في داخلها، أو في داخل المجتمع. ومن هذا المنطلق فإن العقد النفسية، وحالات الاضطراب النفسي، والوهن الأخلاقي أو التناقضات تشكل صورة من صور الأزمة الاغترابية التي تعتري الشخصية. وهذا يعني في النهاية أن مفهوم الاغتراب يشير إلى النمو المشوه للشخصية الإنسانية، حيث تفقد فيه الشخصية مقومات الإحساس المتكامل بالوجود والديمومة (أنظر للتفصيل: بركات، 2000، 920-923)، (بركات، 2006، 33-54)، (وطفة، ب 1988، 125-131).

وبما أن موضوع الدراسة الحالية يُعنى بالاغتراب التعليمي الذي يصنف كأحد أنواع الاغتراب، وحصرًا للموضوع، فإن المقصود به، هو حالة الاغتراب التي تلعب المؤسسات التعليمية دورا بالغًا في تعميقها، من حيث أن هذه المؤسسات، سواء المدرسة أم الجامعة، لها أثر كبير في تنشئة وتأهيل الطلبة، إلى جانب المؤسسات الاجتماعية الأخرى، بفعل العلاقة النسقية بين المؤسسات التعليمية وضمنها الجامعة والمجتمع بأنساقه ومؤسساته؛ ليمثل النسق التعليمي، مجموعة مترابطة ومنظمة ومتكاملة من الطرق والوسائل والأدوات والأساليب التي تقوم جميعها من خلال علاقاتها التبادلية بالمهام اللازمة لتحقيق هدف أو أكثر من أهداف التعليم بكفاءة؛ ويقسم إلى نسقين أساسين هما النسق التعليمي المفتوح «open System» ويتميز بالمرونة وقابلية التفاعل مع أنساق أخرى ويقبل التجديد والتكيف مع الظروف المتغيرة. والثاني هو النسق المغلق «Closed System» ويتسم بالجمود والعجز عن استيعاب التجديد والمعارف والأساليب الجديدة والتكيف مع الظروف المتغيرة، وتشمل البيئة الدراسية والتعليمية (أبو شعيرة، 2014، 253).

وفي ضوئه تكون الجامعة أكثر من مكان لتلقي العلم والتحصيل الدراسي فقط، فجامعتنا اليوم مهتمة بكافة جوانب المعرفة بشتى صورها مثل المناشط الثقافية والرياضية والاجتماعية والسياسية والتي تسهم في جعل الطالب أكثر تفاعلا مع البيئة الجامعية والتقليل من الاغتراب والعزلة (سعودي، 2019، 29)، وهو ما يفترض أن يكون متحققًا كأنموذج.

ويحيل ذلك إلى القول، أن انعدام العلاقة التفاعلية بمضمونها الإيجابي مع النسق التعليمي سيقود إلى الاغتراب التعليمي الذي يتضمن: عدم قدرة المؤسسة التعليمية "طالب – أستاذ – إدارة" على التكيف مع معطيات التكامل المعرفي والأدائي الذي يستجيب لأهداف الجامعة ويحقق توقعات الطلبة ويحقق ذواتهم (محمد، 1999، ص 71).

وفي هذا السياق تبين مراجعة الادبيات التي تناولت موضوع الاغتراب بأنواعه – مع شبه انعدام لموضوع الاغتراب التعليمي – التي أجريت حول موضوع الاغتراب، إلا أنها أدخلت ضمنًا بعض المؤشرات التي تؤشر للاغتراب التعليمي والمتغيرات التي ستعتمدها الدراسة الحالية، كدراسة الأشول وآخرون (1985) التي عُنيت بآثار التغير الاجتماعي على اغتراب شباب الجامعة، وقد أجريت على عينة قوامها 3764 طالباً وطالبة من الكليات المختلفة بالجامعات المصرية، تراوحت أعمارهم بين 18 و24 سنة، طبق عليهم مقياسان: أحدهما عن الاتجاه نحو التغير الاجتماعي، والآخر عن الاغتراب، وقد أوضحت النتائج أن نسبة انتشار الاغتراب لدى أفراد العينة بلغت (66.44 %). كما تبين أن طلاب الكليات النظرية (آداب، تجارة، حقوق) أكثر اغتراباً من أقرانهم في الكليات العملية (علوم، هندسة، طب، صيدلة)، وأن الطلاب أكثر اغتراباً من الطالبات، كما اتضح وجود علاقة سالبة بين شعور الشباب الجامعي بالاغتراب واتجاههم نحو التغير الاجتماعي، وتبين – بصفة عامة – أن أكثر الطلاب اغتراباً هم أولئك الذين يبدون اتجاهات سالبة إزاء واقع المجتمع وما حدث فيه من تغير.

ودراسة القريطي والشخص (1991) التي هدفت إلى تحديد نسبة انتشار الاغتراب بين عينة من الشباب الجامعي السعودي ، وعلاقته بكل من العمر الزمني والتخصص الأكاديمي والمستوى الدراسي والتحصيل الدراسي لأفراد العينة ، وللتحقق من فروضهم البحثية، اختاروا عينة قوامها 382 طالباً (191 أدبي، 191 علمي) بجامعة الملك سعود تراوحت أعمارهم الزمنية بين17 – 23 سنة، بمتوسط قدره 24.79 سنة، وقد أخذت العينة عشوائيا من كليات التربية (علمي وأدبي)، والآداب والعلوم الإدارية، والعلوم والزراعة والطب والهندسة، ثم طبق عليهم مقياس اغتراب شباب الجامعة (عادل الأشول وآخرون، 1985).

وقد أوضحت نتائج الدراسة انتشار الاغتراب بين أفراد العينة بنسبة 25.39 %، بيد أنه لم توجد علاقة بين الاغتراب والعمر الزمني لأفراد العينة، وعدم اختلاف شعورهم بالاغتراب سواء باختلاف مستوياتهم الدراسية أو التحصيلية أو تخصصاتهم الأكاديمية.

ودراسة موسى (2002)، التي هدفت إلى الكشف عن وجود مظاهر الاغتراب النفسي لدى طلبة جامعة دمشق وعلاقته ببعض المتغيرات الديموغرافية مثل: الجنس، العمر، السنة الدراسية، الاختصاص، كما هدفت لمعرفة علاقة الشعور بالاغتراب بمدى تحقيق الحاجات النفسية للطلبة وفق المتغيرات السابقة.

أجريت الدراسة على عينة من طلاب وطالبات جامعة دمشق وكلياتها (الطب، الهندسة المدنية، آداب، صحافة) وبلغ حجم العينة 568طالبا وطالبة من جامعة دمشق.

استخدمت الباحثة مقياس الاغتراب وتضمن ثمانية أبعاد مثل: اللامعيارية، اللامعنى، التشيؤ، العجز، العزلة الاجتماعية، التمرد، اليأس، اللاهدف، موزعين على 80 عبارة، ومقياس الحاجات النفسية المكون من 10 حاجات نفسية، ويتألف من 60 عبارة.

وقد خلصت (موسى) إلى: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الشعور بالاغتراب، وذلك تبعاً لمتغيرات الجنس والسنة الدراسية، بينما وجدت فروق ذات إحصائية وفقا لمتغيري العمر والاختصاص، وأكدت الدراسة أن الطلاب الأكبر سناً وطلاب الكليات العملية أقل اغتراباً من الطلاب الأصغر سناً وطلاب الكليات النظرية.

ودراسة علي وأحمد (2008) التي هدفت إلى الكشف عن مدى انتشار مظاهر الاغتراب لدى الطلبة السوريين في بعض الجامعات المصرية، وأثر عدد من العوامل والمتغيرات فيها. وقامت الباحثتان بإعداد مقياس للاغتراب ليقيس درجة الشعور بالاغتراب، ضم الأبعاد الآتية: اللامعيارية، والعزلة الاجتماعية، والتمرد، واللاهدف، والتشيوء، والعجز، واللامعنى، واغتراب الذات. توصلت النتائج إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث في المقياس الكلي للاغتراب، في حين توجد فروق دالة إحصائيا بالنسبة للشعور بالاغتراب تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

ودراسة الرواشدة (2012): التي هدفت إلى معرفة أهم أسباب الاغتراب الثقافي، ومظاهره لدى الشباب الجامعي من وجهة نظر الشباب أنفسهم. بالإضافة إلى توضيح العلاقة بين بعض المتغيرات (الجنس، التخصص، المستوى الدراسي) وبين الاغتراب الثقافي. وتكون مجتمع الدراسة من طلاب الجامعة الأردنية، واعتمدت الاستبانة أداة لجمع المعلومات، وطبقت على عينة قصدية بلغ حجمها (1000) طالب وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى أن الشباب الجامعي يعيش حالة من الاغتراب الثقافي. وبينت الدراسة أن لا فرق في إحساس الشباب الجامعي بالاغتراب تبعا لمتغير الجنس والمستوى الدراسي، بينما هناك فروق دالة إحصائيا تبعا لمتغير التخصص (إنسانية نظرية، علمية عملية) لصالح الكليات الإنسانية. ولا علاقة بين الاغتراب الثقافي، والمستوى الدراسي.

ودراسة الشامي (2014) التي هدفت إلى معرفة مظاهر الاغتراب الاجتماعي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني؛ ولتحقيق ذلك، تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، كما تم تصميم مقياس، وتم تطبيقه على عينة من (469) طالباً وطالبة من جامعة الأقصى، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن الدرجة الكلية لمستوى الاغتراب الاجتماعي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني (عينة الدراسة) بلغت

(61.3 %)؛ إن أكثر مظاهر الاغتراب انتشاراً لدى الشباب الفلسطيني (عينة الدراسة) هو العجز وافتقار القوة، يليه التمرد الاجتماعي، يليه انعدام المعايير، يليه التشيؤ، يليه العزلة الاجتماعية، ثم انعدام المعنى للحياة الاجتماعية؛ أن الذكور أكثر اغترابا من الإناث في مظاهر الاغتراب (انعدام المعنى للحياة الاجتماعية، التمرد، التشيؤ)؛ واتضح أن طلبة العلوم الإدارية كانوا أكثر تمرداً من بقية الطلبة، يليهم طلبة كلية التربية الرياضية يليهم طلبة التربية يليهم طلبة الآداب والعلوم الإنسانية؛ وقد أوضحت الدراسة أن طلبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية كانوا أكثر تشيؤاً من الطلبة الآخرين.

وهناك دراسة أبو شعيرة (2014) التي تعد أقرب الدراسات إلى موضوع الدراسة الحالية، وقد هدفت إلى التعرف إلى مظاهر الاغتراب في النسق التعليمي لدى الشباب الجامعي، وقد اعتمد في هذه الدراسة المنهج الوصفي المقارن: ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت استبانة مكونة من (50) فقرة، تمثل كل منها مظهرا للاغتراب، وزعت على ستة مجالات رئيسة هي: فقدان المعايير، والانعزال الاجتماعي، وفقدان السيطرة واللامبالاة، وعدم الانتماء، وفقدان المعنى. وتم تطبيق أداة الدراسة على عينة مكونة من (203) طلاب وطالبات وفقا لمتغيرات النوع الاجتماعي، والسنة الدراسية، والمعدل التراكمي. وأشارت نتائج الدراسة أن مظاهر الاغتراب على المقياس الكلي جاءت بدرجة متوسطة وعلى كافة المجالات. إذ جاء مجال فقدان المعايير بالمرتبة الأولى يليه فقدان السيطرة، ثم فقدان المعنى. فالعزلة الاجتماعية، فاغتراب عدم الانتماء، وأخيراً اللامبالاة. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للنوع الاجتماعي على المقياس ككل. إلا أنها أظهرت فروقاً في مجال فقدان المعايير لصالح الذكور. أما الانعزال الاجتماعي وعدم الانتماء فكانا لصالح الإناث، إلا أنها أظهرت فروقاً ذات دلالة إحصائية على المقياس الكلي تعزى لكل من المستوى التعليمي، والمعدل التراكمي.

وأيضًا، دراسة دخان وحذيق (2017) التي تعالج الاغتراب النفسي لدى طلبة جامعة الشهيد "حمه لخضر" في الجزائر، باختلاف متغيرات الجنسية (جزائريين – غير جزائريين)، الجنس (ذكور– إناث)، نمط الإقامة (داخلي– خارجي)، وقد استخدمت مقياسًا للاغتراب النفسي على عينة قوامها (300) طالب وطالبة، تم اختيارها بطريقة المعاينة الطبقية التناسبية، وقد توصلت إلى النتائج الآتية: وجود فروق دالة أحصائيًا بين الطلبة باختلاف الجنسيات واختلاف نمط الإقامة في الاغتراب النفسي؛ وبعدم وجود فروق دالة احصائيًا بين الطلبة باختلاف الجنس في الاغتراب النفسي.

إن الدراسات السالفة ليست حصرًا لكل الدراسات التي تناولت موضوع الاغتراب، فقد أهتمت أغلبها بموضوع الاغتراب النفسي، ومن ثم بالاغتراب الاجتماعي، عدا ما تركناه قصدًا من دراسات تناولت موضوعات الاغتراب السياسي والاغتراب الثقافي، والاغتراب الوظيفي والمهني، باستثناء دراسة أبو

شعيرة في تناولها لموضوع اغتراب النسق التعليمي، وعلى ذلك يمكن القول – على حد جهد الباحث – أن موضوع الاغتراب التعليمي، لم يكن من أولويات الدارسين والمؤسسات الجامعية والبحثية؛ وربما يعود ذلك لعدم الاستعداد للخوض في مجال لم تتوفر حوله مقاييس جاهزة معدة لهذا الغرض، أو لأسباب أخرى؛ لذلك جاءت عناية الدراسة الحالية بالاغتراب التعليمي.

مشكلة الدراسة:

تمثل المرحلة الجامعية مرحلة مهمة في تكوين وتأهيل طلبتها، شخصيًا ومعرفيًا ومهنيًا، وهي منعطف في المسار الحياتي للطلبة، وأحيانًا في مصيرهم ومستقبلهم، لأنها تقدم خبرةً مضافة، تملي على الطلبة، نمطاً تراكميًا في الوعي والتجربة والحياة.

وإذ تسعى الجامعات، افتراضًا، إلى تهيئة الوسائل التربوية والتعليمية والإمكانات الضرورية، لتوفير فرص توافق الطلبة مع الحياة الجامعية بكافة جوانبها، وتأكيد الانتماء، كأهداف تحرص على تحقيقها لطلبتها.

وبناء على ذلك، فالأهداف التي ترمي إليها الجامعة تتضمن تحقيق التكيف للطلبة مع الحياة الجامعية في مجاليها الأكاديمي والاجتماعي.

وتفاعل الطلبة مع هذين المجالين والجهاز التعليمي والإداري، يسفر عن تكوين اتجاهات وسلوكيات إيجابية أو سلبية حسب طبيعة التعامل والتوجيه.

وعليه؛ فإن ما يتعرض له الطلبة في هذه المرحلة من تجارب وضغوط وصدمات تترك آثارها على شخصيتهم وادوارهم الاجتماعية في سياقاتهم البنائية؛ إذ تظهر في شكل تفاعلات اجتماعية إيجابية أو سلبية، تبعًا لتحقيق ذواتهم انجازًا دراسياً أو توافقًا تفاعليًا، أو بتعرضهم لمواقف تؤدي بهم إلى اضطرابات نفسية مثل الشعور بالنقص، وفقدان الثقة بالنفس، والإحباط، والاغتراب، لتؤثر على سوية علاقاتهم، فتبدر عنهم مواقف تتميز بالانعزال أو الرفض والسلبية والإحجام في النشاطات الاجتماعية والثقافية التي ترعاها الجامعة مما يمكن اعتبارها مؤثرات نحو اغتراب الطلبة بمظاهره المختلفة، علاوةً على ما يؤثر على مستوياتهم في الإنجاز التحصيلي الدراسي.

ونظرًا لعمل الباحث في المجال الأكاديمي وقربه من الطلبة أثناء العملية التعليمية، وما يرافقها من نشاطات، بالإضافة إلى تخصصه في مجال علم الاجتماع، واطلاعه على المؤشرات التي يمكن اعتبارها تشير إلى مظاهر الاغتراب عامةً، والاغتراب التعليمي خاصةً؛ التي تساهم في تطور الاغتراب

– العام والخاص – وانتشاره ببعض المظاهر التي هدفت الدراسة الحالية للكشف عنها وهي: العجز، واللاهدف، واللامعنى، واللامعيارية، الاغتراب عن الذات، والعزلة الاجتماعية، التي يفترض ارتباطها بمتغيرات اجتماعية ثقافية في النسق التعليمي الجامعي؛ لذلك تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما أهم مظاهر الاغتراب التعليمي لدى طلبة جامعة بني وليد؟.
2- هل هنالك فروق في درجة شيوع مظاهر الاغتراب التعليمي في مجالات (العجز، واللاهدف، واللامعنى، واللامعيارية، والاغتراب عن الذات، والعزلة الاجتماعية) لدى طلبة بني وليد، وفقاً لمتغيرات: النوع، الكلية، السنة الدراسية؟.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية تحديد مظاهر الاغتراب التعليمي بين عينة من طلاب وطالبات جامعة بني وليد، ومحاولة الكشف عن علاقتها بكل من النوع الاجتماعي، والكلية، والسنة الدراسية لأفراد العينة.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة، وصولاً إلى أهدافها، الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- هل يوجد اختلاف في الاغتراب التعليمي لطلبة وطالبات جامعة بني وليد من حيث مظاهره: العجز، اللاهدف، اللامعنى، اللامعيارية، الاغتراب عن الذات، العزلة الاجتماعية؟.
2- ما أهم مظاهر الاغتراب التعليمي لدى عينة طلبة جامعة بني وليد في مجالات (العجز، اللاهدف، اللامعنى، اللامعيارية، الاغتراب عن الذات، العزلة الاجتماعية)؟.
3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات الذكور ومتوسط استجابات الإناث، على المجالات الفرعية وعلى المقياس الكلي للاغتراب التعليمي حسب متغير النوع الاجتماعي؟.
4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات الطلبة على المجالات الفرعية وعلى المقياس الكلي للاغتراب التعليمي حسب متغير الكلية؟.
5- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات الطلبة على المجالات الفرعية وعلى المقياس الكلي للاغتراب التعليمي حسب سنوات الدراسة؟.
6- ما درجة اختلاف مظاهر الاغتراب في النسق التعليمي باختلاف النوع الاجتماعي، والكلية والسنة الدراسية؟.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في محاولتها التعرف والكشف عن مظاهر الاغتراب التعليمي لدى طلبة جامعة بني وليد، وربما تكون هذه الدراسة سابقةً إلى دراسة موضوع الاغتراب التعليمي – بهذا العنوان – وهي تحاول تقديم معرفة علمية مضافة في مجالها، علاوةً على ما يمكن أن تقدمه من توصيات ومقترحات للمعنيين بالإرشاد الاجتماعي والتربوي والإدارة الجامعية، حول هذا الموضوع، من أجل المساهمة في إنجاح العملية التعليمية في الجامعة وتطويرها، ومساعدة الطلبة في التمكن من متابعة دراستهم الجامعية، والحد من المشكلات التي قد تحول دون مواصلة تعليمهم الجامعي. وستكون هذه الدراسة مرجعاً مهماً للمهتمين في مجال الاغتراب عامةً، والاغتراب التعليمي خاصةً، وذلك بما ستبينه من نتائج حول موضوعها.

حدود الدراسة:

تحدد نتائج هذه الدراسة بما يأتي:

1- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على بيان مظاهر الاغتراب التعليمي لدى طلبة (ذكورًا واناث) جامعة بني وليد، وتقديم توصيات مقترحة حولها.

2- الحدود الزمنية: طبقت هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2019/2018م.

3- الحدود المكانية: اقتصرت نتائج هذه الدراسة على كليات واقسام جامعة بني وليد في ليبيا.

4- الحدود البشرية: اقتصرت على الطلبة الملتحقين بجامعة بني وليد من الذكور والإناث الذين يدرسون لنيل درجة البكالوريوس والليسانس، ويمثلون مستويات السنة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة لطلبة كلية الهندسة تحديدًا، وقد احتسب لطلبة النظام الفصلي سنة جامعية واحدة لكل فصلين دراسيين أو فصل دراسي غير منجز لطلبة النظام الفصلي على أساس ذلك، وتراوحت أعمارهم ما بين (18- 24) عاماً.

5- يفترض الباحث، أن العينة المختارة للدراسة، يمكن أن تكون ممثلة نسبياً لمجتمعها الجامعي، لما تتصف به مدينة بني وليد وطلبة جامعتها، من تقارب نسبي بخصائصهم الاجتماعية والدراسية.

مصطلحات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على عدد من المفاهيم الأساسية، هي: الاغتراب التعليمي، العجز، اللاهدف، اللامعنى، اللامعيارية، الاغتراب عن الذات، العزلة الاجتماعية، ويُعرض لهذه المفاهيم على النحو الآتي:

الاغتراب التعليمي:

يأخذ الباحث بالتعريف الدلالي للاغتراب، الذي وضعه (الأشول وآخرون، 1985، 60-61)، و(خليفة، 2003، 188-189)، بعد تكييفه صياغةً في ضوء المراجعة النظرية وأهداف الدراسة بما يناسب موضوعها؛ فتعرف الدراسة الحالية، الاغتراب التعليمي، بأنه: (الشعور بالانفصال النسبي عن الذات أو عن المجتمع الجامعي أو عن كليهما، ويقيسه مقياس الاغتراب التعليمي ومجالاته الذي أُعد لهذه الدراسة)؛ ويمكن قياس هذا المفهوم في ضوء الأبعاد التالية التي تضمنها المقياس المُعد لذلك:

أ- **العجز Powerlessness:**

يقصد به: عدم قدرة الطالب – ذكرًا أم انثى – على التحكم أو التأثير في مجريات الأمور الخاصة به، أو في تشكيل الأحداث العامة في مجتمعه الجامعي، وبانه مسلوب الارادة ولا يقدر على الاختيار واتخاذ القرار.

ب- **اللاهدف Aimlessness**

يشير إلى شعور الطالب – ذكرًا أم انثى – بالافتقاد إلى وجود هدف واضح لحياته الدراسية، وأنه ليس لديه أية طموحات أو آمال مستقبلية، ويعيش لحظته الحالية فقط.

ت- **اللامعنى Meaninglessness:**

يقصد به: شعور الطالب – ذكرًا أم انثى – بأن الأحداث والوقائع المحيطة به قد فقدت دلالتها ومعقوليتها، إذ ينظر الطالب إلى المستقبل باعتباره سلسلة من عدم اليقين واللاتعيين، وباستحالة استشراف أي توقعات أو تنبؤات للأحداث أو الأدوات التي يؤديها في الحياة.

ث- **اللامعيارية Normlessness:**

تعني شعور الطالب – ذكرًا أم انثى – بعدم وجود قيم أو معايير أخلاقية واحدة للموضوع الواحد، بل يمكن أن يجد القيمة ونقيضها لنفس القضية أو الموضوع، ومن هنا تحدث الفجوة بين الغايات والوسائل، فالغاية تبرر الوسيلة – مثلاً: الغش سبيلاً إلى النجاح في الامتحان – مما يجعل الطالب يشعر بوهن القيم وفقدان المعايير.

ج- **الاغتراب عن الذات (التمرد):**

يقصد به: شعور الطالب – ذكرًا أم انثى – بالإحباط والسخط والرفض لكل ما يحيط به في المجتمع الجامعي من أشخاص وإدارات ونظم، وما يرتبط بذلك من رغبة جامحة في تغيير أو إزالة كل ما هو قائم في الوضع الراهن.

ح- **العزلة الاجتماعية Social Isolation:**

تعني: شعور الطالب – ذكرًا أم انثى – بالوحدة وعدم الاحساس بالانتماء إلى المجتمع الجامعي الذي يدرس فيه، ويعبر هذا البعد عن انطواء الافراد وانسحابهم من المشاركة في الانشطة الجامعية والطلابية ذات المنحى الاجتماعي، بحيث يكون الطالب في حالة تناقض بين ما هو مادي وما هو نفسي، فهو موجود في المجتمع من الناحية المادية، ولكنه منفصل عنه من الناحية النفسية والاجتماعية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على وصف موضوع الدراسة وتحليله في الوقت الحاضر، وكما هي في الواقع، بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع وفقًا لمنظور نسقي تساندي، وهو المنهج المناسب لهذه الدراسة.

مجتمع الدراسة والعينة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة جامعة بني وليد بكافة كلياتها واقسامها الدراسية، البالغ عددهم (4200) طالباً وطالبة في العام الدراسي الجامعي 2019/2018م. وتتكون العينة – في الأصل – من (150) طالباً وطالبة، اختيرت بالطريقة القصدية الطبقية التناسبية من حيث متغير النوع الاجتماعي والكلية والسنوات الدراسية، إذ وزع مقياس الدراسة على أفراد العينة في الكليات والأقسام العلمية التابعة للجامعة، واسترجع منها (108) استبانة أي بنسبة (72 %). ويوضح الجدول (1) بياناً بخصائص العينة.

جدول (1)

توزيع افراد العينة تبعًا لمتغيرات (النوع، الكلية، سنوات الدراسة)

المتغيرات		التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكر	49	45.4
	أنثى	59	54.6
	المجموع	108	100.0
الكلية	**الآداب**	28	25.9
	الهندسة	9	8.3
	العلوم	8	7.4
	التقنية الطبية	11	10.2
	التربية	18	16.7
	الشريعة	5	4.6
	الاقتصاد والعلوم السياسية	11	10.2
	الزراعة	8	7.4
	القانون	10	9.3
	المجموع	108	100.0
السنوات الدراسية في الجامعة	**الأولى**	13	12.0
	الثانية	17	15.7
	الثالثة	39	36.1
	الرابعة	35	32.4
	الخامسة	4	3.7
	المجموع	108	100.0

فقد بلغ عدد الذكور من العينة بنسبة (45.4 %)، أما الإناث فقد بلغت نسبتهن إلى العينة الكلية (54.6 %).

وقد جاءت العينة موزعة على كليات الجامعة، وقد جاءت كلية الآداب أعلى نسبة (25.9 %)، ولتأتي بقية النسب مثلما هو موضح بالجدول أدناه.

أما فيما يخص السنوات الدراسية، فقد حرصت الدراسة على تمثيل كل المراحل الدراسية بما يقارب نسبهم في كليات واقسام الجامعة، وقد جاءت السنة الثالثة بنسبة (36.1 %)، والسنة الرابعة بنسبة (32.4 %)، أما طلبة وطالبات السنة الخامسة وهم جميعًا من كلية الهندسة، فقد بلغت 3.7% من العينة، وتأتي هذه النسب (تقريبًا) مع نسبهم في كليات وأقسام الجامعة.

أداة الدراسة:

مر إعداد مقياس الاغتراب التعليمي، بوصفه أداةً للدراسة، بعدد من الخطوات والمراحل، على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: وتم فيها مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاغتراب عامةً، وأساليب قياسه، وفى ضوئه وقفت على مظاهر أو مكونات هذا الموضوع، ومن ثم اختيار أبرز الفقرات والمحاور بما يناسب مشكلة الدراسة وأهدافها من حيث الأهمية والظهور في الدراسات السابقة، سيما دراسات (خليفة، 2003؛ خلفية، 2005؛ أبو شعيرة، 2014)، بعد إعادة صياغة بنودها بما يناسب موضوع الاغتراب التعليمي لعدم توفر مقياس خاص بالموضوع، وهي تعبر عن ستة مكونات (مجالات) تمثلت في: العجز (10) بنود، واللاهدف (10) بنود، واللامعنى (10) بنود، واللامعيارية (10) بنود، والاغتراب عن الذات (10) بنود، والعزلة الاجتماعية (10) بنود.

المرحلة الثانية: في ضوء التعريف الإجرائي للمكونات الفرعية الستة، تم إعداد البنود الخاصة بكل منها في مقياس مستقل يشتمل على عشرة بنود يجاب عليها في ضوء مقياس خماسي يمتد من الدرجة (1) حيث لا يعبر البند عن المبحوث على الإطلاق، إلى الدرجة (5) حيث يعبر مضمون البند عن المبحوث تمامًا، ويمكن الحصول على درجة كلية لكل مقياس فرعي، وكذلك درجة كلية للاغتراب العام هي مجموع درجات المبحوث على المقاييس الفرعية الستة.

تمتد الإجابة الخاصة بكل بند من النقطة (1) إلى النقطة (5) وفى ضوء تضمين كل مكون على عشرة بنود، فإن درجة المكون تتراوح بين (10 – 50). أما المقياس بوجه عام فيشتمل على (60) بنداً، وبالتالي فإن الدرجة الكلية تتراوح بين (60– 300).

ويصحح المقياس في اتجاه الشعور بالاغتراب، فكلما تزايدت الدرجة دل ذلك على تزايد الشعور بالاغتراب، والعكس صحيح، لذا تسجل إجابات المبحوث كما هي على بنود المقياس التي تسير في اتجاه الاغتراب. ولتغيير الوجهة الذهنية في استجابة المبحوث على البنود، فقد صيغت بعضها في اتجاه الاغتراب، وبعضها الآخر في اتجاه معاكس. وتصحح البنود الدالة على وجود الاغتراب بإعطائها الأوزان ذاتها، أي الدرجات التي قام المبحوث بوضعها في المقياس، بينما تصحح البنود التي تشير إلى عدم الاغتراب بإعطائها أوزانا معكوسة، أي يتم عكس الدرجات 1،2، 3 ،4، 5، فتصبح بالترتيب 5،4،3،2،1، وهذه البنود الإيجابية (وعددها 14 بندا)، فقد وسمت بالأرقام: 2–4–6–8–10–12–14–16–18–20–22–24–26– 28، فيتم عكس الدرجات الخاصة بها على النحو التالي: 1= 5، 2= 4، 3=3، 5= 1، باتباع ذات الآلية التي اتبعها (خليفة، 2005).

المرحلة الثالثة: اعتمدت الدراسة لأداتها ميزانًا تقديريًا وفقًا لمقياس تقسيم ليكارت الخماسي، وبناء على

ذلك وضعت خمس مستويات لتحديد درجة الشعور بالاغتراب التعليمي من (**1.79-1.0**)، عدم وجود أعراض اغترابية، ومن (**2.59-1.80**) يعاني من الشعور بالاغتراب التعليمي بدرجة قليلة، ومن (**3.39-2.60**) يعاني من الشعور بالاغتراب التعليمي بدرجة متوسطة، أما (**4.19-3.40**) يعاني من الشعور بالاغتراب التعليمي بدرجة مرتفعة، واخيرًا (**5.00-4.20**) يعاني بدرجة مرتفعة جداً من الاغتراب التعليمي، وقد تم تحديد قوة التعرض للاغتراب السابقة وفق المعادلة الأتية (طول الفئة = أعلى درجة – أقل درجة) / (عدد الخيارات). وعليه يكون طول الفئة = (5 – 1) / 5= 0.80، وتمت إضافة طول الفئة إلى قيمة الحد الأدنى، واعتمدت للدرجة الضعيفة. ثم أضيف طول الفئة لكل درجة لتحديد الدرجة التي تليها في القوة من حيث درجة التعرض، حسب الجدول (2) ادناه.

جدول (2)

ميزان تقديري وفقًا لمقياس تقسيم ليكارت

مقياس ليكارت	المتوسط	المسافة	الوصف	مستوى الاغتراب التعليمي
1	1.79-1.0	0.79	عدم الموافقة بشدة	مستوى منخفض
2	2.59-1.80	0.79	عدم الموافقة	اغتراب دون المتوسط
3	3.39-2.60	0.79	المحايدة	اغتراب متوسط
4	4.19-3.40	0.79	الموافقة	اغتراب فوق المتوسط
5	5.00-4.20	0.80	الموافقة بشده	اغتراب مرتفع

وعليه، يستخدم البحث، المتوسط المرجح لإجابات المبحوثين على فقرات المقياس؛ باستخدام مقياس ليكارت Likert الخماسي، بغرض معرفة استجابات المبحوثين نحو مظاهر الاغتراب التعليمي.

المرحلة الرابعة: قدم وعاء البنود (60 بندًا) لعينة من المبحوثين من طلاب جامعة بني وليد(ن=10)، بهدف اختبار مدى وضوح الصياغة اللغوية للبنود، وكانت النتائج تدعو إلى إعادة صياغة بعض البنود لتكون واضحة العبارة بما يناسب مظاهر الاغتراب التعليمي، بلغت 17 بندًا، وقد أجري تعديل محدود في صياغتها. وبذلك أصبح المقياس جاهزا لتقويم صلاحيته القياسية.

المرحلة الخامسة: وتضمنت تقويم صلاحية المقياس من الناحية القياسية، حيث تقدير صدق المقياس وثباته.

صدق الأداة: للتأكد من صدق أداة جمع البيانات عرضت على (5) من المحكمين في علم الاجتماع والعلوم التربوية، بهدف تحديد مدى صلاحية فقرات الأداة ووضوحها وتمثيلها للغرض الذي بنيت من أجله ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة، وقد أجمعوا على صلاحية الأداة بشكل عام مع بعض الملاحظات التي تشير إلى تعديل 9 فقرات من حيث الصياغة واللغة.

معامل الثبات العام: جرى تقدير ثبات الاتساق الداخلي للمجالات الستة وللمقياس الكلي وفقا لطريقة كرونباخ ألفا وقد بلغت قيمة ألفا المحسوبة للمجالات الفرعية وللمقياس الكلي: (0.738)، مما يعني أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة جيد، وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة من الثبات يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة بحب مقياس نانلي Nunnally الذي اعتمد. 0.70 كحد أدنى للثبات.

أسلوب التحليل الإحصائي:

تم ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسوب باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)، وبغرض التوصل إلى نتائج البحث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- الإحصاء الوصفي التحليلي لاستخراج التكرارات والنسب المئوية في وصف خصائص العينة.
2- حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلبة على المقياس الكلي للاغتراب التعليمي.
3- حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الاغتراب الاجتماعي تبعاً لمتغير (النوع، الكلية، السنة الدراسية)
4- بغرض التحقق من دلالة الفروق التي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، استخدم اختبار (T) للعينات المستقلة.
5- بغرض التحقق من دلالة الفروق التي تعزى لمتغيري المستوى الدراسي والمعدل التراكمي تم استخدام تحليل التباين الأحادي.
6- تطبيق اختبار توكي (Tukey HSD) على مجال الاغتراب تبعاً لمتغير (السنة الدراسية) للكشف عن مصادر الفروق في السنوات الدراسية.

عرض النتائج ومناقشتها:

اولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: هل يوجد اختلاف في الاغتراب التعليمي لطلبة وطالبات جامعة بني وليد من حيث مظاهره: العجز، اللاهدف، اللامعنى، اللامعيارية، الاغتراب عن الذات، العزلة الاجتماعية؟

وللإجابة على السؤال؛ فقد حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد مجتمع الدراسة لكل مجال من مجالات الدراسة، وتبين حسب المقاييس الإحصائية لهذه الدراسة أن مظاهر الاغتراب التعليمي، تشير إلى شيوع مظاهر الاغتراب لدى طلبة الجامعة بدرجة متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة على الدرجة الكلية للمقياس **(3.005)**، وقد كان أكثر أبعاد الاغتراب انتشاراً بين الطلبة هو الشعور بفقدان الهدف (اللاهدف) بمتوسط حسابي **(3.2889)**، وجاء في المقام الثاني الشعور بانعدام المعنى (اللامعنى) بمتوسط حسابي **(3.2444)**، فالشعور بـ (الاغتراب عن الذات) بمتوسط حسابي **(3.1583)**؛ ويأتي رابعًا الشعور بـ العجز بمتوسط حسابي **(3.1111)**، ثم الشعور بـ اللامعيارية بمتوسط حسابي **(2.9389)**، وأخير الشعور بالعزلة الاجتماعية بمتوسط حسابي **(2.2917)**، وقد جاء الأخير بدرجة دون المتوسط بالمقارنة مع البنود الأخرى، وهو ما يعرض إليه الجدول (3).

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة شيوع مظاهر الاغتراب التعليمي بمجالاته المختلفة حسب استجابة عينة الدراسة

رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الأول	العجز	3.1111	.34461	متوسط
الثاني	اللاهدف	3.2889	.38459	متوسط
الثالث	اللامعنى	3.2444	.49527	متوسط
الرابع	اللامعيارية	2.9389	.62305	متوسط
الخامس	الاغتراب عن الذات	3.1583	.65212	متوسط
السادس	العزلة الاجتماعية	2.2917	.84035	دون المتوسط
الدرجة الكلية		3.005	0.556665	متوسط

السؤال الثاني للدراسة: ما أهم مظاهر الاغتراب التعليمي لدى طلبة جامعة بني وليد؟

للإجابة عن السؤال الثاني استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم عشرة مظاهر للاغتراب لدى عينة طلبة الجامعة مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما يعرض الجدول (4).

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم عشرة مظاهر للاغتراب التعليمي لدى طلبة جامعة بني وليد مرتبة حسب الأهمية

المظاهر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أتفانى في مذاكرة دروسي لكى أحصل على أعلى التقديرات.	4.2778	0.93562
لدى أشياء في الجامعة أحبها بشدة وأخرى أكرهها بشدة.	4.1944	1.10613
إذا اجتهدت في مذاكرتي وعملي فسوف يتغير حالي تماما.	4.1667	1.19579
لدى دافعية كبيرة للتفوق في دراستي.	4.1389	1.16377
بقاء الأوضاع على ما هي عليه سوف يؤدى إلى تأخر المجتمع.	4.0278	1.28586
أعجب بهؤلاء الذين يريدون تغيير الأوضاع الحالية.	4.0000	1.20745
لآرائي ومقترحاتي في بعض الموضوعات أهمية كبيرة.	3.8889	1.05311
أنا على يقين من معتقداتي التي أتمسك بها حتى لو اختلفت مع الآخرين.	3.8889	1.41641
أستطيع التخطيط لمستقبلي بكفاءة.	3.8333	1.09800
أجد أن المستقبل مشرق.	3.7778	1.40316

يوضح الجدول السابق، أهم عشرة مظاهر للاغتراب لدى طلبة الجامعة مرتبة حسب الأهمية، وهي تعبر مستويات اغتراب تعليمي مرتفع (4.2778) إلى اغتراب تعلمي فوق المتوسط (3.7778)، وقد جاء في مقدمتها: أتفانى في مذاكرة دروسي لكى أحصل على أعلى التقديرات، بمتوسط حسابي مقداره (4.277)، ومن ثم لدى أشياء في الجامعة أحبها بشدة وأخرى أكرهها بشدة، بمتوسط (4.1944)، وثالثًا، إذا اجتهدت في مذاكرتي وعملي فسوف يتغير حالي تماما بمتوسط (إذا اجتهدت في مذاكرتي

وعملي فسوف يتغير حالي تمامًا)، ورابعًا، لدى دافعية كبيرة للتفوق في دراستي، بمتوسط (4.1389)، ويلاحظ أن الفقرات التي حصلت على الترتيب الأول والثالث والرابع، هي مؤشرات ترتبط بالدافعية التحصيلية والانجازية، وبإحالتها إلى مجالاتها في المقياس، نجد أنها وردت في مجال العجز، ومجال اللاهدف، ويماثل هذا بقية البنود التي عبرت عن ابرز المظاهر الاغترابية كالفقرة الثانية التي تحيلنا إلى مجال اللامعنى، وهي مظاهر ومؤشرات تتطلب بحثًا من قبل المختصين في حقل التربية وعلم النفس للوقوف على مصادر هذه المؤشرات، نفسيًا واجتماعيًا وتربويًا.

- **النتائج المتعلقة بمجال العجز في النسق التعليمي: يظهر الجدول (5) تحليل مجال العجز للفقرات الواردة في هذا المجال.**

- **الجدول (5)**

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة حول مجال العجز

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
1	أشعر أنى غير قادر على تحقيق كل طموحاتي وما أريد.	2.1944	1.29310	9
2	يمكنني الحصول على كافة حقوقي.	3.3333	1.27521	4
3	أشعر أحيانا بخيبة الأمل من حصولي على تقديرات منخفضة في بعض المقررات	3.1111	1.37626	6
4	أستطيع التخطيط لمستقبلي بكفاءة.	3.8333	1.09800	3
5	مهما بذلت من جهد فلن أحقق كل أهدافي.	1.7778	1.23298	10
6	لدى دافعية كبيرة للتوفق في دراستي.	4.1389	1.16377	2
7	يتحكم الأساتذة في التقديرات التي أحصل عليها.	2.5556	1.38977	8
8	إذا اجتهدت في مذاكرتي وعملي فسوف يتغير حالي تماما.	4.1667	1.19579	1
9	أشعر أحيانا أنى غير قادر على مذاكرة كل المقررات.	2.7778	1.21003	7
10	يمكنني الاستمرار في المذاكرة لعدة ساعات.	3.2222	1.23298	5
	متوسط الكلي	**3.1111**	**0.34461**	

تبين من الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي توجهت لقياس مظاهر الاغتراب في مجال العجز، وفقاً للمعايير الإحصائية لهذه الدراسة، تشير إلى أن تقديرات أفراد العينة تقع في مستوى المتوسط (3.111)، إذ انحصرت بين (4.166) و(1.777).

- **النتائج المتعلقة بمجال اللاهدف: يظهر الجدول (6) تحليل مجال اللاهدف للفقرات الواردة في هذا المجال.**

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة حول مجال اللاهدف

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
11	لا أتوقع حياة أفضل في ظل الأوضاع الحالية.	3.1389	1.42382	6
12	لدى أهداف واضحة أسعى إلى تحقيقها.	4.2222	1.23298	2
13	ليس لدى معنى واضح ومحدد لحياتي.	2.2500	1.46693	10
14	أخطط لحياتي بشكل جيد.	3.7778	1.23298	4
15	أشعر أن آمالي وطموحاتي محدودة.	2.3611	1.32170	9
16	أجد أن المستقبل مشرق.	3.7778	1.40316	3
17	أعيش لحظتي الراهنة فقط.	2.5278	1.54350	8
18	أتفانى في مذاكرة دروسي لكى أحصل على أعلى التقديرات.	4.2778	0.93562	1
19	أجد نفسى أحيانا أعمل أشياء دون فكرة مسبقة عنها.	2.9722	1.39061	7
20	لدى خطة وأهداف محددة لكل ما أقوم به من أعمال.	3.5833	1.14488	5
	متوسط الكلي	**3.2889**	**0.38459**	

تبين من الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي توجهت لقياس مظاهر الاغتراب في مجال اللاهدف، وفقاً للمعايير الإحصائية لهذه الدراسة، تشير إلى أن تقديرات أفراد العينة تقع في مستوى المتوسط (3.288)، إذ انحصرت بين (4.277) و(2.250).

- **النتائج المتعلقة بمجال اللامعنى: يظهر الجدول (7) تحليل مجال اللامعنى للفقرات الواردة في هذا المجال.**

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة حول مجال اللامعنى

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
21	الحياة الدنيا ليست كل همي.	3.3056	1.29310	6
22	أستغل كل وقتي في القيام بأشياء لها معنى.	3.5556	1.30659	4
23	الدراسة بالجامعة ليست متعة بدرجة كبيرة.	2.8056	1.24899	8
24	للجامعة معنى كبير في نفسي.	3.4722	1.28586	5
25	الأمراض التي يصاب بها الناس تعنى أن الحياة لا تستحق منا كل هذا الاهتمام.	3.0278	1.37030	7
26	لآرائي ومقترحاتي في بعض الموضوعات أهمية كبيرة.	3.8889	1.05311	2
27	لا داعى للتنافس في الدراسة طالما أننا سوف نموت.	2.1667	1.64913	10
28	للعلاقات الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة لي.	3.5833	1.34738	3
29	لا داعى لقراءة المراجع وأكتفي بالكتاب المقرر.	2.4444	1.24054	9
30	لدى أشياء في الجامعة أحبها بشدة وأخرى أكرهها بشدة.	4.1944	1.10613	1
	متوسط الكلي	**3.2444**	**0.49527**	

تبين من الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي توجهت لقياس مظاهر الاغتراب في مجال اللاهدف، وفقاً للمعايير الإحصائية لهذه الدراسة، تشير إلى أن تقديرات أفراد العينة تقع في مستوى المتوسط (3.244)، إذ انحصرت بين (4.194) و(2.166).

النتائج المتعلقة بمجال اللامعيارية: يظهر الجدول (8) تحليل مجال اللامعيارية للفقرات الواردة في هذا المجال.

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة حول مجال اللامعيارية

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
31	أشعر أن الأنظمة والتعليمات تقيدني وتحد من حريتي.	2.8333	1.46931	6
32	لا توجد معايير تقويمية واضحة يمكن الاعتماد عليها.	3.0278	1.34969	4
33	لي معاييري الخاصة التي اعتمد عليها في النجاح	3.8333	1.24180	2
34	يقتصر تطبيق القوانين على البسطاء والفقراء من الناس.	2.1667	1.32904	10
35	يتمسك الناس في مجتمعنا بعادات وتقاليد قديمة لا قيمة لها الآن.	2.9444	1.31727	5
36	أنا على يقين من معتقداتي التي أتمسك بها حتى لو اختلفت مع الآخرين.	3.8889	1.41641	1
37	القواعد والأنظمة تحطم وتهدم إمكانياتي الإبداعية.	2.6944	1.54955	7
38	نجاحي في بعض الامتحانات يرجع إلى أني خرجت عن القواعد.	2.6944	1.37710	8
39	أعتقد أنه ليس هناك صواب أو خطأ في الحياة.	2.1667	1.21901	9
40	هناك كثير من القوانين الجامعية يجب إلغاؤها.	3.1389	1.32170	3
	متوسط الكلي	**2.9389**	**0.62305**	

تبين من الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي توجهت لقياس مظاهر الاغتراب في مجال اللامعيارية، وفقاً للمعايير الإحصائية لهذه الدراسة، تشير إلى أن تقديرات أفراد العينة تقع في مستوى المتوسط (2.938)، إذ انحصرت بين (3.888) و(2.166).

- **النتائج المتعلقة بمجال الاغتراب عن الذات: يظهر الجدول (9) تحليل مجال الاغتراب عن الذات للفقرات الواردة في هذا المجال.**

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة حول مجال الاغتراب عن الذات

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
41	الأعمال العادية مملة جدا ولا تستحق الاهتمام.	2.0278	1.14760	10
42	أحب الأعمال التي تنطوي على المخاطرة والمغامرة.	3.8611	1.27857	4
43	أميل إلى الاشتراك في جماعات المعارضة والاحتجاج في بعض القضايا.	2.0833	1.23897	9
44	أتمنى أن ينقلني خيالي بعيدا عن الواقع.	3.6111	1.25923	5
45	أعجب بهؤلاء الذين يريدون تغيير الأوضاع الحالية.	4.0000	1.20745	2
46	المغامرة شيء محبب بالنسبة لي.	3.8889	1.27032	3
47	أميل عادة إلى الخروج عن المألوف.	2.7778	1.46187	6
48	أميل إلى تغيير ما هو سائد أو شائع.	2.7500	1.42819	7
49	أميل إلى معارضة ما تقره الإدارة من سياسات.	2.5556	1.40980	8
50	بقاء الأوضاع على ما هي عليه سوف يؤدى إلى تأخر المجتمع.	4.0278	1.28586	1
	متوسط الكلي	**3.1583**	**0.65212**	

تبين من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي توجهت لقياس مظاهر الاغتراب التعليمي في مجال الاغتراب عن الذات، وفقاً للمعايير الإحصائية لهذه الدراسة، تشير إلى أن تقديرات أفراد العينة تقع في مستوى المتوسط (3.158)، إذ انحصرت بين (4.027) و(2.027).

- **النتائج المتعلقة بمجال العزلة الاجتماعية: يظهر الجدول رقم (10) تحليل مجال العزلة الاجتماعية للفقرات الواردة في هذا المجال.**

الجدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة حول مجال العزلة الاجتماعية

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
51	لا أريد المشاركة في الأعمال الجماعية.	2.6111	1.21389	2
52	أنا شخص انطوائي.	2.2778	1.47143	5
53	لا داعى للمشاركة في المحاضرات منعا للإحراج.	2.0000	1.05901	9
54	أشعر بالعزلة عن الآخرين.	2.1944	1.17972	10
55	أفضل أن أعيش بمفردي.	2.3333	1.45974	4
56	أجد صعوبة في إقامة علاقات صداقة مع الزملاء.	2.0833	1.42819	8
57	أشعر بالوحدة حتى أثناء وجودي مع الناس.	2.3056	1.47540	6
58	أشعر بالحرج إذا جلست مع عدد من الزملاء.	2.0833	1.44769	7
59	العزلة تجعلني أشعر بالهدوء والسكينة.	2.6944	1.53134	1
60	من الصعب الحديث أمام عدد كبير من الأشخاص.	2.3333	1.47882	3
	متوسط الكلي	**2.2917**	**0.84035**	

تبين من الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي توجهت لقياس مظاهر الاغتراب التعليمي في مجال العزلة الاجتماعية، وفقاً للمعايير الإحصائية لهذه الدراسة، تشير إلى أن تقديرات أفراد العينة تقع في مستوى دون المتوسط (2.291)، إذ انحصرت بين (2.694) و(2.194).

- **التحقق من السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات الذكور ومتوسط استجابات الإناث، على المجالات الفرعية وعلى المقياس الكلي للاغتراب التعليمي؟.**

للتحقق من هذا السؤال، أجرى البحث اختبار (T) للعينات المستقلة Independent Samples، وبعد التأكد من فرضيات الاختبار وشروطه كانت النتائج مثلما وردت في جدول (11).

جدول (11)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلبة

على المجالات الفرعية وعلى المقياس الكلي لمقياس الاغتراب التعليمي حسب متغير النوع

		العجز	اللاهدف	اللامعنى	اللامعيارية	الاغتراب عن الذات	العزلة الاجتماعية	الدرجة الكلية للمقياس
ذكور	المتوسط	3.126	3.283	3.222	2.875	3.071	2.253	3.126
	المجموع	49	49	49	49	49	49	49
	الانحراف المعياري	0.383	0.401	0.506	0.603	0.697	0.834	0.383
إناث	المتوسط	3.098	3.293	3.262	2.991	3.230	2.323	3.098
	المجموع	59	59	59	59	59	59	59
	الانحراف المعياري	0.311	0.373	0.489	0.639	0.608	0.851	0.311
الكلي	المتوسط	3.111	3.288	3.244	2.938	3.158	2.291	3.111
	المجموع	108	108	108	108	108	108	108
	الانحراف المعياري	0.344	0.384	0.495	0.623	0.652	0.840	0.344

يتضح من الجدول (11)، أن متوسطات الذكور والإناث على كافة المجالات كانت متقاربة وهي تعبر عن درجة متوسطة من الاغتراب التعليمي؛ باستثناء مجال اللامعيارية، إذ انخفض المتوسط الحسابي بالنسبة للذكور إلى دون المتوسط مقارنة بالإناث اللواتي جاء اغترابهن في هذا المجال متوسطًا، وأيضًا في مجال العزلة الاجتماعية التي جاءت متقاربة أيضًا ولكن بدرجة اغتراب دون المتوسط.

- **نتائج تحليل (T) للعينات المستقلة لمظاهر الاغتراب التعليمي حسب متغير النوع الاجتماعي**

الجدول (12)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبارات (T) للعينات المستقلة لاستجابات الطلبة على مقياس الاغتراب التعليمي حسب متغير النوع

متغير النوع	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
ذكور	178.3	21.395	0.973	160	0.06	غير دال احصائيا
إناث	182.0	17.840				

يتضح من الجدول (12)، أن متوسط درجات الذكور بلغ (178.3) درجة، وبانحراف معياري (21.395)، بينما بلغ متوسط درجات الإناث (182.0) درجة، وبانحراف معياري (17.840)، وبهدف معرفة دلالة الفرق بين هذين المتوسطين؛ أظهرت نتائج الاختبار التائي لوسطين حسابيين مستقلين، عدم وجود فروق ذات دلالة اخصائية بين افراد عينة الدراسة (ذكور، إناث) على مقياس الاغتراب التعليمي، تبعًا لمتغير النوع، إذ يتبين أن القيمة الحرجة المقابلة لقيم اختبار (T) تساوي (0.06)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدلل على عدم وجود فروق لصالح متغير النوع الاجتماعي.

- **التحقق من السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات الطلبة على المجالات الفرعية وعلى المقياس الكلي للاغتراب التعليمي حسب متغير الكلية؟.**

- **الجدول (13)**

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلبة على المجالات الفرعية والمقياس الكلي لمقياس الاغتراب التعليمي حسب متغير الكلية

الكلية		العجز	اللاهدف	اللامعنى	اللامعيارية	الاغتراب عن الذات	العزلة الاجتماعية	الدرجة الكلية للمقياس
الآداب	المتوسط	2.99	3.23	3.28	3.13	3.20	2.51	183.67
	المجموع	28	28	28	28	28	28	28
	الانحراف المعياري	0.35	0.42	0.32	0.66	0.62	0.84	19.05
الهندسة	المتوسط	3.17	3.46	3.22	2.94	3.4	2.16	183.77
	المجموع	9	9	9	9	9	9	9
	الانحراف المعياري	0.28	0.30	0.52	0.63	0.67	0.51	16.11

العلوم	المتوسط	2.95	3.46	3.06	2.96	2.8	2.25	174.87
	المجموع	8	8	8	8	8	8	8
	الانحراف المعياري	0.570	0.27	0.66	0.537	0.407	0.744	21.457
التقنية الطبية	المتوسط	3.263	3.18	3.50	3.063	3.118	2.5	186.363
	المجموع	11	11	11	11	11	11	11
	الانحراف المعياري	0.369	0.39	0.65	0.427	0.517	0.627	13.603
التربية	المتوسط	3.133	3.32	3.03	2.577	3.138	2.222	174.333
	المجموع	18	18	18	18	18	18	18
	الانحراف المعياري	0.21	0.30	0.39	0.68	0.42	1.16	20.74
الشريعة	المتوسط	3.3	3.42	3.26	3.18	3.2	1.96	183.2
	المجموع	5	5	5	5	5	5	5
	الانحراف المعياري	0.46	0.34	0.74	0.76	0.56	0.27	23.25
الاقتصاد والعلوم السياسية	المتوسط	3.20	3.27	3.43	2.88	3.33	1.96	181
	المجموع	11	11	11	11	11	11	11
	الانحراف المعياري	0.15	0.35	0.45	0.54	0.84	0.97	18.46
الزراعة	المتوسط	3.16	3.15	3.37	3.07	3.26	2.58	185.25
	المجموع	8	8	8	8	8	8	8
	الانحراف المعياري	0.40	0.46	0.43	0.53	1.03	0.73	19.79
القانون	المتوسط	3.06	3.26	3.06	2.71	2.87	2.08	170.31
	المجموع	10	10	10	10	10	10	10
	الانحراف المعياري	0.29	0.51	0.57	0.52	0.77	0.75	24.18
الكلي	المتوسط	3.11	3.28	3.24	2.93	3.15	2.29	180.33
	المجموع	108	108	108	108	108	108	108
	الانحراف المعياري	0.34	0.38	0.49	0.62	0.65	0.84	19.52

يبين الجدول (13)، أن استجابات عينة الدراسة على مقياس الاغتراب التعليمي في مجالاته الفرعية حسب متغير الكلية، جاءت متقاربة، باستثناء مجال العزلة الاجتماعية للكليات كافة، والنتيجة ذاتها بالنسبة للدرجة الكلية للمقياس، إذ كانت تشير إلى اغتراب متوسط. أما بخصوص مجال العزلة الاجتماعية فقد أشار إلى درجة دون المتوسط، للكليات كافة.

- **نتائج تحليل التباين الحادي لمظاهر الاغتراب التعليمي حسب متغير الكلية.**

الجدول (14)

نتائج تحليل التباين الأحادي

لمظاهر الاغتراب التعليمي حسب متغير الكلية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
بين المجموعات	2952.517	8	369.065	0.966	0.467	غير دال إحصائيًا (لا توجد فروق إحصائية)
داخل المجموعات	37841.48	99	382.237			
الكلي	40794	107				

يوضح الجدول (14) نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه، ويُستنتج منه أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاغتراب التعليمي للمبحوثين من طلبة جامعة بني وليد تبعًا لمتغير الكلية؛ إذ تساوي القيمة الفائية المحسوبة (0.966)، بقيمة احتمالية (0.467) وهي أكبر من (0.05)؛ ليشير إلى أنها غير دالة احصائيًا.

- **التحقق من السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات الطلبة على المجالات الفرعية وعلى المقياس الكلي للاغتراب التعليمي حسب متغير سنوات الدراسة في الجامعة؟.**

الجدول (15)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية

لاستجابات الطلبة على المجالات الفرعية وعلى المقياس الكلي لمقياس الاغتراب التعليمي حسب متغير سنوات الدراسة في الجامعة

		العجز	اللاهدف	اللامعنى	اللامعيارية	الاغتراب عن الذات	العزلة الاجتماعية	الدرجة الكلية للمقياس
الأولى	المتوسط	3.015	3.146	2.900	2.946	3.300	2.930	182.38
	المجموع	13	13	13	13	13	13	13
	الانحراف المعياري	0.350	0.229	0.533	0.642	0.738	0.798	21.758
الثانية	المتوسط	2.870	2.994	3.105	3.017	3.064	2.0235	170.76
	المجموع	17	17	17	17	17	17	17
	الانحراف المعياري	0.334	0.417	0.501	0.521	1.085	0.525	24.059

الثالثة	المتوسط	3.225	3.317	3.408	3.353	2.761	3.082	1.941	176.82
	المجموع	39	39	39	39	39	39	39	39
	الانحراف المعياري	0.297	0.301	0.426	0.638	0.577	0.940	18.915	
الرابعة	المتوسط	3.108	3.408	3.342	3.077	3.151	2.605	186.94	
	المجموع	35	35	35	35	35	35	35	
	الانحراف المعياري	0.340	0.416	0.509	0.631	0.364	0.660	15.370	
الخامسة	المتوسط	3.350	3.675	3.025	3.100	3.900	2.025	190.75	
	المجموع	4	4	4	4	4	4	4	
	الانحراف المعياري	0.300	0.250	0.250	0.600	0.200	0.050	7.500	
الكلي	المتوسط	3.111	3.288	3.244	2.938	3.158	2.291	180.33	
	المجموع	108	108	108	108	108	108	108	
	الانحراف المعياري	0.344	0.384	0.495	0.623	0.652	0.840	19.526	

يكشف الجدول (15) أن استجابات عينة الدراسة على مقياس الاغتراب التعليمي في مجالاته الفرعية حسب متغير سنوات الدراسة في الجامعة حصلت على درجة متوسطة من الاغتراب، وهي متقاربة، باستثناء السنة الثالثة على مجال اللامعيارية؛ فكان دون المتوسط للسنوات كافة في مجال العزلة الاجتماعية.

– نتائج تحليل التباين الأحادي لمظاهر الاغتراب التعليمي حسب متغير سنوات الدراسة في الجامعة.

الجدول (16)

نتائج تحليل التباين الأحادي حسب متغير سنوات الدراسة في الجامعة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
بين المجموعات	4055.485	4	1013.871	2.842	0.028	دال إحصائيًا (توجد فروق ذات دلالة إحصائية)
داخل المجموعات	36738.515	103	356.685			
الكلي	40794	107				

يتضح من الجدول (16)، إن القيمة الفائية تساوي (2.842)، وللتعرف على دلالة هذه القيمة يتبين أن القيمة الحرجة تساوي (0.028) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05)، لتؤكد على وجود فروق دالة إحصائيًا بين مجاميع الدراسة حسب سنوات الدراسة في الجامعة على مقياس الاغتراب التعليمي.

ولغرض التعرف على مصدر الفروق بين متوسطات المجموعات الخمسة، يظهر الجدول (17) نتيجة اختبار Tukey HSD، أن هناك فروق معنوية بين الثاني والرابع تتجه نحو السنة الرابعة، بينما لم تظهر فروق معنوية في المتوسطات الحسابية بين السنوات الأخرى.

جدول (17)

نتائج اختبار Tukey HSD

المقارنات	الأول 182.38	الثاني 170.76	الثالث 176.82	الرابع 186.94	الخامس 190.75
الأول	–	–	–	–	–
الثاني	–	–	–	▲ .036	–
الثالث	–	–	–	–	–
الرابع	–	–	–	–	–
الخامس	–	–	–	–	–

ويعني ذلك، أن مصادر الفروق بين السنوات الدراسية، كانت تتجه لطلبة السنة الرابعة، بمتوسط حسابي (186.94) بينما جاء المتوسط الحسابي لطلبة السنة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (170.76)، مما يشير إلى أن طلبة السنة الرابعة أكثر اغترابًا من طلبة السنة الثانية.

- **التحقق من السؤال السادس: ما درجة اختلاف مظاهر الاغتراب التعليمي، باختلاف النوع الاجتماعي، والكلية والسنة الدراسية؟.**

جدول (18)

نتائج معامل الانحدار المعياري (standard regression) للعلاقة بين متغيرات: النوع الاجتماعي، والكلية والسنة الدراسية ودرجة شيوع مظاهر الاغتراب التعليمي لدى عينة الدراسة من طلبة جامعة بني وليد

المتغيرات	قيمة Beta	الدلالة الاحصائية
النوع	0.082	0.394
الكلية	-.102-	0.291
السنة الدراسية	0.174	0.074

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة عكسية دالة إحصائيا عند المستوى (0.05) بين متغير الكلية ودرجة شيوع مظاهر الاغتراب لدى عينة طلبة جامعة بني وليد؛ كما بينت النتائج عدم وجود أية

علاقة دالة إحصائياً بين متغير درجة النوع والسنة الدراسية ودرجة شيوع مظاهر الاغتراب التعليمي لدى عينة طلبة الجامعة.

ختامًا، يمكن إيجاز أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تبعًا لأسئلتها، بالآتي:

السؤال الأول: هل يوجد اختلاف في الاغتراب التعليمي لطلبة وطالبات جامعة بني وليد من حيث مظاهره: العجز، اللاهدف، اللامعنى، اللامعيارية، الاغتراب عن الذات، العزلة الاجتماعية؟.

أن نتائج الدراسة، تشير إلى شيوع مظاهر الاغتراب لدى طلبة الجامعة بدرجة متوسطة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الأشول وآخرون (1985)، ودراسة الشامي (2014)، ودراسة أبو شعيرة (2014)، وقد كان أكثر أبعاد الاغتراب انتشاراً بين الطلبة هو الشعور بفقدان الهدف (اللاهدف)، وجاء في المقام الثاني الشعور بانعدام المعنى (اللامعنى)، فالشعور بـ (الاغتراب عن الذات)؛ ويأتي رابعًا الشعور بـ العجز، ثم الشعور بـ اللامعيارية، وأخير الشعور بالعزلة الاجتماعية، وقد جاء الأخير بدرجة دون المتوسط بالمقارنة مع البنود الأخرى، وبخصوص مجال العزلة الاجتماعية الذي كان يؤشر انخفاضًا دون المتوسط، ربما يعود لخصوصية مدينة بني وليد الاجتماعية، التي تقوم علاقاتها الاجتماعية غالياً على المباشرة والتواصل في العلاقات البينية، لكونها مجتمع قبلي مازال محكومًا بالعادات والتقاليد في جانب واسع من ثقافتها – بالمعنى السوسيوأنثروبولوجي – على الرغم من المظهرية المدينية التي يعيشها السكان.

السؤال الثاني: ما أهم مظاهر الاغتراب التعليمي لدى طلبة جامعة بني وليد؟

جاءت المظاهر العشرة للاغتراب لدى طلبة الجامعة مرتبة حسب الأهمية، وهي تعبر عن مستويات اغتراب تعليمي مرتفع إلى اغتراب تعلمي فوق المتوسط، وقد جاء في مقدمتها: (أتفانى في مذاكرة دروسي لكى أحصل على أعلى التقديرات)، ومن ثم (لدى أشياء في الجامعة أحبها بشدة وأخرى أكرهها بشدة)، وثالثًا، (إذا اجتهدت في مذاكرتي وعملي فسوف يتغير حالي تماما)، ورابعًا، لدى دافعية كبيرة للتفوق في دراستي، وقد أتضح أن الفقرات التي حصلت على الترتيب الأول والثالث والرابع، هي مؤشرات ترتبط بالدافعية التحصيلية والانجازية التي عبرت عن انخفاضها لدى عينة الدراسة، وبإحالتها إلى مجالاتها في المقياس، وجد أنها وردت في مجال العجز، ومجال اللاهدف، ويماثل هذا بقية البنود التي عبرت عن ابرز المظاهر الاغترابية كالفقرة الثانية التي تحيل إلى مجال اللامعنى، وهي مظاهر ومؤشرات تتطلب بحثًا من قبل المختصين في حقل التربية وعلم النفس للوقوف على مصادر هذه المؤشرات، نفسيًا واجتماعيًا وتربويًا؛ وربما ما يشهده المجتمع الليبي في سنواته الأخيرة في تخلخل المنظومة القيمة للمجتمع ووهن الضوابط والروابط الاجتماعية بفعل العنف المجتمعي وانفلات الأمن وتصدع الخدمات، وانسحاب ذلك تأثيرًا على مدينة بني وسكانها؛ ليكون ذلك كله من العوامل التي ساهمت في بروز هذه المظاهر.

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات الذكور ومتوسط استجابات الإناث، على المجالات الفرعية وعلى المقياس الكلي للاغتراب التعليمي؟.

أن متوسطات الذكور والإناث على كافة المجالات كانت متقاربة، وهي تعبر عن درجة متوسطة من الاغتراب التعليمي؛ باستثناء مجال اللامعيارية، إذ انخفض المتوسط الحسابي بالنسبة للذكور إلى دون المتوسط مقارنة بالإناث اللواتي جاء اغترابهن في هذا المجال متوسطًا، وأيضًا في مجال العزلة الاجتماعية التي جاءت متقاربة أيضًا، ولكن بدرجة اغتراب دون المتوسط.

وقد أظهرت النتائج، عدم وجود فروق ذات دلالة اخصائية بين افراد عينة الدراسة (ذكور، إناث) على مقياس الاغتراب التعليمي، تبعًا لمتغير النوع الاجتماعي، مما يدلل على عدم وجود فروق لصالح متغير النوع الاجتماعي، وهي نتيجة لا تتوافق مع توصلت إليه دراسة الأشول وآخرون (1985)، إلا أنها تنسجم مع دراسة موسى (2002)، ودراسة علي وأحمد (2008).

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات الطلبة على المجالات الفرعية وعلى المقياس الكلي للاغتراب التعليمي حسب متغير الكلية؟.

أن استجابات عينة الدراسة على مقياس الاغتراب التعليمي في مجالاته الفرعية حسب متغير الكلية، جاءت متقاربة، باستثناء مجال العزلة الاجتماعية للكليات كافة، والنتيجة ذاتها بالنسبة للدرجة الكلية للمقياس، إذ كانت تشير إلى اغتراب متوسط. أما بخصوص مجال العزلة الاجتماعية في أشار إلى درجة دون المتوسط، للكليات كافة.

ومن خلال نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه، تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاغتراب التعليمي للمبحوثين من طلبة جامعة بني وليد تبعًا لمتغير الكلية. وهذه النتيجة لا تماشي ما ورد في دراسة الأشول وآخرون (1985) التي أشارت إلى أن طلاب الكليات النظرية (آداب، تجارة، حقوق) أكثر اغتراباً من أقرانهم في الكليات العملية (علوم، هندسة، طب، صيدلة)، وكذلك، دراسة الرواشدة (2012) التي توصلت إلى وجود فروق دالة إحصائيا تبعا لمتغير التخصص (إنسانية نظرية، علمية عملية) لصالح الكليات الإنسانية.

السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات الطلبة على المجالات الفرعية وعلى المقياس الكلي للاغتراب التعليمي حسب متغير سنوات الدراسة في الجامعة؟.

أن استجابات عينة الدراسة على مقياس الاغتراب التعليمي في مجالاته الفرعية حسب متغير سنوات الدراسة في الجامعة حصلت على درجة متوسطة من الاغتراب، وهي متقاربة، باستثناء السنة الثالثة على مجال اللامعيارية؛ فكان دون المتوسط للسنوات كافة في مجال العزلة الاجتماعية.

وقد تبين من خلال الاختبارات الإحصائية، وجود فروق دالة إحصائيًا بين مجاميع الدراسة حسب سنوات الدراسة في الجامعة على مقياس الاغتراب التعليمي.

وقد أظهرت نتيجة اختبار Tukey HSD، أن هناك فروق معنوية تتجه نحو طلبة السنة الرابعة، بينما لم تظهر فروق معنوية في المتوسطات الحسابية بين السنوات الأخرى، بما يعني، أن مصادر الفروق بين السنوات الدراسية تشير إلى أن طلبة السنة الثانية بالمقارنة مع طلبة السنة الرابعة، كانوا أكثر اغترابًا.

السؤال السادس: ما درجة اختلاف مظاهر الاغتراب التعليمي، باختلاف النوع الاجتماعي، والكلية والسنة الدراسية؟.

اتضح من نتائج معامل الانحدار المعياري (standard regression) للعلاقة بين متغيرات: النوع الاجتماعي، والكلية والسنة الدراسية ودرجة شيوع مظاهر الاغتراب التعليمي لدى عينة الدراسة، وجود علاقة عكسية دالة إحصائيا، بين متغير الكلية ودرجة شيوع مظاهر الاغتراب بين المبحوثين؛ كما بينت النتائج عدم وجود أية علاقة دالة إحصائياً بين متغير درجة النوع والسنة الدراسية ودرجة شيوع مظاهر الاغتراب التعليمي لديهم.

التوصيات:

في ضوء النتائج ومناقشتها يوصي الباحث بما بالآتي:

1- أن تعمل كليات الجامعة، سيما اقسام علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وقسم علم النفس في الجامعة للحد من مظاهر الاغتراب التعليمي وفقًا لبرامج معدة لهذه القصدية، مع تكثيف الدراسات التي تتناول الموضوع نفسه، باعتماد متغيرات أخرى.

2- إعداد معايير لضبط جودة المقررات الدراسية ومعايير التقويم والاختبارات.

3- عقد ندوات حوارية علمية بحضور فاعل من المعنيين تخصصًا بالاغتراب الاجتماعي وانواعه، لتوجيه طلبة الجامعة نحو آفاق معرفية ومفاهيمية تبين لهم أبرز المشاكل والأزمات البنائية التي تؤثر على توازن المجتمع واستقراره وما يهدد الأمن النفسي والاجتماعي في المجتمع الليبي عامة، وبني وليد ضمنًا.

4- التأكيد على تفعيل المقررات الدراسية الحرة، وإتاحة فسحة من المقررات التي ترفع من مستويات الوعي الاجتماعي وممارسته.

5- العناية بتدريس موضوعات: علم النفس وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع، والثقافة والشخصية، والصحة النفسية الاجتماعية، بمختلف كليات وأقسام الجامعة، لما تقدمه من تصورات عن الطبيعة الإنسانية والواقع الاجتماعي.

6- تفعيل دور المرشد الأكاديمي في أقسام كليات الجامعة؛ فضلاً عن إيجاد مركز للإرشاد والخدمة الاجتماعية على مستوى الجامعة وكلياتها.

7- تجنب التعامل الاستعلائي من جانب أعضاء الهيئة التدريسية والإدارات، وتفعيل إدارة شؤون الطلبة على مستوى الكليات والجامعة.

8- لا يمكن التخلص من مشكلة الاغتراب من خلال التخلص من أسبابها التربوية والتعليمية فقط، بل يفترض تجفيف مصادرها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإعلامية – قدر الإمكان – في ظل الظروف التي تعيشها ليبيا عامة، من خلال البرامج والفعاليات والندوات، وتفعيل مشاركة الطلبة في اتخاذ القرار وصناعته، فيما يتعلق بحاجاتهم ومتطلبات توافقهم النفسي والاجتماعي.

9- العناية بالنشاطات والفعاليات الثقافية والفنية والرياضية، وتفعيل لقاءات التعارف السنوية للطلبة الجدد، وإتاحة اللقاءات المباشرة بين الطلبة وقيادات الجامعة وكلياتها واقسامها بشكل دوري.

10- احياء تقليد حفل التخرج السنوي، سواء على مستوى الكليات أو الجامعة.

11- التوجيه نحو القيام بإجراء الدراسات التي تعني بمشاكل الطلبة والمظاهر السلبية التي تبرز أحيانا، مثل ممارسة العنف بأشكاله اللفظية او الجسدية وتخريب المرافق الجامعية وغيرها، مم يرصده القائمون على الأقسام العلمية ذات الصلة بهذه المظاهر والموضوعات.

المراجع:

1- الأشول، عادل عز الدين وآخرون، (1985)، التغير الاجتماعي واغتراب الشباب الجامعي، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة.

2- أبو شعيرة، خالد محمد (2014)، الاغتراب في النسق التعليمي لدى الشباب الجامعي في ضوء بعض المتغيرات: دراسة حالة ميدانية على عينة من طلبة كلية التربية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 15، العدد 1.

3- أبو عمرة، هاني عطية عليان (2013)، مستوى الالتزام الديني والقيم الاجتماعية وعلاقتهما بالاغتراب النفسي لدى طلاب الجامعات الفلسطينية بغزة، رسالة ماجستير في علم النفس غير منشورة، جامعة الأزهر بغزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التربية، قسم علم النفس، غزة – فلسطين.

4- الرواشدة، علاء زهير عبد الجواد (2012)، الاغتراب الثقافي لدى الشباب الجامعي في ضوء العولمة الثقافية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 3.

5- بركات، حليم (2000)، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

6- بركات، حليم (2006). الاغتراب في الثقافة العربية، ط1، د. ج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

7- حمايل، عبد عطا الله (2009)، دور التعليم الجامعي في إعداد الطلبة للحياة المعاصرة من وجهات نظر الدارسين في جامعة القدس المفتوحة في أريحا، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السادس عشر.

8- خليفة، عبد اللطيف محمد (2003)، دراسات في سيكولوجية الاغتراب، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

9- خليفة، عبد اللطيف محمد (2005)، مقياس الاغتراب، دار غريب، القاهرة.

10-دارة، فريدة جاسم (1995): المشكلات السلوكية في الوسط الطلابي الجامعي بعد العدوان الثلاثيني، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب.

11-دخان، أحلام؛ حذيق، خديجة (2017)، الاغتراب النفسي لدى طلبة الجامعة: دراسة وصفية مقارنة بجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، رسالة ماجستير في علوم التربية غير منشورة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، شعبة علوم التربية، الجزائر.

12-سعودي، هاجر (2018/ 2019)، الاغتراب الاجتماعي وعلاقته بالإخفاق الدراسي لدى الطالبات المقيمات بالإقامة الجامعية: دراسة ميدانية بالإقامة الجامعية للبنات ذبيح عبد القادر بالمسيلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: علم اجتماع التربية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجزائر.

13-السيد، عبد العاطي (1990)، صراع الأجيال، دراسة ميدانية في ثقافة الشباب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
14-الشامي، محمود محمد (2014)، مظاهر الاغتراب الاجتماعي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني "دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الأقصى خان يونس"، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الثامن عشر، العدد الثاني.
15-الشورطي، يزيد عيسى، الدور الاغترابي للتربية في الوطن العربي، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنيت)، بتاريخ 16/ 2/ 2020، على الرابط:
16-https://eis.hu.edu.jo/deanshipfiles/pub100316220.pdf
17-الصنيع، صالح بن إبراهيم، الاغتراب لدى طلاب الجامعة: دراسة مقارنة بين الطلاب السعوديين والعمانيين، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد82، ص 13-61.
18-علي، بشرى؛ أحمد، أمل (2008)، مظاهر الاغتراب لدى الطلبة السوريين في بعض الجامعات المصرية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الأول، ص 513-561.
19-القريطي، عبد المطلب أمين؛ والشخص، عبد العزيز السيد (1991) دراسة مظاهر الاغتراب لدى عينة من طلاب الجامعة السعوديين وعلاقتها ببعض المتغيرات الأخرى، رسالة الخليج العربي، السنة 12، العدد 30، ص ص53-85.
20-كريمة، يونس (2011)، الاغتراب النفسي وعلاقته بالتكيف الأكاديمي لدى طلاب الجامعة "دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة مولود معمري بيتزي وزو"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.
21-محمد، صابر حارص (1999): الاغتراب المهني للصحفيين المصريين وانعكاساته على الأداء الصحفي، مجلة البحوث الإعلامية، ع (10)، جامعة الأزهر.
22-مخلوف، شادية؛ بنات، بسام (2005)، مظاهر الاغتراب لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحاث والدراسات، العدد السادس، (ص. ص43-87).
23-موسى، وفاء (2001/ 2002)، الاغتراب لدى طلبة جامعة دمشق وعلاقته بمدى تحقيق حاجاتهم النفسية، رسالة ماجستير في علم النفس غير منشورة، جامعة دمشق، كلية التربية، قسم علم النفس، دمشق.
24-وطفة، على أسعد (أ1988)، المظاهر الاغترابية في الشخصية العربية: بحث في اشكالية القمع التربوي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد 27، العدد الثاني، (ص 241-280).
25-وطفة، على أسعد (ب 1988)، الاغتراب خارج حدود الإيديولوجيا: قراءة معاصرة في وحدة التكوين النفسي والاجتماعي للمفهوم، دراسات، اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، العددان 22-23.

الأساس الفلسفي وأهميته في بناء محتوى المنهج الدراسي

أ . خميس أمحمد الجديد – كلية الآداب – جامعة بني وليد

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية الأساس الفلسفي في بناء محتوى المنهج الدراسي ومفهومه كأساس من أسس بناء المناهج التربوية ، كما هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الفلسفات التربوية بمختلف اتجاهاتها ومدارسها في بناء محتوى المنهج الدراسي، وهدفت الدراسة إلي معرفة مفهوم محتوى المنهج الدراسي ومعاييره وشروطه ،واستخدم المنهج الوصفي التحليلي في تحليل المفاهيم و الأفكار ، وقد أسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

- أن يراعي المحتوى الدراسي قدرات واستعدادات المتعلمين وان يكون منسجما مع الفروق الفردية.
- الرجوع إلى التراث الثقافي في اختيار المحتوى الدراسي مع وجوب مواكبة الحداثة والمعاصرة .
- اختيار المعارف و المفاهيم والمهارات التي تدخل في بناء المحتوى الدراسي في ضوء الأهداف التربوية المحددة بدقة التي ينشدها الفرد والأمة.

لا بد إن يستند المحتوى الدراسي إلى فكر تربوي أو نظرية تربوية تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي تؤثر في عملية وضعه وتنفيذه.

المقدمة:

تمثل المناهج الدراسية في المجال التربوي أهمية خاصة شأنها شان المجالات الأخرى من المعرفة، وان دراسة هذه المناهج تثري المجال التربوي ليس فقط على مستوى النتائج والدراسات الكمية ولكن أيضا على مستوى النظريات والنماذج التربوية، وتقتضي دراسة المناهج الدراسية التربوية التعريف بمجموعة من المفاهيم ،والأسس التي يتعين الإلمام بها في بناء المناهج الدراسية ، وبذلك يستلزم بنائها على أسس فلسفية تنطلق من ثقافة و تراث وعقيدة المجتمع، وبذلك تعتني بالتلميذ وطبيعة التعلم والمحتوى الدراسي والأنشطة التي تستهدف تعديل السلوك وتحديد الحاجات التعليمية للتلميذ ، ووضع أهداف لتلك المناهج الدراسية طويلة المدى وقصيرة المدى مع تصميم مناهج تكون في مستوى قدرات التلميذ، وإتباع أسلوب تعليمي جيد يتناسب مع المشكلات المعرفية للتلميذ وترسيخ المهارات والمفاهيم التي يتم تعلمها .

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث (الأساس الفلسفي وأهميته في بناء محتوى المنهج الدراسي)

تساؤلات البحث:

ما هو مفهوم الأساس الفلسفي؟

ما تأثير الفلسفات التربوية في بناء محتوى المنهج الدراسي؟

ما هي معايير وشروط محتوى المنهج الدراسي؟

أهمية البحث:

مساعدة الإدارات التربوية على اختلاف مستوياتها من نتائج البحث في إعداد المناهج الدراسية.

مساعدة مصممي المناهج الدراسية على الاهتمام بالأسس الفلسفية التي يجب توافرها في محتوى المنهج الدراسي.

يساعد هذا البحث المهتمين بالمناهج في تحديد مواطن القوة والضعف في المناهج الدراسية.

أهداف البحث:

1 – الكشف عن أهمية الفلسفة التطبيقية في العملية التعليمية.

2 – التعرف على كيفية الاستفادة من الأسس الفلسفية في بناء المحتوى المنهجي الدراسي.

منهج البحث:

نستخدم المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لإغراض الدراسة وتحليل المفاهيم والآراء في هذا البحث.

ينقسم البحث الى المباحث التالية :

المبحث الأول : نتناول فيه مفهوم الأساس الفلسفي .

المبحث الثاني : نتناول فيه أهم الفلسفات التربوية وتأثيرها في محتوى المنهج الدراسي.

المبحث الثالث : نتناول فيه معايير وشروط محتوى المنهج الدراسي.

المبحث الأول:

مفهوم الأساس الفلسفي:

يعتبر التعليم حق من حقوق الإنسان التي تخول لكل فرد الحق في إن يتحصل على تعليم مجاني مناسب لخصائصه وقدراته ، وان يتم هذا التعليم في بيئة قليلة القيود بما يتلائم مع الاحتياجات التعليمية الفردية لكل فرد ، بصرف النظر عن قدراته واستعداداته ،وإن سبل التعامل مع تلك الاحتياجات تعد من أهم المسئوليات التي تقع على عاتق المعدين لمحتوى المناهج الدراسية، وهذا يلزم معدين المناهج الأخذ في عين الاعتبار أهم الصعوبات التي تعوق الأداء المدرسي لدى التلاميذ

،وانخراطهم في المجتمع بقدر ما تسمح به قدراتهم واستعداداتهم على اعتبار أن ثروة المجتمع تنبع من قدرتها على تنمية الاستعدادات الفطرية لدى أبنائها والاستفادة منهم بصورة مثمرة. (عبد الرحمن سيد سليمان، 2001م ج4:ص15)

وبذلك يجب ضرورة أن يراعي محتوى المنهج الدراسي قدرات واستعدادات وميول التلاميذ،لإشباع حاجاتهم والتعرف على مشكلاتهم ، **وهذا ما تؤكده (فيوليت إبراهيم،2001،ص11)** مثل تحقيق الحاجة إلى الأمن و الرعاية و الحب والأمن النفسي ، والانتماء بالإضافة إلى تدريبهم على المهارات الاجتماعية و الشخصية والمعرفية ، ومهارات رعاية الذات.

كما يجب أن يعتمد محتوى المنهج الدراسي في فلسفته على فرضية أساسية وهي إن جميع التلاميذ يمكن مساعدتهم على تطوير مهاراتهم وقدراتهم ،وإعادة تأهيلهم ليتواصلوا مع عالمهم بغض النظر عن الفروق الفردية بينهم.

وتعتبر المدرسة النواة الأولى بعد الأسرة في نقل التراث الفلسفي من جيل إلى جيل وإعداد الفرد للحياة ، فالمدرسة هي المؤسسة التي أنشئت لتقوم بدور الأسرة في عملية التربية ،ذلك الدور الذي يرتضه المجتمع ويحقق أهدافه العامة ،وتعمل المدرسة على خدمة المجتمع عن طريق صياغة مناهجها، وطرق تدريسها في ضوء فلسفة المجتمع **كما يؤكد (مرعي توفيق ،محمد محمود،1423هـ: ص142)** تلك الفلسفة التي تتضمن المبادئ والأهداف و المعتقدات التي توجه نشاط الفرد ، وتمده بالقيم التي ينبغي إن يتخذها مرشدا لسلوكه في الحياة .

ويقصد بكلمة الفلسفة في اللغة حب الحكمة ، وفي الاصطلاح هي العلم بحقائق الأشياء والعمل بنواميسها وتتميز بالشمول والوحدة و العمق في التفسير و التعليل وتبحث في دراسة المبادئ الأولى التي تفسر المعرفة تفسيرا عقليا. (عبد المجيد سامي وآخرون،1998م:ص193)

وبذلك نجد إن المنهج هو وسيلة المدرسة لإحداث التغيير المرغوب في سلوك التلاميذ لتحقيق غايات المجتمع ، ومن واجب هذا المنهج أن يعكس فلسفة المجتمع وتراثه الثقافي . ولقد وردت كلمة المنهج في المعجم الوسيط بأنه نهج الطريق الواضح.(أنيس إبراهيم وآخرون :ص966) .

كما ورد في قوله تعالى ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (سورة المائدة الآية 48) ويشمل المنهج الدراسي على أنواع النشاط التي يقوم التلاميذ بها أو جميع الخبرات التي يمرون بها تحت إشراف المدرسة داخلها أو خارج. (إبراهيم محمد الشافعي،1417هـ :ص31)

ويعرف المنهج حديثا بأنه مجموعة الخبرات والأنشطة التربوية التي تهيؤها المدرسة للتلاميذ داخلها وخارجها ، بقصد مساعدتهم على النمو الشامل في كافة الجوانب العقلية والثقافية والدينية والاجتماعية والجسمية والنفسية والفنية ، نموا يؤدى إلى تعديل سلوكهم، ويعمل على تحقيق الأهداف التربوية المنشودة . (فتحي يونس ،وآخرون، 1425هـ :ص17)

والمنهج المدرسي يعتبر بمثابة بناء يقوم على عدد من الأسس والركائز التي ينبغي مراعاتها عند الشروع في عملية تخطيط المنهج ، وهذه الأسس تشمل فلسفة المجتمع الذي يعيش فيه التلميذ وطبيعة التعلم وطبيعة المعرفة كما تعتبر المصدر الذي تشتق منه الأهداف التربوية ، وان المنهج الدراسي يعتمد في تصميمه على مجموعة من الأسس ومنها الأساس الفلسفي ، وإذا كان المنهج هو أداة المدرسة ووسيلتها لتحقيق أهداف المجتمع، ومن هنا لابد أن يبنى هذا المنهج على أسس متعددة حتى يحقق أهداف المجتمع. (جودت أحمد سعادة،عبد الله محمد ،2004:ص67)

ومن هنا نجد إن الأساس الفلسفي هو من ضمن العوامل التي يتأثر بها محتوى المنهج في مراحل التخطيط والتنفيذ ، وهذه العوامل تعد المصدر الرئيسي للأفكار التربوية التي تصبح أساسا لبناء وتخطيط المنهج ، فمحتوى المنهج لابد أن يستند إلى فكر تربوي أو نظرية تربوية تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي تؤثر في عملية وضعه وتنفيذه ، وحتى تكون هذه النظرية متكاملة يفترض إن تكون ذات إبعاد تشمل فلسفة المجتمع الذي نعيش فيه وطبيعة المتعلم الذي نعده ونربيه ، وأنواع المعرفة التي نرغب تزويده بها. (هندي صالح اذياب،1419هـ:ص29)

كما نرى أن الأساس الفلسفي يعبر عن النشاط الفكري الذي ينشأ استجابة لحاجة اجتماعية ويتأثر ويتلون بظروف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما يعتبر الأساس الفلسفي الإطار النظري للعمل ، وكل عمل ينطلق من فلسفة معينة توضح هذا العمل وتبرره وتشرح إبعاده .

ويؤكد (علي سعيد إسماعيل 2007م :ص123) بان الأساس الفلسفي هو المحك الأول الذي يفترض أن يتم اختيار أهداف المنهج في ضوئه وهو عبارة عن مجموعة من الآراء و الأفكار التربوية التي وضعها الفلاسفة من اجل إعداد النشء فقد بينت الدراسات أن هناك توجه جديد للفلسفة التربوية التي يقوم عليها المنهج حيث تقوم هذه الفلسفة على إن للتربية وظيفة اجتماعية غايتها الإبقاء على الثقافة وإصلاح عيوبها ومساعدة كل فرد على أن ينمو في إطار قدراته واستعداداته ، وان هذا النمو ليس نموا في المعارف فقط ،ولكنه نموا في شخصية الفرد وجوانبها كافة،وهو يتضمن مجموعة من الأفكار والتصورات الفلسفية المتسقةَ والمترابطة منطقيا.

والأساس الفلسفي هو فكر أو تصور عام يلتئم حوله الناس كإطار مرجعي مشترك يسترشدون به في تنظيم واقع حياتهم ثم يحافظون عليه، ويسلمونه للأجيال اللاحقة، ويتكون من مجموعة من العقائد، والمبادئ والأفكار التي توجه حياة أفراد المجتمع حسبما تقتضيه هذه الفلسفة , وبذلك تصبح الوظيفة

الأولى للمنهج المدرسي هي غرس تلك العقائد والمبادئ، والأفكار في نفوس المتعلمين وتعويدهم على السلوك بمقتضاها، واتخاذ القرارات المدروسة على ضوء هذه العقائد والمبادئ والأفكار.

كما يؤكد(مرعي توفيق ، محمد محمود ، مرجع سابق :ص50) بان فلسفة المجتمع تهدف إلى تحقيق فهم أفضل لفكرة الحياة، وتكوين المثل الشاملة حولها, وحتى يستطيع المجتمع المحافظة على فلسفتها ونشرها فلا بد له من الاعتماد على فلسفة تربوية خاصة به تكون بمثابة الوسيلة لتحقيق الأفكار والمثل والقيم والمعتقدات التي يؤمن بها ويحرص على تطبيقها في الحياة.

وبذلك نجد إن كل مجتمع من المجتمعات يملك في مراحل تطوره تراثاً من المعرفة والمهارات والاتجاهات والقيم نتيجة لتراكم المعرفة عبر القرون,وتصبح الوظيفة الأساسية للمدرسة باعتبارها وكيلة عن المجتمع في تربية الأبناء هي نقل التراث الثقافي إليهم من الآباء ووضعه في قالب تربوي مبسط. وبذلك يهدف الأساس الفلسفي إلي ترسيخ مجموعة من القيم المقبولة في المجتمع والتي يتعلمها التلاميذ إثناء الدرس مثل المواظبة والكتابة وأسلوب الإصغاء إلى المعلم ، كما يرسخ المحتوى صفة الولاء لله و الوطن .

المبحث الثاني:

أهمية الفلسفات التربوية وتأثيرها في محتوى المنهج :

إن الفلسفة تلعب دورا بارزا في ميدان المناهج رغم تتعدد الفلسفات التي تحكم صياغة أهداف المنهج واختيار محتواه وتنظيم خبراته وأساليب تقويمه،وتعرف فلسفة التربية بأنها تطبيق النظريات والأفكار الفلسفية المتصلة بالحياة في التربية وتنظيمها في منهاج خاص من أجل تحقيق الأهداف التربوية المرغوب فيها ،وقد ظهرت في ميادين التربية عدة فلسفات كان من أساسها الخبرة التعليمية الناتجة عن التفاعل بين المتعلم و البيئة التي يستطيع إن يستجيب إليها ، ولكل فلسفة اتجاه معين في بناء المنهج التربوي **ومن هذه الاتجاهات :**

الاتجاه التسلطي : يتمثل في إن يكون المدرس مركز الدائرة في عملية التعلم والتعليم داخل إطار المنهج الدراسي.

ب –الاتجاه الديمقراطي :يقضي بان يكون لكل من المدرس و التلميذ اعتباره في العمليات التربوية والمناهج الدراسية.

اتجاه التحرر المطلق : ويقوم على مركزية التلميذ في العملية التربوية و المناهج الدراسية، ويطلق له عنان التصرف دون إن يتلقى أي توجيه من المدرس. (حسين سليمان قورة، 1977م :ص166)

لكن من الملاحظ أنه مهما تعددت الفلسفات فإنها تأخذ بصفة عامة أحد اتجاهين أما أنها تميل بقدر أكبر نحو جانب المادة الدراسية أو أنها تميل أكثر إلى جانب المتعلم، وبذلك تعددت هذه

الفلسفات، وتمايزت عن بعضها البعض بسمات أثرت تأثيراً واضحا على المناهج المدرسية في المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ المكتوب ، ولهذا فإننا سنشير إلي بعض الفلسفات التربوية وأثرها على المناهج المدرسية .

أهم الفلسفات التربوية وعلاقتها بالمنهج الدراسي:

1-الفلسفة المثالية :

نظرت هذه الفلسفة إلى المنهج على أنه منهج تابت غير قابل للتطور ،كما يتم نقله من جيل إلى جيل ، ويتألف هذا المنهج من مواد دراسية منفصلة كالدين و التاريخ و الفلسفة والأدب و الرياضيات ، تستخدم هذه الفلسفة طريقة التلقين وطريقة الإلقاء في معالجة الموضوعات الدراسية ، وتؤمن باستعمال العقاب البدني ، ولا ترى أية أهمية لأنواع الأنشطة التي تتم خارج الحجرة الدراسية في المنهج ، لأنها لا تخدم العقل و التفكير ، بل تركز على تنمية المعرفة لدى المتعلم ، وتمثل هذه الفلسفة الاتجاه التسلطي. (يحيى هويدى ، 1956م :ص223)

الفلسفة الواقعية:

ترى إن مصدر كل الحقائق هو هذا العالم ، فلا تستقي الحقائق من الحدس و الإلهام ، إنما تأتي من هذا العالم الذي نعيش فيه ويتكون هذا المنهاج في هذه الفلسفة من مجموع الحقائق التي اكتشفها العلماء من عالمنا الذي نعيش فيه لا من عالم آخر ، ومكونات هذا المنهاج متى اكتشفت تصبح ثابتة . ويكون تغيرها بطيئا وتتألف من العلوم والمواد الاجتماعية ، وتعطى اهتماما كبيرا للتعليم المهني ، وتفضل استخدام آلات التعليم المبرمج، وتبدأ الطريقة الواقعية في التدريس بالأجزاء، وتعتبر الكل نتاجا لمجموع الأجزاء ،كما تنظر إلى أنواع النشاط اللاصفية على أنها غير أساسية وتمثل الاتجاه التسلطي. (ناصر إبراهيم ، 2001م : ص252)

الفلسفة البرجماتية:

ترى البرجماتية أن المناهج يجب أن تحتوي على معلومات وخبرات تتصل بالحياة الإنسانية، وهى عبارة عن مجموعة الفنون اليدوية و المهارات الاجتماعية وحل المشكلات ومهارات الحياة و اللغة ومهارات الاستهلاك ، فالمواد الدراسية يجب إن ترتبط بالعالم المتغير الذي ليس فيه ثبات، فالمنهج يجب أن يتكامل مع الأنشطة اللاصفية التي تشبع ميول التلاميذ ومواهبهم لضرورتها الملحة من أجل نمو متكامل لذلك ركزت المناهج على استخدام المختبرات و المكتبات بشكل واسع ، والمنهاج يكون مرن قابل للتغير والنمو ،وتركز طريقة التدريس على مبدأ التعليم بالعمل فالأفكار تنشأ من

خلال العمل وإتباع أساليب التجريب و المشروعات واستعمال الأسلوب العلمي في حل المشكلات. (عبدا لله الرشدان، نعيم جعيني،1994م : ص65)

الفلسفة الطبيعية :

ترى هذه الفلسفة ضرورة الاهتمام بالتلميذ وتنمية رغباته وإشباع حاجاته انطلاقا من طبيعتها الذاتية ، ويراعي المنهج طبيعة نمو التلميذ باستخدام الأنشطة و الخبرات المناسبة للنمو ، ويتألف المنهج الطبيعي من العلوم الطبيعية والجبر و الفلك والجغرافية ، كما يهتم بالتعليم المهني، وطريقة التدريس فيه هي طريقة الخبرة ، وهى تهتم بالأنشطة اللاصفية لأنها تساعد على تنمية ميول التلميذ وقدراته ، وتمثل الاتجاه التحرري .(نفس المرجع : ص65).

الفلسفة الوجودية :

هذه الفلسفة تؤمن بان الوجود يسبق الماهية ، فماهية الكائن الحي هو ما يحقه فعلا عن طريق وجوده ،وبناء المنهج عندهم يكون على أساس الشخص بصفته الفردية وليس بصفته الجماعية، ويتضمن المنهج خبرات تعليمية شاملة لمظاهر الحياة المختلفة التي تهم المتعلم شخصيا للكشف عن ذاته وإنماء شخصيته لذا يجب ان يتضمن المنهج المدرسي العلوم الإنسانية مثل الأدب والفن والتاريخ بالإضافة إلى العلوم الطبيعية و الاجتماعية ، فهي تركز على طريقة الحوار وتمثل هذه الفلسفة الاتجاه التحرري . (ناصر إبراهيم ، مرجع سابق :ص312)

الفلسفة التجديدية :

ينظر الفكر التجديدي إلى التراث الإنساني كوسيلة يمكن استخدامها من اجل المزيد من البحث والانجاز الذي يؤدي إلى تحقيق ذاتية الشعوب ، لذا فان هذا الفكر يتجنب عملية التلقين في التدريس، ويستبدلها بإرشاد التلاميذ وتوجيههم عن طريق المناقشة الفاعلة ، ويستخدم التجديديون مواد دراسية متنوعة ، والمنهج المدرسي عندهم يجب أن يقود إلى حل المشكلات الاجتماعية ، وان يعد المنهج على شكل برامج إصلاحية مصممة علميا. (محمد الطيطي وآخرون،1423:ص65).

7-الفلسفة الماركسية :

وهي تنطلق من تأكيد النزعة المادية الإلحادية لدى التلاميذ في النظر إلى الكون و التاريخ ، ويركز هذا الفكر على العمل المادي المنتج النافع اجتماعيا ، ولا يفرق بين مناهج الثقافة العامة وبين المناهج المهنية ،حيث لا ثنائية أو فصل بين الجوانب النظرية من ناحية والجوانب العملية التطبيقية ولا سيما المهنية من ناحية ثانية ، وتؤكد التربية الماركسية على أساليب التدريس الجماعية وخاصة تلك التي تحقق أوسع مشاركة من التلاميذ كأسلوب التعاونيات و نظام الأسرة المدرسية وغيرها ، بينما تنبذ الطرق الفردية في التعلم وتمثل الاتجاه التسلطي. (ناصر إبراهيم ، مرجع سابق : ص335)

8-الفلسفة التربوية الإسلامية:

تقوم الفلسفة التربوية الإسلامية على أساس أن الإنسان كل متكامل جسم وروح وعقل في نظام متكامل ومتناغم،فهو نتاج التفاعل بين هذه الجوانب الحسية والروحية والفكرية ،هذه النظرة الشمولية للإنسان ينفرد بها المنهج الإسلامي في التربية عن غيره من المناهج البشرية والتي تقوم على أساس النظرة الثنائية للإنسان باعتباره عقل وجسم. وعلى ذلك فإن الإسلام يجعل وظيفة التربية الإسلامية هي الاهتمام بالحياة المادية والمعنوية للمتعلم بهدف إعداد "الإنسان الصالح" بالمفهوم الإنساني الشامل، وينشأ عن هذا الفهم الشامل لوظيفة وهدف التربية في الإسلام أن المناهج المدرسية لا بد لها من الاهتمام بكل النواحي المادية والمعنوية للإنسان المتعلم، في صورة متوازية، ومتناغمة،لتساعده على الائتلاف مع قوانين الكون الذي يعيش فيه، متجاوزا بذلك كل الحواجز والحدود المصطنعة التي يقيمها الناس لأنفسهم في الأرض،ثم يتصارعون على أساسها بعد ذلك للوصول إلى القيادة والريادة . (علي سعيد إسماعيل ،1990م:ص179)

وان جوهر الفلسفة التربوية الإسلامية تتركز على :

الإنسان يعيش في بيئة اجتماعية ومسئول عنها بما وهبه الله من عقل يوجهه نحو الخير.

أن الكون مسخر له ليكشف إسرار الحياة بعقله وتفكيره .

السلام و العدل و المحبة قيم إنسانية منسجمة مع رسالة الإيمان بالخالق.

المجتمع البشري هو الإطار الذي تعمل فيه الرسالة الإسلامية ، ولابد أن تتجه التربية الإسلامية بالمجتمع نحو القيم الإنسانية العليا . (عزت جرادات، وآخرون 2008م: ص91)

المبحث الثالث:

معايير وشروط محتوى المنهج الدراسي :

يعتبر محتوى المنهج الدراسي أحد العناصر المهمة وأولها تأثيرا بالأهداف التي يرمي المنهج إلى تحقيقها **ويعرفه (عبد الرحمن عبد السلام جامل،1420هـ:ص45)** بأنه نوعية المعارف التي يقع عليها الاختيار و التي يتم تنظيمها على نحو معين سواء كانت هذه المعارف مفاهيم أو حقائق أو أفكار أساسية .

كما يعرفه (فتحي يونس وآخرون ، مرجع سابق :ص93) بأنه عبارة عن مجموعة التعريفات والمفاهيم والعلاقات والحقائق والقوانين والنظريات والمهارات والقيم والاتجاهات التي تشكل مادة التعلم في احد الكتب الدراسية المقررة على التلاميذ بأي من المراحل الدراسية يتم اختيارها وتنظيمها وفق معايير علمية محددة بهدف تحقيق أهداف المنهج .

وأن محتوى المنهج الدراسي يهدف إلى إحداث تعديل على مستوى المؤسسات الاجتماعية حتى تدعم هذه الاتجاهات والمهارات ، ويتكون المحتوى من حقائق ومفاهيم ومبادئ و قوانين ونظريات . **وبذلك تؤكد (كوثر جميل ،2009م :ص15)** بأنه مجموعة من القيم التي يكتسبها تلاميذ ، وإن محتوى المنهج الدراسي ليس مجرد تزويد التلاميذ بكم من المعلومات و المعارف بل هو نسق من القيم التربوية تسهم في تشكيل الضمير أو الوازع الداخلي الذي يضبط سلوك الفرد.

كما يؤكد (عبد الكريم علي اليماني، 2008م: ص201) أن المعرفة النظرية لا بد إن تقترن بالممارسة و العمل ، وتترجم إلى سلوك وقيم.

وهذا يتطلب ضرورة وضع المعايير العلمية لا اختيار محتوى المنهج حتى لا يصبح عشوائيا **بلا ضوابط تحكمه وهذا ما يؤكده (احمد حسين اللقاني،1995م:ص225) الذي قسم هذه المعايير إلى** أولية كمعيار الصدق والأهمية،وثانوية كالاهتمام بحاجات التلاميذ ،وارتباط المحتوى بواقع المجتمع، واتصاف المحتوى بالعمق والشمول وقدرته على التعلم .

ولعل من أهم المعايير التي يجب مراعاتها هي الصدق و الدلالة والارتباط بحاجات المتعلم واهتماماته و التوافق مع الإطار الاجتماعي والقابلية للتعلم ، ومن ثم فان المحتوى في اختياره لا يخضع للعشوائية بل إن هذه العملية تحتاج إلى نظرة عملية واعية ببدايات المنهج ومساراته وعلاقته بكل عملياته.

وتستند عملية بناء محتوى المنهج الدراسي على وجود أسس فلسفية تربوية واضحة تمثل الهوية الثقافية للمجتمع. **في ضوء معايير محددة منها :**

– مدى تحقيق الموضوعات الرئيسية أو المفاهيم الحاكمة لأهداف المنهج.

– مدى اشتمال الموضوعات الرئيسية وإلمامها للموضوعات الفرعية و الأفكار الأساسية للمادة الدراسية.

– مدى تدرج الموضوعات الرئيسية وتتابعها .

– مدى وجود ما بين الموضوعات الرئيسية من علاقات .

– مدى اتصاف الموضوعات الرئيسية بالمرونة بحيث تسمح بإضافة مفاهيم فرعية جديدة تتفق والتغيرات الحادثة في المجتمع.

– مدى مناسبة الموضوعات الرئيسية للوقت المخصص للدراسة . (نفس المرجع :ص228)

تنظيم محتوى المنهج الدراسي:

يعد تنظيم محتوى المنهج الدراسي من أكثر العوامل تأثيرا في تحديد مسار العملية التعليمية ، وإن المنهج المدرسي قد يفقد فاعليته لان محتواه غير مناسب لاستعدادات وميول التلاميذ،أو إن الخبرات التي تشكل محتواه قد يتم اختيارها بطريقة تقلل من كفاءته وفاعليته.

ويقصد بتنظيم المحتوى وضع الخبرات والأنشطة التي تم اختيارها في صورة منظمة بحيث تحقق الترابط و التكامل على المستوى الأفقي أي في صف دراسي واحد ، أم على المستوى الرأسي يبين خبرات محتوى منهج معين وغيرها من خبرات في محتويات منهج أخر في مرحلة تعليمية معينة .

(سهيلة محسن الفتلاوي، 2006م: ص183)

وهناك تنظيمين أساسيين يمكن لخبرات محتوى أي منهج أن تنظم في ضوء احدهما وهذين التنظيمين هما :

التنظيم المنطقي :

يعد هذا التنظيم من أقدم التنظيمات المنهجية ، وهو يعني تنظيم خبرات محتوى المنهج وأنشطته وفقا لطبيعة المادة الدراسية من القديم إلى الحديث ، ومن الجزء إلى الكل ، ومن المعلوم إلى المجهول ، ومن البسيط إلى المعقد.

ويؤكد (فتحي يونس ، وآخرون ،مرجع سابق : ص102) إن مركز الاهتمام في هذا التنظيم هو المادة الدراسية بما تشتمل عليه من مفاهيم ومبادئ وحقائق وقوانين ونظريات ، ويشترط في هذا التنظيم إن تعرض المعارف و المعلومات في شكل منظم مترابط كل جزء ينبغي إن يبني على ما قبله ويمهد لما بعده وهكذا.

التنظيم السيكولوجي:

يقصد بالتنظيم السيكولوجي للمحتوى هو وضع خبرات محتوى المنهج وترتيبها وفقا لخصائص نمو التلاميذ وميولهم وحاجاتهم وقدراتهم واستعداداتهم ، فالمحور الأساسي الذي يدور حوله هذا التنظيم هو الفرد المتعلم ،ومن ثم فخبرات المحتوى وفق هذا التنظيم لا تفرض على التلاميذ فرضا من قبل الكبار وأصحاب الخبرة ، وإنما تختار وتنظم في ضوء ميول التلاميذ وحاجاتهم وخصائص نموهم. (مروان ابوحويج ، 2006م :ص121)

شروط تنظيم المحتوى :

التتابع :

يعني التتابع إن كل عنصر ينبغي ان يبني فوق عنصر سابق له ، ويتجاوز المستوى الذي عولجت من حيث الاتساع و العمق ، فتتابع أفكار المحتوى لا يعني مجرد الإعادة والتكرار ولكنه يعني مستويات أعلى من المعالجة ، وهذا يعني مدى ما بين موضوعات المحتوى من صلة ، وعلاقات متبادلة بينهما. (محمد صلاح الدين مجاور، فتحي عبد المقصود، 1975م: ص323)

الاستمرار:

يقصد بالاستمرار هنا استمرار العلاقة الدراسية بين العناصر الرئيسية لمحتوى المنهج ، أي إن الاستمرار هو إن تكون الموضوعات المقدمة في صف لاحق مرتبطة عضويا وفكريا بالموضوعات المقدمة في السابق.

ويؤكد (مروان أبو حويج،مرجع سابق :ص149) إن الاستمرار يحقق النمو لدى التلاميذ، ويخلق دائما الحافز للتعلم ،ويمنع الملل ، ويوفر الجهد و الوقت والمال ،وبصفة عامة فان الاستمرار في تقديم الموضوعات يؤدي إلى تنمية الفكر و المعارف ، وينمي في ذات الوقت شخصية المتعلم .

التكامل :

يعني بالتكامل في المحتوى أن تقدم موضوعات في صورة متكاملة مترابطة يقوى بعضها بعضا بحيث تساعد التلميذ على نظرة موحدة ومنسقة ، قادرا من خلالها على معرفة الروابط و العلاقات بين جوانب المعرفة المختلفة ، وبذلك يمكن التأثير على شخصيته من جوانبها المختلفة من خلال ما يقدم في المحتوى من معرفة متكاملة وخبرات تربوية متنوعة ، ويأتي الاهتمام بالتكامل وجعله معيارا من معايير تنظيم المحتوى للتغلب على المآخذ التي تواجهه وتقديم المعرفة بصورة مجزأة ومتفتتة حيث يؤدي هذا إلى ضعف واضح في البناء المعرفي للمتعلم . (إبراهيم محمد الشافعي،وآخرون ، مرجع سابق : ص302)

وبذلك كان الاهتمام بمعايير تنظيم المحتوى من ضروريات المنهج الدراسي الذي يجب إن يضم في طياته ما يتعلق بتلاميذ الفئات الخاصة حتى يتمكنوا من الاندماج في المجتمع وممارسة حياتهم الطبيعية فيه.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن يراعي المحتوى الدراسي قدرات واستعدادات التلاميذ والفروق الفردية بينهم .

الرجوع إلى التراث الثقافي في اختيار المحتوى الدراسي مع وجوب مواكبة الحداثة والمعاصرة .

اختيار المعارف و المفاهيم والمهارات التي تدخل في بناء المحتوى الدراسي في ضوء الأهداف التربوية المحددة بدقة التي ينشدها الفرد والأمة.

لا بد أن يستند المحتوى الدراسي إلي فكر تربوي أو نظرية تربوية تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي تؤثر في عملية وضعه وتنفيذه.

توصيات الدراسة :

أن يكون محتوى المنهج الدراسي مرتبط بحياة التلاميذ اليومية ومجتمعهم المحلي .

أن يلبي محتوى المنهج الدراسي حاجات التلاميذ وان يناسب ميولهم واستعداداتهم وقدراتهم.

ضرورة تطوير محتوى المنهج الدراسي بصورة مستمرة ومواكبة ما يطرأ من تطور في محتوى المناهج الدراسية .

المراجع:

1. إبراهيم محمد الشافعي وآخرون ، المنهج المدرسي من منظور جديد ، مكتبة العبيكان ، الرياض ،1417هـ، السعودية .
2. أحمد حسين اللقاني، الناهج بين النظرية و التطبيق ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1995م.
3. أنيس إبراهيم ، وآخرون ، المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ،دار أحياء التراث العربي ،بيروت ،لبنان،ج2.
4. جودت احمد سعادة ، عبد محمد إبراهيم ، المنهج المدرسي المعاصر ، 2004م ،دار الفكر ، عمان ، الأردن .
5. حسين سليمان قورة ، الأصول التربوية في بناء المناهج،1977م ،دار المعارف ، مصر.
6. سهيلة حسن الفتلاوي ، المنهاج التعليمي و التدريس الفاعل ، دار الشروق ، عمان ، 2006م.
7. عبد الكريم علي اليماني ، فلسفة التربية ، دار الشروق ، عمان ،2004م.
8. عبد الرحمن سيد سليمان ، سيكولوجية ذوى الحاجات الخاصة (الأساليب التربوية والبرامج التعليمية) مكتبة زهراء الشرق ، ج4، 2001م ، القاهرة.

9. عبد المجيد سامي ،نور الدين خالد، شريف بدوي ، معجم مصطلحات علم النفس ، دارا لكتاب المصري ، القاهرة ،1998م.
10. عبد الرحمن عبد السلام جامل ، أساسيات المناهج التعليمية وأساليب تطويرها ، دار المناهج للنشر ،1420هـ ، صنعاء.
11. عبدا لله الراشدان ، نعيم جعنيني، 1994م، مدخل الي التربية و التعليم ، دار الشروق،عمان، الأردن.
12. عزت جرادات وآخرون – أسس التربية – دار الصفاء – عمان – 2008م.
13. علي سعيد إسماعيل ، نشأت التربية الإسلامية،عالم الكتب ، القاهرة ، 1990م.
14. علي سعيد إسماعيل ،أصول التربية العامة ،دار المسيرة ،عمان ،2007م.
15. فيوليث فؤاد إبراهيم، مدخل إلى التربية الخاصة ،2001م، مكتبة الانجلو ، القاهرة.
16. فتحي يونس وآخرون ، المناهج (الأسس،المكونات ، التنظيمات، التطوير) دار الفكر ، عمان ، الأردن ،1425.
17. كوثر جميل سالم ،مناهج وطرق التعلم ذوي الاحتياجات الخاصة ،2009م ،دار الكتاب ، القاهرة.
18. محمد صلاح مجاور ،فتحي عبد المقصود ، المنهج المدرسي أسسه وتطبيقاته التربوية ، دار القلم ، الكويت ،1975م.
19. محمد الطيطي وآخرون ، مدخل الى التربية و التعليم ،دار المسيرة ، الاردن،1423هـ.
20. مرعي توفيق ، محمد محمود ، المناهج التربوية الحديثة مفاهيمها وعناصرها وأسسها ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 1423هـ .
21. مروان ابوحويج ، المناهج التربوية المعاصرة (مفاهيمها –عناصرها – أسسها –عملياتها) دار الثقافة ، عمان ، 2006م .
22. ناصر إبراهيم ، فلسفات التربية ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2001م ،.
23. يحيى هويدي ،مقدمة في الفلسفة العامة ،1956م ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،القاهرة .
24. هندي صالح اذياب ،دراسات في المناهج و الأساليب العامة ، دار الفكر ، عمان،الأردن،1419 هـ.

المُناخ وأثره على راحة الإنسان وكفاءة العمل في محطات مصراتة و سرت وهون (دراسة في المُناخ التطبيقي)

أ . مفتاح عمران محمد كلم – كلية الآداب – جامعة بني وليد

المقدمة:

يعد المُناخ من بين العوامل الاساسية ذات الأثر البعيد في حياة الإنسان في مختلف الميادين، فالوظائف الفسيولوجية تستجيب لتقلبات المُناخ، إذ أن الإنسان يعيش في وسط يتبادل معه الطاقة بمختلف الوسائل، أما إذا فاقت التقلبات المُناخية قدرة الجسم على التعامل معها فإن الإنسان يبدأ بالشعور بالضيق والانزعاج، وخاصة فيما يتعلق بعنصري الحرارة والرطوبة النسبية، حيث تلعبان دوراً رئيسياً في تحديد متطلبات شعور الإنسان بالراحة الفسيولوجية وانعكاس ذلك على أدائه لإعماله، إذ تؤثر درجات الحرارة العالية على الإصابة بجملة من الأمراض كالتشنج الحراري بسبب قلة ملح كلوريد الصوديوم في الجسم لكثرة افراز العرق، والتهيج العصبي، أما القيم المتطرفة لدرجات الحرارة الدنيا فتسبب الإصابة بنزلات البرد المزمنة وتجمد الأطراف، وقد ثبت علمياً بان هناك علاقة متبادلة بين الصحة الجسمية والعقلية للإنسان والمُناخ الذي تتصف به بيئته، إذ يزداد النشاط وبالتالي الإنتاج بأشكاله عندما تكون الظروف المُناخية المحيطة به ملائمة، في حين يقل ذلك عندما تكون الظروف غير الملائمة، وأن تقبل الإنسان للبيئة الخارجية يقاس بإحساس الإنسان بالراحة الذي يعتمد بدوره على طبيعة الإنسان ونوع الفعالية التي يمارسها.

وتتناول هذه الدراسة المُناخ وأثره على راحة الإنسان وكفاءة العمل في مدن مصراتة و سرت وهون، دراسة في المُناخ التطبيقي، حيث إن العناصر المُناخية لا تتشابه في المواقع المختلفة، وبذلك تظهر أنماط مختلفة من المُناخ المحلي فلكل مدينة سمات مُناخية مميزة، كما أنها تمثل النطاق الذي تقع فيه لمعظم العناصر المُناخية، فمدينة مصراتة تقع في شمال غرب ليبيا على شاطئ البحر الأبيض المتوسط و يتمثل مُناخها مُناخ البحر المتوسط، ومدينة سرت تقع في شمال ليبيا على السواحل الجنوبية للبحر المتوسط، ويتمثل مُناخها بين الاعتدال البحري والمُناخ الصحراوي، أما مدينة هون يسودها المُناخ الصحراوي و تقع وسط ليبيا شمال إقليم فزان.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الاتية:

هل للعناصر المُناخية (الحرارة – الرطوبة) تأثيرا على الإنسان وراحته ؟

هل للمناخ أثر علي كفاءة العاملين وانتاجهم ؟

فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وضعت بعض الفروض في النقاط الآتية.

تؤثر عناصر المُناخ على الإنسان وراحته في منطقة الدراسة.

للمناخ أثر علي كفاءة العاملين باختلاف الزمان والمكان بحسب شعورهم بالراحة.

أهداف الدراسة:

التعرف على المتغيرات المُناخية التي تؤثر في راحة الإنسان.

إيضاح الآثار المُناخية على كفاءة العاملين وانتاجهم في منطقة الدراسة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج و الأساليب التي تلائم موضوعها منها المنهج الإقليمي حيث يتم تحديد مدن الدراسة بحدود واضحة وإبراز السمات المُناخية لهما، وهي مصراتة وسرت وهون، و المنهج الوصفي التحليلي للوصف والتحليل وربط النتائج بأماكن وأوقات حدوثها، كما أستخدم الأسلوب الإحصائي لاستخراج معدلات درجات الحرارة و نسب الرطوبة الجوية المختلفة.

منطقة الدراسة

يتحدد البحث بحساب الراحة المُناخية عن طريق المخطط البياني لسنجر لثلاث محطات وهي مصراتة، سرت، هون، الجدول رقم (1) ولمدة 30 سنة من عام(1971م– 2000م)، كما توضح الخريطة (1) منطقة الدراسة والأقاليم المُناخية في ليبيا.

جدول (1) المحطات المُناخية المشمولة بالبحث

اسم المحطة Station Name	الموقع بالنسبة لدوائر العرض LAT (N)	الموقع بالنسبة لخطوط الطول LON (E)	الارتفاع عن مستوى سطح البحر(متر) ELV (m)
مصراتة	32.19َ 0ْ	15.03َ 0ْ	32
سرت	31.12َ 0ْ	16.35َ 0ْ	13
هون	29.07َ 0ْ	15.57َ 0ْ	263

المصدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية، ادارة المُناخ ، بيانات غير منشورة، 2005م

الخريطة (1) الاقاليم المُناخية في ليبيا

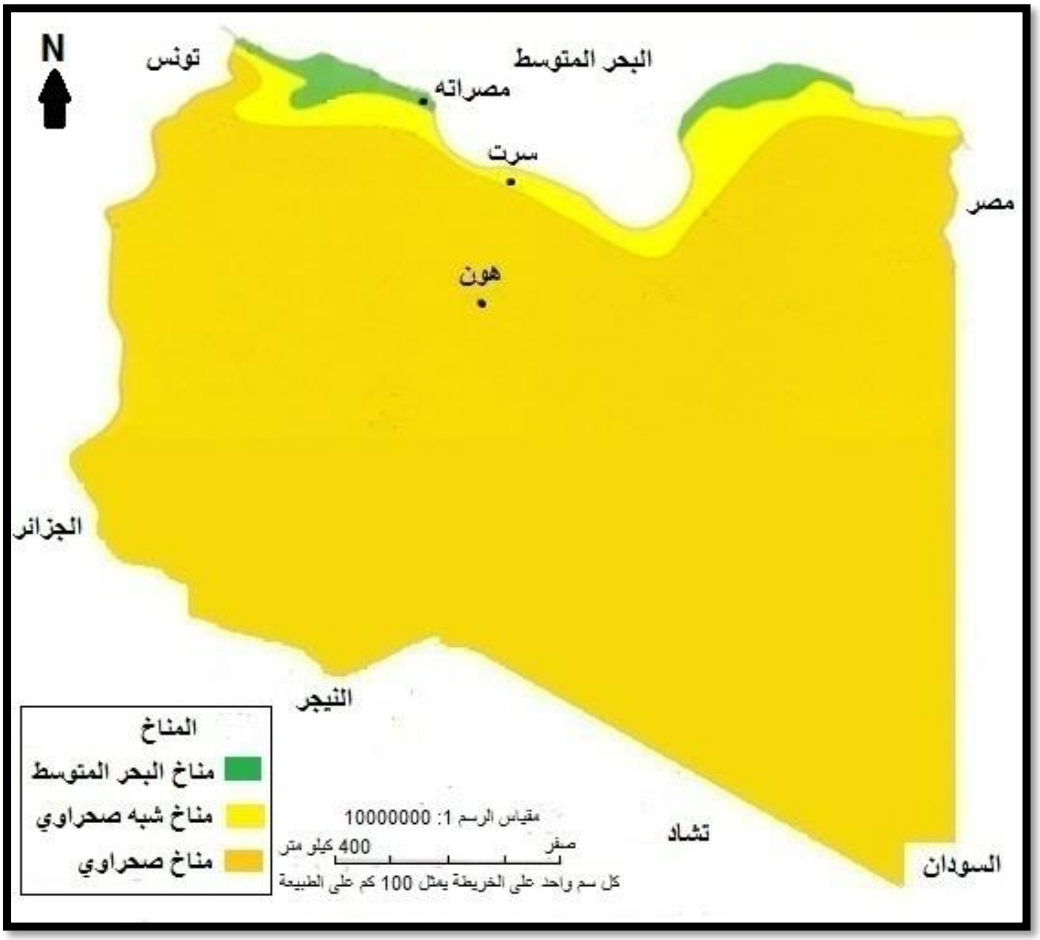

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الأطلس الوطني لليبيا، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، طرابلس، 1978، ص42

المخطط البياني لسنجر

تعد دراسة راحة السكان من العوامل المهمة التي تؤثر في إنتاجه كماً ونوعاً، وذلك لارتباط راحته بالظروف المُناخية، فهي التي تحدد مكان وزمان ممارسته لكثير من النشاطات الاقتصادية.[1] اعتمدت هذه الدراسة علي مخطط سنجر البياني، ، وقد ظهر هذا المخطط عام 1968 م في التقرير الذي

[1] إبراهيم إسحيم العكرمي وابتسام المهدي الغليظ، مستويات راحة السكان وكفاءة العمل في مدينة صرمان- شمال غرب ليبيا ، جامعة الزاوية، مجلة كليات التربية، العدد الثاني عشر نوفمبر 2018، ص226

أُعد من قبل مؤسسة، دوكسيادس الاستشارية في شؤون التنمية للعاصمة السعودية الرياض، الشكل (1)

الشكل (1) المخطط البياني لسنجر

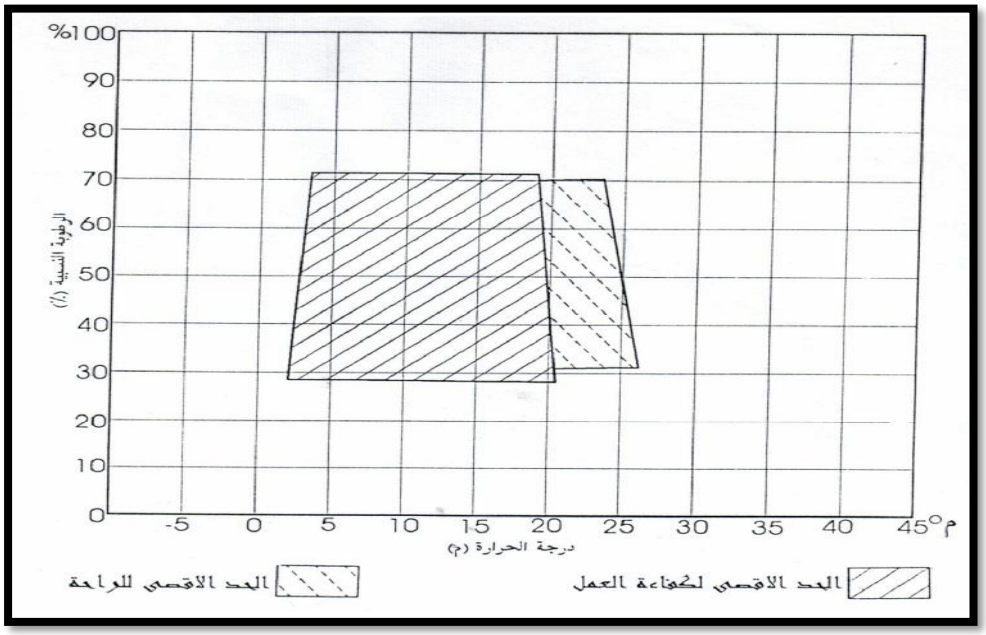

المصدر: علي حسين الشلش، المُناخ وأشهر الحد الأقصى للراحة وكفاءة العمل في العراق، مجلة كلية التربية، جامعة البصرة، العدد3، 1980، ص3.

يتميز مخطط سنجر بأنه يعطي مدى الشعور بالحد الأقصى للراحة والحد الأقصى لكفاءة العمل اللذان يرتبطان ارتباطا وثيقا بعنصري درجة الحرارة والرطوبة، حيث اعتمد سنجر في مخططه على درجة الحرارة في المحور الأفقي والرطوبة النسبية في المحور الرأسي، وقد وضع فوق كل مخطط بياني ما يسمى بإطار الراحة (comfort frame) شكلين هندسيين متجاورين الشكل(1) أحدهما مربع والآخر مستطيل الذي انحصر موقعة ما بين درجة الحرارة 27 م وبين مقدار الرطوبة النسبية 71%، ففي حالة وقوع الأشهر داخل اطار المربع أو المستطيل فهي عموما أشهر تتميز بدرجات حرارة ورطوبة نسبية يشعر فيها الإنسان بالراحة أثناء تأدية عمله مع فارق بسيط ضمن حدود المستطيل أو المربع، حيث إن الأشهر التي تقع ضمن اطار المستطيل هي أشهر الحد الأقصى للراحة، أي تعتبر أشهر مثالية للراحة، بينما الأشهر التي تقع ضمن حدود المربع الكبير تمثل الأشهر التي تعد جيدة بالنسبة لكفاءة العمل من وجهة نظر سنجر وهي الأشهر التي يستطيع فيها الإنسان تأدية واجبه

بكفاءة عالية دون الحاجة إلى استخدام الوسائل الاصطناعية للتدفئة والتبريد في المكان الذي يعمل فيه.

أما الأشهر التي تقع خارج المربع أو المستطيل فهي أشهر سيئة (غير مريحة) من حيث تأثيرها على الإنسان، بحيث لا يستطيع تأدية عمله بكفاءة عالية من دون تكييف الهواء سواءً كان عن طريق تبريده أو تدفئته اصطناعيا.[1]

العناصر المُناخية المستخدمة في المخطط البياني لسنجر

درجة الحرارة

تعد درجة الحرارة من أكثر العناصر المُناخية تأثيرا على صحة وراحة الإنسان سواء كانت مرتفعة أم منخفضة، حيث تؤدي درجات الحرارة العالية إلى حالات الاجهاد الحراري التي تؤدي بدورها إلى عدد من التأثيرات في جسم الإنسان، ولعل تغيير كفاءة الإنسان في أداء الأعمال الذهنية هي أهم تلك التأثيرات، ففي الطقس الحار عندما يزداد سريان الدم في الاطراف والأنسجة السطحية، وتقل كمية الماء في الدم ويزيد التعرق تقل كفاءة نشاط الدورة الدموية ولا يستطيع القلب ضخ القدر الكافي من الدم إلى أجزاء الجسم العليا ومنها المخ، فيؤدي إلى اضطراب اللحاء المخي وبالتالي ضعف الانتباه العقلي وعدم القدرة على التمييز فتقل كفاءة أدائه للعمل،[2] كذلك يؤدي ارتفاع درجة الحرارة نتيجة عدم استطاعة الجسم تبديد الفائض من الحرارة إلى الإصابة بالتشنجات الحرارية الناتجة عن نقص كمية كلوريدات الصوديوم في الدم حيث يشعر الإنسان بارتعاش في العضلة مع تقلص وتشنج وخاصة في الأطراف السفلى والعليا وكذلك في البطن، كما ويصاب الإنسان بالإغماء الحراري الناتج عن تمدد الأوعية الدموية الجلدية وانخفاض الضغط مع قلة وصول الأوكسجين إلى الدماغ، حيث يشعر الإنسان بارهاق شديد وتشوش بالرؤية وشحوب الوجه وارتفاع درجة حرارة الجسم ثم يحدث الإغماء الكامل،[3] وبالتالي فإن الارتفاع الشديد في درجات الحرارة لا تناسب مع راحة الإنسان ورغبته في العمل.

أما انخفاض درجات الحرارة البيئة المحيطة عن الحد المناسب تؤدي إلى مرض لسعة البرد والذي يصيب الأطراف حيث تبدأ بتجمد الأصابع ثم يمتد التجمد تدريجيا إلى باقي الأطراف ومنها إلى باقي أعضاء الجسم، وتزداد الحالة خطورة إذا ادت كثرة الحركة إلى إفراز العرق حيث يؤدي هذا إلى سرعة تبريد الجسم، وإلى اختلال توازنه الحراري وكثيرا ما تنتهي هذه الحالة بالوفاة إلا إذا تم تداركها قبل فوات الأوان، كما وإن استمرار التعرض للبرودة الشديدة ولفترة طويلة يؤدي إلى زيادة حدة بعض الأمراض مثل التهاب المفاصل وتيبسها وتضخم الجيوب الأنفية.[1]

---

(1) أوراس غني عبدالحسين الياسري، استخدام معايير الراحة المناخية، دراسة تطبيقية على محافظة نينوى، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، 2003،ص53-54.

(2) مهدي حمد فرحان الدليمي، الاثار السلبية لارتفاع درجات الحرارة صيفاً في عطاء الانسان الذهني في العراق، مجلة الجمعية الجغرافية، العراقية ، العدد41، 1999، ص131-144

(3) عمار عبد الرحمن قبع، الطب الرياضي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،1989، ص178.

(1) Critchfield, H.J. General Climatology,2nd . ed. prentice , Hall New Jersey , 1966,p360.

ويؤدي الانخفاض الشديد في درجات الحرارة وما يصاحبها من رطوبة إلى الإصابة بتحفير القدم أو القدم الخندقية، حيث تموت الخلايا وتتلون، نتيجة لتوقف الدورة الدموية في جلد القدم ومن ثم إصابتها بما يعرف بالكنكري،[2] ويسبب انخفاض درجات الحرارة عدة أمراض أهمها الإنفلونزا، وأمراض القلب، والجهاز التنفسي والربو القصبي، والروماتيزم.

الرطوبة النسبية

تعتبر الرطوبة النسبية من العناصر المُناخية المهمة التي لها دور في تحديد إحساس الإنسان بالمُناخ المحيط، و الرطوبة النسبية الملائمة لجسم الإنسان ما بين 40% إلى 60%،[3] ويمكن للجسم البشري أن يقاوم نقص الرطوبة في الجو بواسطة وظائفه الفسيولوجية عن طريق إفراز العرق الذي يعمل على ترطيب الجلد في الجو الحار الجاف حيث تؤدي هذه الأجواء إلى جفاف البشرة والفم والبلعوم،[4] كما تؤثر الرطوبة النسبية على الصحة العامة بشكل غير مباشر، هذا فضلاً عن التأثيرات المباشرة والتي تتمثل بتعاظم الإصابة بالأمراض المعدية، إذ أن بعض الجراثيم المرضية تتناسل أكثر في المُناخ أكثر دفئاً والأكثر رطوبة، لعل من أبرزها البعوض، وغالبا ما يشترك عنصري الرطوبة النسبية و درجة الحرارة في التأثير في راحة وصحة الإنسان، حيث لا يشعر الإنسان العادي غالبا بالإرهاق الحراري في الهواء الجاف الذي تصل درجة حرارته إلى ما يقارب 30 درجة مئوية في الجو المشبع بالرطوبة، بسبب توقف عملية تبخر العرق من سطح الجلد، وهي عملية ضرورية لحفظ التوازن الحراري للجسم،[5] كما تؤدي درجات الحرارة المرتفعة المصحوبة برطوبة عالية إلى ما يسمى بالطفح الجلدي الذي يدفع لحك متواصل للجلد، وتسبب الرطوبة العالية مع الحرارة المنخفضة إلى مرض الروماتيزم والتهاب المفاصل،[6] أما في فصل الصيف الذي يسود فيه طقس حار مصحوب برطوبة عالية، تتزايد به إمراض الجهاز التنفسي والأنفلونزا والتهاب القصبات الهوائية يزداد مع انخفاض درجات الحرارة المصحوب بانخفاض الرطوبة النسبية.[7]

إن التطرفات المُناخية في عنصري (الحرارة _ الرطوبة) لها تأثيرات على صحة وراحة الإنسان مسببة العديد من الامراض وحالات الضيق والانزعاج للسكان، وبالتالي فان تأثير الرطوبة النسبية على صحة وراحة الإنسان لا يقل عن تأثير درجات الحرارة، وعليه أدخل سنجر الرطوبة النسبية في مخططه البياني لتوضيح هذا التأثير بشكل مباشر إلى جانب درجات الحرارة لتأثيرهما المترابط على صحة وراحة الإنسان وكفاءته في أداء أعماله المختلفة.

---

(2) ايمان طارق العلوي، تأثير الطقس و المناخ في العراق على الجسم البشري و علاقة ذلك ببعض الامراض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم، الجامعة المستنصرية،1980، ص28.

(3) علي حسن موسى ، المُناخ والسياحة ، دار الأنوار للطباعة والنشر ،دمشق1998، ص 27 .

(4) Evams ,M, Housing Climate and Comfort , th Architecture Press, e London, 1980,p20.

(5) عبدالعزيز طريح شرف، البيئة وصحة الإنسان في الجغرافيا الطبية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية،1986، ص64.

(6) ادهم سفاف، المناخ والارصاد الجوي، ط1، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب1973، ص192.

(7) محمود عزو صفر، المناخ و الحياة، ط1، مطبعة الوطني، الكويت1984، ص140.

نتائج تطبيق المخطط البياني لسنجر على المدن موضوع الدراسة.

باستخدام البيانات المُناخية الخاصة لعدد ثلاث محطات منطقة الدراسة ولمدة 30 سنة متوالية واستخراج معدلاتها، وتوقيعها على المخطط البياني سنجر، لقياس الراحة الفسيولوجية والتوصل إلى أهم الأشهر المريحة وغير المريحة من حيث الحرارة والرطوبة في أثناء النهار و أثناء الليل وخلال النهار بأكمله لسكان هذه المدن.

أشهر الراحة اثناء النهار والأشهر غير المريحة.

باستخدام معدلات درجات الحرارة العظمى مع معدلات الرطوبة النسبية الصغرى، جدول (2) وتوقيعها على المخطط البياني لسنجر الأشكال (2-3-4)، تم تحديد الأشهر المثالية للراحة وكفاءة العمل في محطات مدن الدراسة.

الجدول (2) متوسطات درجات الحرارة العظمى ومعدلات الرطوبة النسبية الصغرى لمدن الدراسة خلال النهار من سنة 1971-2000.

الشهور	مصراتة		سرت		هون	
	الحرارة (م)	الرطوبة %	الحرارة (م)	الرطوبة %	الحرارة (م)	الرطوبة %
يناير	17.5	29.3	18.1	26.7	18.8	19.6
فبراير	18.4	24.4	19.2	19.9	21.1	14.1
مارس	20.1	18	21	13.8	24.8	11.7
أبريل	22.8	13.2	23.5	11.1	30.3	8.6
مايو	26	14.4	26.4	11.5	34.2	9.1
يونيو	29.4	16.5	28.9	14	38.1	9
يوليو	30.5	21.1	29.5	25.4	37.5	12.2
أغسطس	31.5	22.4	30.7	29.9	37.2	12.7
سبتمبر	30.8	19.7	30.6	20.4	35.6	13.7
أكتوبر	27.5	21.7	28.1	20.9	31	15.5
نوفمبر	22.9	21.7	23.6	21.9	24.6	18
ديسمبر	19	26.8	19.6	24.3	20	19.2

المصدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية، إدارة المُناخ، بيانات غير منشورة، 2005.

شكل(2) مدينة مصراتة خلال النهار حسب المخطط البياني لسنجر

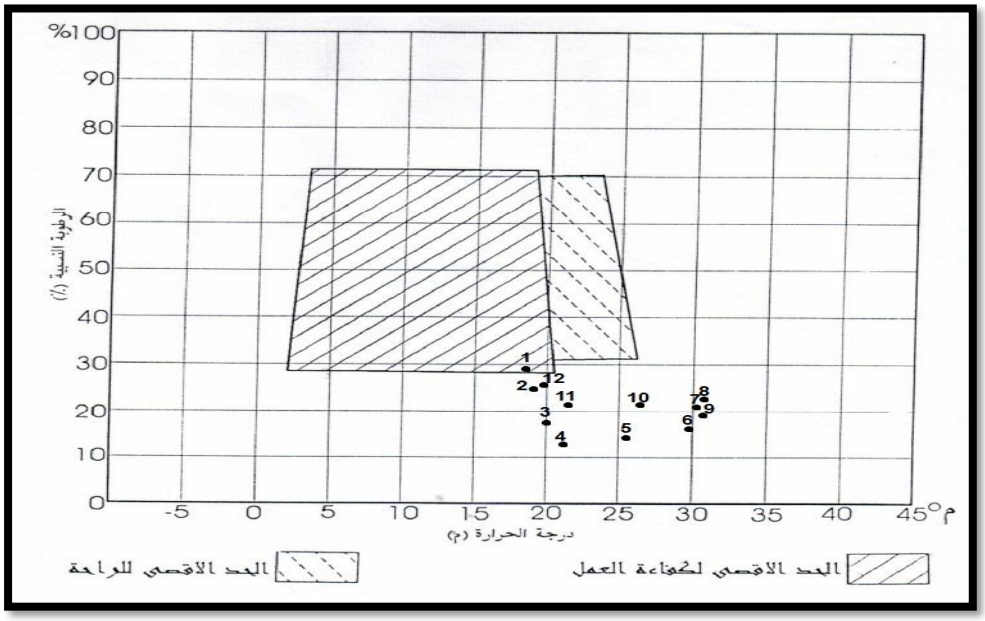

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول2.

شكل(3) مدينة سرت خلال النهار حسب المخطط البياني لسنجر

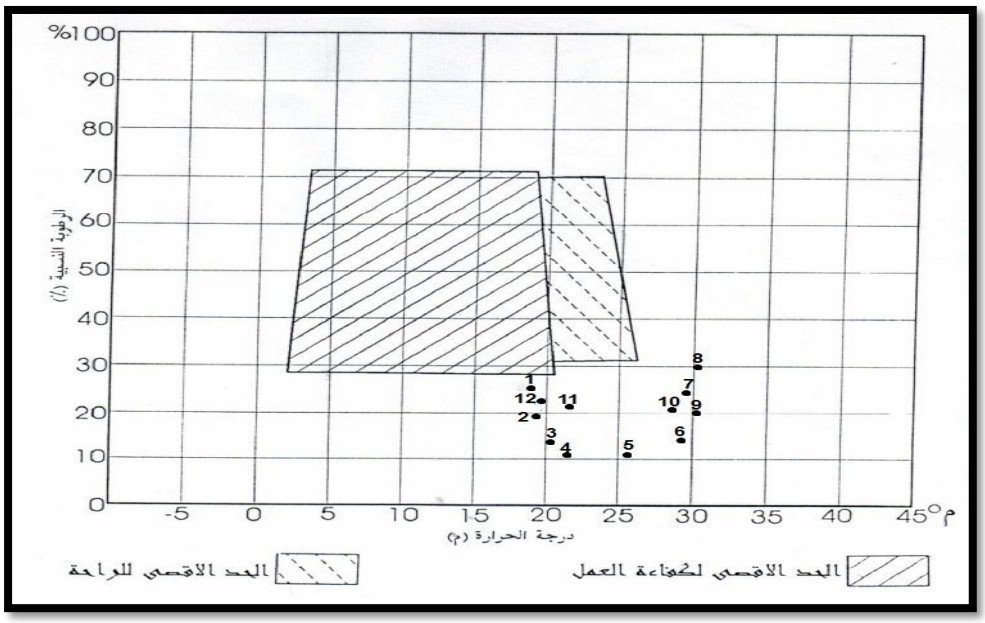

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول2.

شكل(4) مدينة هون خلال النهار حسب المخطط البياني لسنجر

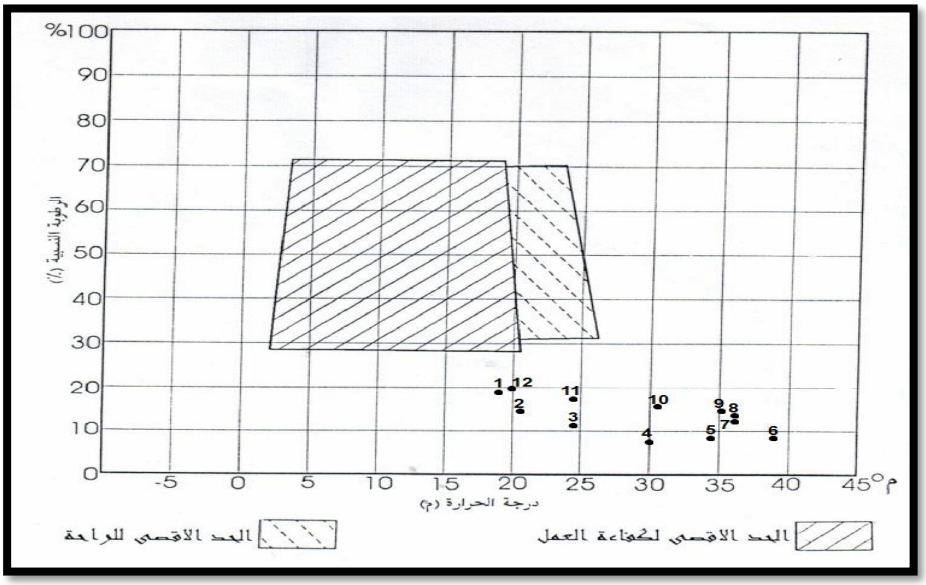

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول2.

أشهر الراحة وكفاءة العمل أثناء النهار.

من خلال الجدول رقم (2) و الأشكال (4-3-2) يتضح إن المحطات الثلاث لم تسجل فيها أي أشهر للراحة بسبب انخفاض الرطوبة النسبية أثناء فترة النهار في بعض الأشهر، فقد اقتصرت مدينة مصراتة على شهر واحد من أشهر فصل الشتاء هو يناير، حيث كان ملائماً للعمل والإنتاج، بينما لم يسجل أي شهر من أشهر السنة الحالة المثالية لكفاءة العمل والإنتاج في مدينتي سرت و هون ذات المُناخ الصحراوي شبة الصحراوي نتيجةً لإرتفاع درجات الحرارة في بعض الأشهر وانخفاض الرطوبة التي سجلت أدنى مستويات لها خلال فترة النهار، وبالتالي فان راحة الإنسان وكفاءته في أداء عمله داخل هذه المدن مرتبطة بتوفر وسائل والتكييف أثناء فترة النهار.

الجدول(3) أشهر الراحة وكفاءة العمل والأشهر غير المريحة في مدن الدراسة أثناء النهار.

المدن	الأشهر المريحة		الأشهر غير المريحة
	الراحة	كفاءة العمل	
مصراتة	....	1	12-11-10-9-8-7-6-5-4-3-2
سرت	....	....	12-11-10-9-8-7-6-5-4-3-2-1
هون	....	....	12-11-10-9-8-7-6-5-4-3-2-1

المصدر: من بيانات الأشكال 3-4-5.

الأشهر غير المريحة أثناء النهار.

يلاحظ من خلال الجدول (3) أن الأشهر غير المريحة امتدت لأشهر طويلة من السنة، ففي مدينة مصراتة التي يسودها مُناخ البحر المتوسط يتضح أن الأشهر التي يشعر خلالها السكان بكفاءة العمل والإنتاج، تتمثل في شهر يناير، بسبب الاعتدال في درجات الحرارة والرطوبة النسبية، أما الأشهر غير المريحة (المزعجة مُناخيا) بدأت من شهر فبراير حتي شهر ديسمبر هذه الأشهر غير مناسبة لتأدية العمل بسبب ارتفاع درجات الحرارة في أشهر فصل الصيف بالإضافة إلى شهر سبتمبر وانخفاض درجات الرطوبة النسبية التي لا تتجاوز 20% في معدلها، وازدادت هذه الفترة، في مدينتي سرت وهون، ليشمل السنة بأكملها، انظر الجدول (3) والأشكال (4-3)، هذه الاشهر من السنة تجاوزت إطار الراحة الذي وضعه سنجر سواء في درجة الحرارة أو في الرطوبة النسبية، مما يترتب عليه آثار سيئة على صحة وراحة سكان، وبالتالي فإن المدن الثلاث، لم تقتصر الأشهر المزعجة فيها على أشهر الصيف فقط بل شملت حتى أشهر الربيع والخريف، ولهذا يجب تلطيف درجة الحرارة في أماكن العمل بوسائل التبريد وتكييف، لتصبح درجة الهواء ملائمة للعمل ولزيادة الإنتاج، والا ارتفعت احتمالات الإصابة بالإمراض سابقة الذكر في حال استمرار التعرض إلى هكذا معدلات متباينة من درجات الحرارة و الرطوبة خلال القيام بالإعمال اليومية.

أشهر الراحة أثناء الليل والأشهر غير المريحة.

يتم تحديد أشهر الراحة وكفاءة العمل والأشهر غير المريحة أثناء فترة الليل باستخدام معدلات درجات الحرارة الصغرى مع معدلات الرطوبة النسبية العظمى انظر جدول (4)، وتوقيعها على المخطط البياني لسنجر انظر الاشكال (7-6-5)، نلاحظ ما يلي.

الجدول (4) معدلات درجات الحرارة الصغرى ومعدلات الرطوبة النسبية العظمى في مدن الدراسة أثناء الليل من سنة 1971-2000.

الشهور	مصراتة		سرت		هون	
	الحرارة (م)	الرطوبة %	الحرارة (م)	الرطوبة %	الحرارة (م)	الرطوبة %
يناير	9	96.8	9.2	98	3.7	98.8
فبراير	9.6	96.9	10	96.6	5.1	97.5
مارس	11	96.5	11.6	97.6	8.3	97.5
أبريل	13.4	96.3	14.2	97.4	12.6	95.3
مايو	16.2	97.6	17	98.3	16.7	93.3
يونيو	19.5	98	19.9	98.7	19.8	91.4
يوليو	21.6	98.1	21.7	98.8	19.8	93.8
أغسطس	22.6	98	22.5	98.8	20.1	94.9
سبتمبر	21.8	97	21.9	97.9	19.3	95
أكتوبر	18.7	96.6	19.1	98.7	15	98.4
نوفمبر	13.9	96.8	14.2	97.8	8.8	98
ديسمبر	10.4	96.4	10.6	98.2	4.6	98.1

المصدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية، إدارة المُناخ، بيانات غير منشورة، 2005.

شكل(5) مدينة مصراتة خلال الليل حسب المخطط البياني لسنجر

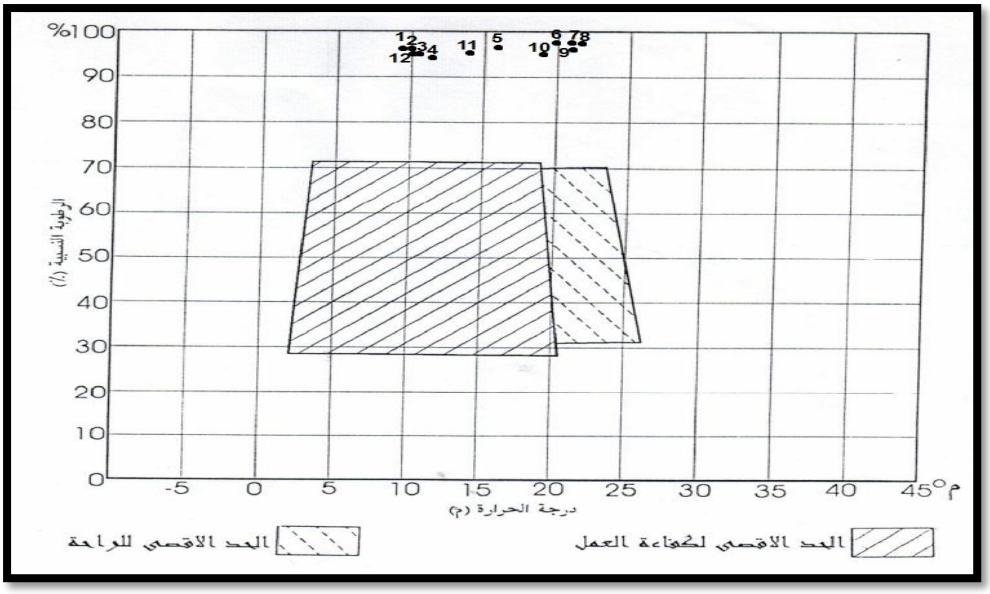

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول4.

شكل(6) مدينة سرت خلال الليل حسب المخطط البياني لسنجر

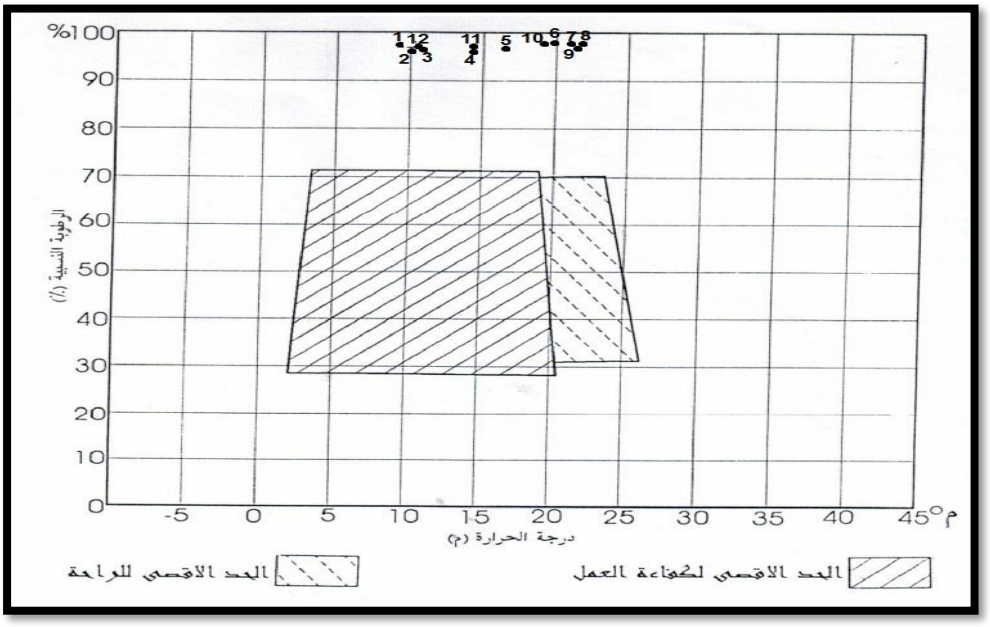

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول4.

شكل(7) مدينة هون خلال الليل حسب المخطط البياني لسنجر

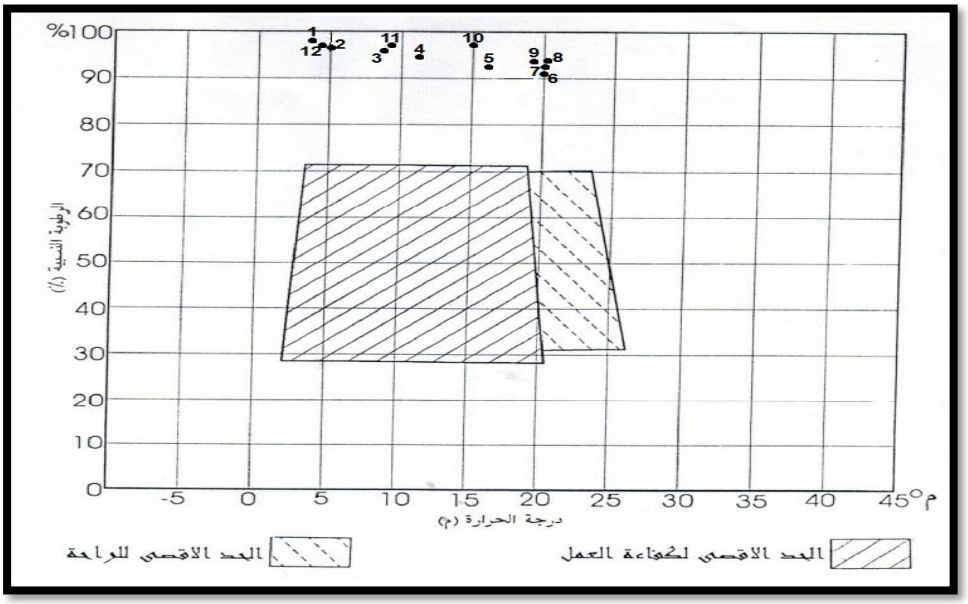

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول4.

أشهر الراحة وكفاءة العمل أثناء الليل.

لم تسجل في مدن الدراسة أي أشهر للراحة خلال الليل بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الرطوبة النسبية والتي لم تقل عن 91.4 % طيلة أشهر السنة وبالتالي فإن سبب الإزعاج المُناخي في هذه المدن كان الرطوبة النسبية وليس الارتفاع في درجات الحرارة، انظر الجدول (5)، لم يظهر أي شهر مريح في مدن مصراتة، سرت، هون.

الجدول (5) أشهر الراحة وكفاءة العمل والأشهر غير المريحة في مدن الدراسة أثناء الليل.

المدن	الأشهر المريحة		الأشهر غير المريحة (المزعجة)
	الراحة	كفاءة العمل	
مصراتة	....	....	12-11-10-9-8-7-6-5-4-3-2-1
سرت	....	....	12-11-10-9-8-7-6-5-4-3-2-1
هون	....	....	12-11-10-9-8-7-6-5-4-3-2-1

المصدر: من بيانات الأشكال 5-6-7.

الأشهر غير المريحة أثناء الليل.

من خلال الجدول (5) يتضح أن فترة الإرهاق والانزعاج المُناخي في مدن الدارسة أثناء الليل حسب المخطط البياني سنجر امتدت على مدار أشهر السنة بسبب ارتفاع معدلات الرطوبة النسبية العظمى، وكذلك الانخفاض الواضح في درجات الحرارة وخاصة أثناء فصل الشتاء والتي لم تتجاوز 12° في مدينة مصراتة، وفي مدينة سرت وصلت إلى 12.7°، أما مدينة هون فسجلت انخفاض في متوسط درجات الحرارة حيث لم تتجاوز 8.3°، وهذا الانخفاض الواضح في درجات الحرارة والتباين في معدلات الرطوبة النسبية في جميع أشهر السنة جعل الأجواء غير المريحة مما يتطلب معها استخدام وسائل التدفئة و التبريد الاصطناعية خلال الليل.

أشهر الراحة طول اليوم والأشهر غير المريحة.

باستخدام متوسطات درجات الحرارة مع معدلات الرطوبة النسبية، انظر الجدول رقم(6) و توقيعها على المخطط البياني لسنجر و الخاص بكل محطة مناخية مستخدمة في البحث انظر الأشكال (8-9-10).

الجدول (6) متوسطات درجات الحرارة و متوسطات الرطوبة النسبية العظمى في مدن الدراسة طول اليوم من سنة 1971-2000.

الشهور	مصراتة		سرت		هون	
	الحرارة (م)	الرطوبة %	الحرارة (م)	الرطوبة %	الحرارة (م)	الرطوبة %
يناير	13.2	70.7	13.7	68.7	11.3	58.7
فبراير	14	68.4	14.6	66.5	13.2	51.3
مارس	15.6	69.2	16.3	66.2	16.6	47.6
أبريل	18.1	67.7	18.9	65.6	21.4	40.6
مايو	21.2	69.4	21.7	69.1	25.2	37.7
يونيو	24.5	70.6	24.5	71.9	29.1	36.7
يوليو	26	73.5	25.6	76.2	28.6	41.2
أغسطس	27.1	72.7	26.6	74.9	28.7	43.2
سبتمبر	26.3	70.9	26.3	72.3	27.4	45
أكتوبر	23.2	69.7	23.6	69.3	23	50
نوفمبر	18.5	67.7	18.9	66.1	16.7	55.6
ديسمبر	14.7	67.7	15.1	66.2	12.3	58.6

المصدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية، إدارة المُناخ، بيانات غير منشورة، 2005.

شكل(8) مدينة مصراتة طول اليوم حسب المخطط البياني لسنجر

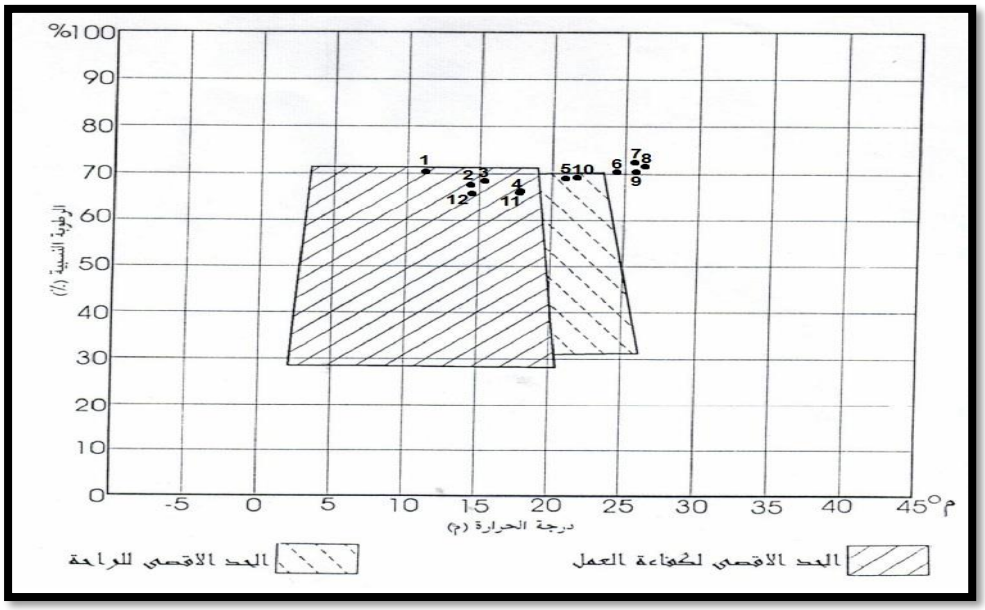

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول6.

شكل(9) مدينة سرت طول اليوم حسب المخطط البياني لسنجر

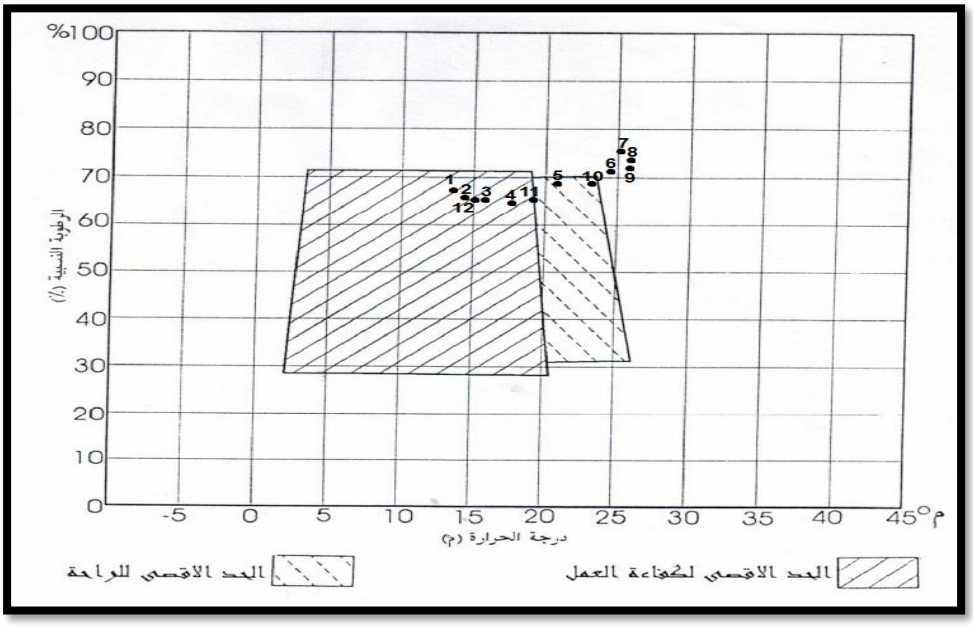

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول6.

شكل(10) مدينة هون طول اليوم حسب المخطط البياني لسنجر

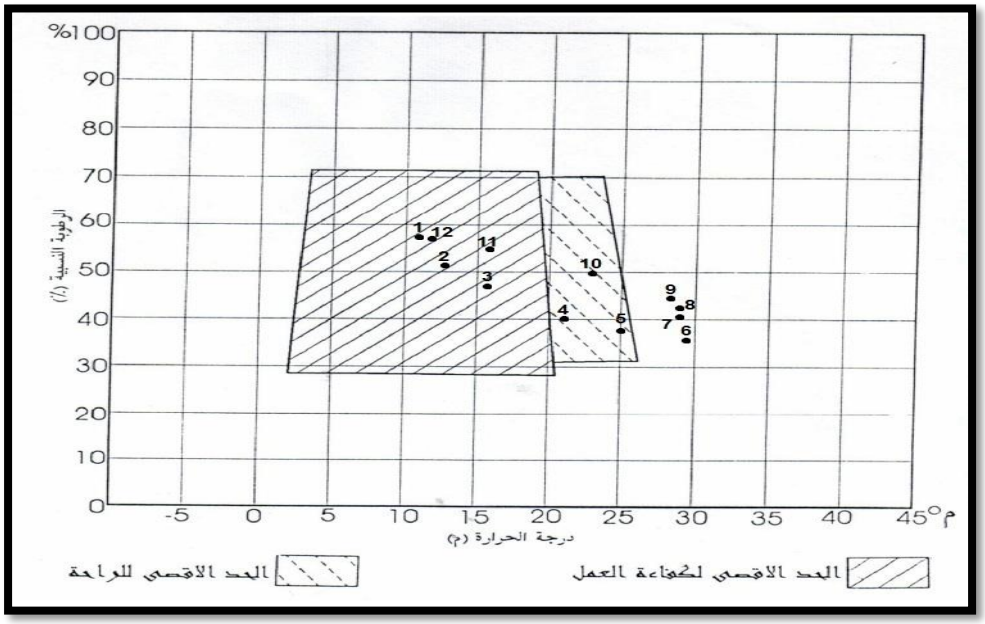

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول6.

أشهر الراحة طوال اليوم.

جاءت الفقرة المثالية للشعور بالراحة في مدن الدراسة خلال اليوم على ثلاث أشهر للراحة في مدينة هون ذات المُناخ الصحراوي وهما شهري أبريل ومايو (فصل الربيع) وشهر أكتوبر أحد أشهر (فصل الخريف)، وفي مدينتي مصراتة وسرت خلال شهر مايو أحد أشهر (فصل الربيع) وشهر أكتوبر أحد أشهر (فصل الخريف)، انظر الجدول (7) والأشكال(10-9-8).

الجدول (7) أشهر الراحة وكفاءة العمل والأشهر غير المريحة في مدن الدراسة طول اليوم.

المدن	الأشهر المريحة		الأشهر غير المريحة (المزعجة)
	الراحة	كفاءة العمل	
مصراتة	10-5	12-11-4-3-2-1	9-8-7-6
سرت	10-5	12-11-4-3-2-1	9-8-7-6
هون	10-5-4	12-11-3-2-1	9-8-7-6

المصدر: من بيانات الأشكال 8-9-10.

أشهر كفاءة العمل والإنتاج طوال اليوم.

من خلال بيانات الجدول (7) والأشكال(10-9-8) يتضح أن أشهر كفاءة العمل والإنتاج طوال اليوم ظهرت في جميع مدن الدراسة ولكنها اختلفت من مدينة لأخرى، فلقد كانت ستة أشهر متصلة في مدينتي مصراتة وسرت إبتداءًا من شهر يناير حتي شهر أبريل، ثم من شهر نوفمبر إلى شهر ديسمبر من السنة، أما مدينة هون حيث كانت أشهر كفاءة العمل بواقع خمسة أشهر إبتداءًا من شهر يناير حتي شهر مارس، ثم من شهر نوفمبر إلى شهر ديسمبر من السنة، بينما اشتركت جميع مدن الدراسة في عدد أشهرها المريحة هما شهر يناير، فبراير، مارس، نوفمبر، ديسمبر، كأشهر مثالية لكفاءة العمل والإنتاج طول اليوم.

ج- الأشهر غير المريحة (المزعجة) طوال اليوم.

يتضح من خلال البيانات المُناخية خلال طول اليوم على المخطط البياني لسنجر أن طول الفترة السيئة من السنة في محطات منطقة الدراسة فجاءت في كل المدن، بواقع أربعة أشهر اقتصرت على فصل الصيف بالإضافة إلى شهر سبتمبر أحد أشهر (فصل الخريف)، كانت هذه الأشهر غير مريحة لسكان مدينتي مصراتة وسرت، بسبب ارتفاع درجات الحرارة و الرطوبة النسبية في هذا الوقت من السنة، أما مدينة هون التي يسودها المناخ الصحراوي، فكانت الأشهر السيئة للراحة و العمل خلال اليوم، بسبب ارتفاع درجات الحرارة، ومن خلال ذلك اتضح أن أشهر فصل الصيف كانت غير مريحة لسكان مدن الدراسة بالإضافة إلى شهر سبتمبر، بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع معدلات الرطوبة النسبية في مدينتي سرت ومصراتة الساحلية، خلال اليوم بأكمله.

نتائج البحث

التباين المكاني ما بين المحطات المُناخية و بالتالي التباين في درجات الحرارة والرطوبة النسبية له أثر على راحة السكان فيها.

أثبتت الدراسة أن مدينة مصرته سجلت شهراً واحداً من أشهر الشتاء هو يناير، حيث كان ملائماً للعمل والإنتاج، أثناء فترة النهار، بينما لم تسجل المدن الأخرى بسبب انخفاض الرطوبة النسبية أثناء فترة النهار.

أكدت الدراسة أن جميع أشهر السنة كانت غير مريحة (مزعجة مُناخياً) في كل المحطات أثناء فترة الليل، بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الرطوبة النسبية.

كما تبين أن أشهر فصل الصيف كانت غير مريحة لسكان مدن الدراسة خلال اليوم بأكمله بالإضافة إلى شهر سبتمبر أحد أشهر (فصل الخريف).

أكدت نتائج المخطط البياني(سنجر) أن الأشهر المريحة خلال اليوم بأكمله بلغت خمسة أشهر في جميع مدن الدراسة تمتد من شهر(نوفمبر وحتى مارس)، ويضاف إليها شهر (إبريل) في مدينتي مصراتة و سرت، كأشهر مثالية للعمل والإنتاج طول اليوم.

المراجع

1. إبراهيم إسحيم العكرمي وابتسام المهدي الغليظ، مستويات راحة السكان وكفاءة العمل في مدينة صرمان– شمال غرب ليبيا ، جامعة الزاوية، مجلة كليات التربية، العدد الثاني عشر نوفمبر 2018.
2. أدهم سفاف، المناخ والارصاد الجوي، ط1، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب1973.
3. المركز الوطني للأرصاد الجوية ، إدارة المُناخ ، بينات غير منشورة ، 2005.
4. أوراس غني عبدالحسين الياسري2003، استخدام معايير الراحة المناخية، دراسة تطبيقية على محافظة نينوى، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد.
5. إيمان طارق العلوي، تأثير الطقس و المناخ في العراق على الجسم البشري و علاقة ذلك ببعض الأمراض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم، الجامعة المستنصرية، 1980.
6. عبدالعزيز طريح شرف، البيئة وصحة الإنسان في الجغرافيا الطبية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية،1986.
7. علي حسين الشلش، المُناخ وأشهر الحد الأقصى للراحة وكفاءة العمل في العراق، مجلة كلية التربية، جامعة البصرة، العدد3، 1980.
8. علي حسن موسى ، المُناخ والسياحة ، دار الأنوار للطباعة والنشر ،دمشق1998.
9. عمار عبدالرحمن قبع، الطب الرياضي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،1989.
10. محمود عزو صفر، المناخ و الحياة، ط1، مطبعة الوطني، الكويت1984.
11. مهدي حمد فرحان الدليمي، الآثار السلبية لارتفاع درجات الحرارة صيفاً في عطاء الإنسان الذهني في العراق، مجلة الجمعية الجغرافية، العراقية ، العدد1999،41.
12. Critchfield, H.J. General Climatology,2nd . ed. prentice , Hall New Jersey , 1966.
13. Evams ,M, Housing Climate and Comfort , th Architecture Press, e London, 1980.

سوسيولوجيا الأخلاق
وأهميتها في الإدارة الحكومية

د . عويدات حسين بالحاج – كلية الآداب – جامعة بني وليد
د . الطاهر سعد علي – كلية الآداب – جامعة بني وليد

المقدمة

المجتمع الليبي من المجتمعات التي شهدت وتشهد تغيراً سريعاً في كل مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية ، نتيجة الثورة الاعلامية الكبيرة التي يشهدها العالم وتنوع وسائلها التي اصبحت أكثر تفاعلاً مع بني البشر، الأمر الذي جعلها أكثر تأثيراً في سلوك الفرد والجماعة ، وساهمت بشكل مباشر في تنميط العلاقات الاجتماعية التي كانت تبنى على القرابة وصلات الدم وأصبحت بفعل هذه الوسائل وغيرها علاقات المصلحة، وهذا التغير لم يواكبه إعداد كوادر مؤهلة نظير قوة العمل، اضافة إلى انخفاض مستوى التعليم خلال فترة الخمسينات والستينات والسبعينات ، غير أن البعد التعليمي قد حظي في الفترات اللاحقة بما يستحق من اهتمام، إلا أن البعد الأخلاقي لم يكن له نصيب في ذلك ، وبالرغم من ارتباط التعليم بالتربية إلا أنه لم يكن هناك تركيز على البعد الأخلاقي في التعليم ، من جانب آخر حظيت أخلاق العمل بعناية المشرع وذلك من خلال افراد ضوابط في قانون الخدمة المدنية وانظمتها سواء في تطبيق العقوبة أو تحديد الواجبات، غير أن هذا الاهتمام اقتصر على العلاج ولم يتعداه الى الوقاية وهي الاهم من خلال الاعداد الأخلاقي للمهنة ، ومن خلال التغيرات السريعة التي يمر بها المجتمع الليبي نتيجة الاتصال الخارجي المباشر وغير المباشر ادى ذلك إلى تغير ملحوظ في الأخلاق والقيم والعادات الاجتماعية التقليدية بشكل سريع، ولم يترك مجال لتشكل غيرها من القيم الاجتماعية ، واخلاق العمل الايجابية، إلى جانب الاتساع في توزيع المؤسسات الحكومية الخدمية المختلفة في ربوع البلاد الشاسعة بشكل واسع افقياً ، الأمر الذي زاد من نفوذ موظف الحكومة فكان موظف الحكومة في الستينات والسبعينات مهاب بشكل كبير نتيجة لمفهوم السمع والطاعة من قبل الدولة الرعوية ،هذا الأمر شكل ما يسمى فوبيا الوظيفة "رجل حكومة" .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في انها تتناول موضوع على درجة عالية من الأهمية الا وهو البعد الأخلاقي، وتنبع أهمية هذه الدراسة الأخلاقية كذلك في المجتمع الليبي كونها تلامس الواقع الاجتماعي ونظراً لانتشار العديد من الظواهر السلبية في العمل الحكومي الخدمي، الأمر الذي

زعزع ثقة المواطن في صدق وفاعلية هذه الاجهزة الحكومية، لهذا اصبح من الضروري تناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل ، كما تبرز أهمية الدراسة نتيجة لقلة الدراسات العلمية المتخصصة في هذا المجال ، إلى جانب تزايد الاهتمام بالدراسات الأخلاقية عالمياً في العقود الاخيرة بعد الفضائح العالمية في الجهاز الإداري للعديد من الدول.

تساؤل الدراسة

إن الإعداد الأخلاقي لموظف الحكومة لاشك أنه هدف منشود للعديد من الدول والمجتمعات واعداد البرامج المناسبة لإنجاح ذلك هو هدف ومحور هذه الدراسة ، وفي إطار ذلك تحاول الدراسة ان تجيب على السؤال التالي ما مدى أهمية وجود أسس محددة لأخلاق العمل في الجهاز الإداري الحكومي وما دورها في تحقيق التنمية المنشودة في ليبيا ؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

- الهدف التوعوي حيث تسعى هذه الدراسة إلى التوعية بأهمية البعد الأخلاقي واثره في فاعلية الإدارة الحكومية الليبية .
- الهدف المعرفي بقصد التعرف على العراقيل المتعلقة بأخلاق المهنة كتعارض المصالح العامة والخاصة والنشاط السياسي للموظف الحكومي في الإدارة الليبية .
- الهدف الاجتماعي وهو التعريف بأهمية الأخلاق كقيمة اجتماعية فالإنسان قيمة معنوية وليست مادية فشخصية الإنسان تختصر في مجموعة القيم الإنسانية والتي تضفي على شخصيته التكامل.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره من انسب المناهج لمثل هذه الدراسات الامبريقية في حقل علم الاجتماع ،وقد سعى الباحثان في تناولهما لهذه الظاهرة وتتبع جوانبها المتعددة، من الاعتماد على القوانين واللوائح المنظمة للعمل الحكومي الليبي ،ومما ساعد الباحثان في هذا المجال كونهما موظفين حكوميين وتقلدا العديد من المناصب القيادية في العديد من المدن الليبية طرابلس وسبها وبني وليد لمدة تزيد عن 35 سنة في الجهاز الإداري الحكومي الليبي ، هذا الأمر مكنهما من التعرف على العديد من الظواهر والعمل على سبر اغوارها .

البعد الأخلاقي

يهتم الإنسان بما اودع فيه من العقل بمحاولاته معرفة الحقيقة ،ولكنه بما اودع فيه من الشعور يهتم بممارسة الخير ، فإذا كان للعلم أهمية كبيره في رقي الإنسان المادي ، فإن الأخلاق

أكثر أهمية لأنها تتصل بالناحية الروحية عند ذلك الإنسان ، ولا تنتظر من كل انسان ان يكون عالماً لأنها من خصوصيات الثقافة أو أن يلم بنظريات العلم ، ولكن تنتظر منه ان يدرك معنى الواجب والحق والصدق وان يهدف في اعماله وتصرفاته إلى تحقيق المبادي الخلقية لذلك فان مسائل الأخلاق من المسائل التي يجب ان يهتم بها كل انسان فكل انسان يحتاج لان يبنى تصرفاته ويبررها بالرجوع إلى مبدأ خلقي ، واذا لم يتخذ الإنسان لنفسه موقفاً بالنسبة للمشكلات التي يتعرض لها وآثر ان يكون سلبياً ، فان هذه السلبية تكون ضد الأخلاق وفي ذلك يقول" **بسكال**"(ان السلبية هي اساس التدهور والسقوط ،فوق انها نفاق وجبن) **(بدوى، 2000، ص 88)**.

إذا يتعين على الإنسان ان يتخذ له مبدا خلقياً يسير عليه ويقيس تصرفاته وافعاله ويحكم بها على تصرفات الاخرين وافعالهم، ولكن هل يستطيع الإنسان الذي يعيش في مجتمع معين ان ينفرد لنفسه بمذهب اخلاقي لا يعكس المبادئ الأخلاقية والعادات السائدة في مجتمعه؟ فان رجال علم الاجتماع يثيرون هذا السؤال ويقولون ان الضمير الأخلاقي عند الإنسان يتقيد كثيراً بما يسود في المجتمع من معتقدات وعادات وتقاليد ،ولذلك فان الإنسان يحكم على الافعال والتصرفات لا من خلال ضميره فحسب ، بل من خلال ضمير المجتمع ، ومهما تكن قيمة هذه النظرية الاجتماعية، فان ما نريد ان نؤكده هو ان الحاسة الخلقية حاسة متأصلة في الإنسان بل ان هناك من يذهبون إلى القول بانها غريزة، ومع ما تؤكده الديانات من ميل الإنسان احياناً إلى الشر ، فان الاندفاع نحو الخير هو شيمة النفوس التي لم تدنسها الشهوات العارضة ، ولا ادل على ميل الإنسان نحو الخير من تأنيب الضمير الذي يقلق راحة الإنسان حين يحس انه اخطأ كما ان الحاسة الخلقية هي التي تدفع الجماهير إلى الدفاع عن حق الضعيف ، ومعاقبة الظالم **(بدوي ،1959، ص 97)** ونحن نحكم على الناس بالرجوع إلى المقاييس الأخلاقية للحق والعدالة ويدخل هذا الحكم في جميع انواع النشاط البشري من سياسي واجتماعي واقتصادي وتربوي .وتتميز الظاهرة الأخلاقية عن التشريعية بطابع الانتشار وعدم التحديد واول من اشار إلى وجوب دراسة الأخلاق والسياسة العالم "فرنسيس بيكون" فالأخلاق تبدا في الواقع عندما تصبح الميول الغريزية والتصرفات الالية وانواع النشاط العضوي غير كافيه في توجيه الإنسان والإنسان يتصف بانه كائن اخلاقي بما يدخله من زيادة على ما تسمح به الوظائف العضوية فالأخلاق كما يدرسها علماء الاجتماع اليوم، عبارة عن دراسة وضعية لأنواع السلوك التي يسلكها الناس في بيئة معينة وفي عصر معين، والظواهر التي يجعل منها عالم الاجتماع الأخلاقي موضوعاً لدراسته ، هي ظواهر لها طبيعتها الخاصة تتمثل في القوانين السائدة والعادات المتبعة والتقاليد المتوارثة والامثال الشعبية والحكم المتواترة والاعمال الادبية والتصورات الفلسفية ومن الناحية الدينية والأخلاقية وجدت الفضائل

والرذائل ، وأشار القرآن الكريم إلى أهمية الأخلاق الاجتماعية فالإنسان قيم خلقية فقد وصف الله رسوله محمد صلى الله عليه وسلم بانه على خلق عظيم نظراً لأهمية الأخلاق في الحياة ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "ان اقربكم منى مجلساً يوم القيام احسنكم خلقاً" **(الصواف،1994، ص 46)**.

أهمية أخلاق المهنة

الأخلاق منظومة انسانية متكاملة من القيم البنيوية التي تظفي على شخصية الإنسان التكامل، فمنظومة الحياة في الاساس تقوم على الأخلاق مصداقاً ، لقول الله سبحانه وتعالى لرسوله "**وانك لعلى خلق عظيم**" ، هذا الخطاب الالهي يشير بوضوح إلى أن منظومة العلاقات الاجتماعية مبنية على الأخلاق ، والمنظومة الإدارية ليست بمعزل عن ذلك ، باعتبارها متصلة ايما اتصال بتعامل الافراد اليومي معاً، ورغم ما حظيت به هذه الإدارة من الاهتمام والدراسة إلا أن البعد الأخلاقي كأساس للتعامل لم يكن له نصيب، ودور البعد الأخلاقي في الإدارة الخدمية الليبية بداء يتعاظم نظراً للتغير السريع التي يشهده هذا المجتمع، قد ادى الى تغير كبير في سلوكه وعاداته وتقاليده بصورة سريعة ، الأمر الذي لم يدع مجالاً للبعد الأخلاقي في التعامل اضافة إلى توسع مجال الخدمات الإدارية وانتشارها افقياً داخل البلديات ، وانضمام جهاز إداري كبير مكون من الموظفين غير المؤهلين اخلاقياً لتولى هذه المهام كان على درجة كبيرة من الأهمية هو الاخر، ومع ازدياد نفوذ موظفي الحكومة خصوصاً والاجهزة الامنية والضبطية مع عدم وضوح في حدود هذه الوظائف ، قد ابرز الحاجة إلى الاعداد الأخلاقي لمستخدمي القرار في الجهاز الحكومي ، نظراً للغموض الذي يكتنف العديد من التوجيهات والسياسات الحكومية العامة ساهم كل ذلك في اساءة استخدام السلطة، من قبل الكثيرين وهذا راجع إلى المستويات العلمية المتدنية لهؤلاء الموظفين ، وما جعلنا نخضع هذا الموضوع للدراسة، تفشي العديد من الظواهر السلبية في المعاملات الوظيفية ، التي جعلت ثقة المواطن في فاعلية اجهزة الدولة تتزعزع الأمر الذي وجب معه تناول هذا الموضوع بالتحليل ليتم من خلاله محاولة لمعالجة هذه الظاهرة وبالتالي العمل على رفع مستوى اداء الجهاز الإداري ومدى فاعليته في التحول ودفع عجلة التنمية إلى الامام ، وما نلاحظه ساعة بساعة من اختلاسات مالية واساءة الامانة في موارد البلاد وسرقة استثماراتها الداخلية والخارجية ، والنهب الممنهج للمال العام ، كل هذا جعل من طرح هذا الموضوع بمثابة ضرورة ملحة ، ويشير بإلحاح إلى زيادة الحاجة للاهتمام بالأعداد الأخلاقي لموظفي الدولة ورفع مستوى الرقابة الذاتية عليهم،**(دوركايم، ترجمة بدوي، ب ت)**.

المجتمع الليبي من المجتمعات البدوية فمعظم سكانه هم بدو ، وثقافة البداوة متأصلة في ثقافتهم فالفرد لم يتعود على الإدارة ونظمها جزئياً ، الا في عهد المملكة الليبية حينما اصبحت في ليبيا ادارة بيروقراطية ، تدار بأفكار بدوية لان الافراد الذين تولوا هذه المهام أو الوظائف جلهم في الاصل من البدو تلقوا نسبة بسيطة من التعليم ، وقد مارسوا العمل الإداري بهيمنة فكرية بدوية فظهرت في هذه الممارسة ما يسمى المحسوبية وهي تفضيل الاقارب على الاخرين في عملية تولى المناصب والوظائف الإدارية المختلفة والخدمات.

أخلاق العمل في الإدارة الحكومية

لاشك أن العمل قيمة اجتماعية وهو يضفي قيمة على قيم الإنسان المعنوية ، فالعمل يمنح الإنسان الثقة بالنفس والقدرة على مواجه ظروف الحياة ، كما يجعل النفس تستقر وتقل بذلك المشكلات الاسرية ، والعمل هو جهد يقوم به الإنسان من اجل الحصول على الحياة الكريمة مقابل اجر يستطيع به ان يواجه متطلبات الحياة اليومية ، وقد تعددت التعريفات حول العمل واخلاقيات المهنة ، أي البعد الأخلاقي في العمل، " ويرى "**تومبسون**" ان اخلاق العمل هي تطبيق المبادي الأخلاقية على سلوك الافراد في المنظمات ،**(دوركايم ،ترجمة انيس،1966، ص 65)** وبالتالي فان القيم هي التي تصوغ اخلاق العمل لكل فرد ، ومن ثم يتولد من تلك الأخلاقيات نمط سلوكي إداري قد يكون اخلاقياً أو لا اخلاقياً ، ان الوظيفة العامة بوصفها خدمة وطنية يؤديها شاغل الوظيفة ، تتطلب ان يكون مؤديها متحلياً بخصال الامانة والنزاهة والشرف واستقامة الخلق ، وحرصاً على سمو الوظيفة العامة وتعزيز ثقة الناس بها ، لذلك كانت احدى شروط التعيين في الوظيفة العامة في ليبيا ، ان يكون المتقدم محمود السيرة والسلوك ، ويقصد بهذا التعبير ان يكون المرشح للوظيفة متصفاً بمجموعة من الصفات تجعله موضع ثقة المجتمع الذي يعيش فيه وتجنبه مواضع الشك والريبة ، الا انه من الأهمية بمكان تقنين وتأصيل مثل هذه الصفات ، نظراً لان حسن الاختيار هو احد الوسائل التي تقلل من فرص الانحراف في المستقبل ومن حسنت بدايته، حسنت نهايته،**(ابراهيم،1966،ص 90)** ولذلك ازدادت الأهمية بوسائل اختيار الموظفين ، وتعددها كأحد الاساليب في تطوير الإدارة العامة وفي تعيين من هم اهلاً لتولي الوظيفة العامة ،وتفتقد انظمة الخدمة المدنية في ليبيا وغيرها من الدول العربية ، كون الانظمة المتعلقة بالخدمة متشابه فيما يتعلق بالضوابط والاسس الواضحة والعادلة للعديد من الموضوعات المتعلقة بأخلاق العمل واللازمة للموظف المدني، فمثلاً لو اخترنا موضعين اخلاقيين، مثل تعارض المصالح الخاصة والعامة وكذا النشاط السياسي للموظف المدني ، نجد ان نظام الخدمة المدنية في ليبيا يقف على استحياء ومن دون التفاصيل التي تتطلبها المصلحة العامة ، اما باقي الدول

العربية فقد تعدد تناولها لهذين الأمرين بحسب اوضاع كل بلد ، ففي مجال النشاط السياسي العام للموظف ، نصت اللائحة التنفيذية لنظام العمل الليبي على كيفية الحصول على الوظيفة واحترامها بالإضافة إلى السلوكيات الواجبة على الموظف العام ، وقد حددت اللوائح المعمول بها حقوق وواجبات الموظف العمومي ، بنصوص واضحة تحظر على الموظف توجيه اللوم أو النقد إلى من يتعامل معهم ، وان يعامل الزبائن بكل احترام من اجل الحصول على خدماتهم، اضافة إلى كفالة حق الموظف في الاحترام من قبل المتعاملين معه من الحصول على خدمة ، فكانت العقوبة قاسية بشأن إهانة الموظف العمومي وتصل إلى السجن، اضافة إلى معاقبة المخالف بأشد انواع العقاب الذي يصل في كثير من الاحيان إلى الفصل من الوظيفة كما لا تحرم القوانين المعمول بها حرمان الموظف من الدور السياسي أو الانتماء إلى حزب سياسي يقتنع بأفكاره ، وبإمكان الموظف الحصول على اعلى مراتب الوظيفة العامة ، على سبيل الندب أو الاعارة بعد انقضاء المدة والعودة إلى مزاولة الوظيفة، اما في مجال تعارض المصالح واستخدام سلطة الدولة لمصالح شخصية ، فتتجه معظم قوانين وانظمة الخدمة المدنية إلى منع الجمع بين الوظيفتين مثلاً، والتشدد في الامتناع عن استغلال النفوذ واساءة السلطة لمصالح شخصية ، أو الانغماس والعمل في الاعمال التجارية ، وان اختلفوا في العقوبات المترتبة على فعل ذلك ، وهل هي عقوبات إدارية أو قضائية أو الجمع بينهما ، ويساير المشرع الليبي ، اغلب دول العالم في التشريعات المنظمة للعمل بالدولة ، وذلك فيما يخص منع الموظف الحكومي من الاشتغال بالأعمال التجارية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويشمل ذلك ان يشتري أو يستأجر بالذات ، أو بالواسطة، عقارات أو منقولات من الجهة الحكومية التي يؤدي فيها اعمال وظيفية كما يحظر عليه ان يبيع أو يؤجر لها شيئاً من ذلك ، ومع ان النصوص التي تتكرر في كل قانون وتشريع للخدمة المدنية، عن ضرورة ان يؤدي الموظف عمله بأمانة واتقان ، وان يخصص وقت العمل الرسمي لإداء واجبات وظيفيه ، وعدم اساءة استخدام السلطة الممنوحة له، الا انه لا يمكن ان يتحقق ذلك من خلال اعلانه ونشره فقط ، بل من وضع معايير أو اسس لأخلاق العمل المطلوبة من الموظف المدني، ولعل هذه الاسس

يمكن ان توضح من خلال اصدار ميثاق العمل أو بيان لأخلاق العمل مما يعطي الموظف احساساً بوحدة الهدف وشعوراً بالالتزام تجاه مسئولياته نحو وظيفته والمجتمع، وتزداد أهمية هذه الاسس من انه ليس هناك قواعد واضحة ومحددة لحل المشكلات المتعلقة بأخلاق العمل، وذلك نظراً لتنوعها وتعددها ، فالقانون يحث الموظف ان يحافظ على كرامة الوظيفة وان يسلك في تصرفاته مسلكاً يتفق والاحترام والواجب لها، وحيث انه من الصعوبة تقنين وصياغة مثل هذه السلوكيات التي تتعارض وكرامة الوظيفة فإن وجود

خطوط عامة واسس محددة للأخلاق المنشودة وكيفية التعامل مع مختلف المواقف يساعد الموظف المدني علي الالتزام بالقانون،**(الصباغ،1985،ص 62)**.

كيفية تطوير أخلاق العمل

علينا ان ندرك اباء ومعلمين ومهتمين بالشأن التربوي ان العلاقات الاجتماعية تشكل منظومة كاملة للأخلاق ، فما نتناوله في حديث بيني يومي من مصطلحات اهمها القيم والأخلاق والمثل العليا والامانة والوطنية ، فهذا الطموح الوطني يتجسد بتنمية الأخلاق بين ابناء المجتمع فالوطنية اخلاق ولاشى غيرها ، ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي فانت موظف حكومي في ظل ما تشهده بلادنا من غياب لدور الدولة والرقابة ، تذهب إلى عملك كل صباح من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الواحدة ظهراً ، من اجبرك على ذلك الأخلاق والوطنية في نفس الوقت ، أو تم تسليمك برنامج مساعدات انسانية وكلفت بتوزيعها على مستحقيها ، فقمت بذلك بكل امانة من اجبرك على هذا اخلاقك ووطنيتك، اذا علينا كمجتمع ان نركز على تربية ابنائنا تربية سليمة تعودهم على حب الاخر والتعاون معه فهذا واجب ديني واخلاقي وفي الحديث الشريف " **لا يؤمن احدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**" فان هذا البحث يناقش دور اخلاق المهنة في تحسين الاداء الحكومي المتعلق بخدمة الفرد والمجتمع ،حيث يركز على تحليل اثر تلك التغيرات البنيوية التي يشهدها المجتمع الليبي، وعلى نحو أكثر دقة يعالج البحث الموضوعات التالية وهل قادت الاصلاحات السياسية في السابق والان إلى تغيرات في بنية ومؤسسات الادارات والهيئات الحكومية؟، وهل ساهمت تلك التغيرات على مستوى الاداء الإداري في تحسين اداء الموظف العمومي ، والى تحديث بنية الإدارة الحكومية وتوزيع الاختصاصات؟ فعملية التحديث البنيوي للنظام الإداري بما تحدثه من تحولات في توزيع المهام والاختصاصات والاعمال الإدارية سوف تقود إلى تطوير وتنمية الانظمة البيروقراطية في الدول النامية بشكل عام وليبيا بشكل خاص وتنمية النظام الإداري كمفهوم لدى اصحاب هذا المنهج يتجاوز المفهوم التقليدي لمجموعة من الهيئات الحكومية ،ليشمل مؤسسات الافراد الخاصة والتي تقدم خدمة بشكل مباشر إلى الافراد كعملية شاملة لتطوير اداء الإدارة الحكومية ، فهي تسهم في تقسيم العمل والوظائف بين الادارات الحكومية ،وبالتالي فان عملية التحديث البنيوي خلال مسيرتها التفاعلية يمكن ان تفرز ادارات وعماله مهره على درجة عالية من التطور ، تقلل من تركز السلطة الإدارية حسب مفهوم الموظف الحالي لها ، الذي يهمنا التأكيد عليه هو انه على مستوى الاجهزة الحكومية الخدمية ،ان ترفع من ثقافة التعامل اليومي التفاعلي بين المواطن والموظف عن طريق الدورات التثقيفية للموظف من حين لآخر ، في ظل المحافظة على وحدة السلطة العامة للنظام الإداري بين اجهزة

الدولة، الأمر الذي سيمنح تلك الهيئات فرصة التمايز فيما بينها في اداء الخدمة ، كما يعطيها حرية اوسع للقيام بأعمالها المناطة بها على اكمل وجه الأمر الذي يفضي إلى تعزيز استقلالية تلك الهيئات الحكومية مع الابقاء على نوع من التوازن في العلاقة بينها وبين زبائنها من افراد الشعب، ويعمل على تقييد السلطة الفردية للموظف ونقصد بالتمايز هنا بين المؤسسات الحكومية والموظفين في عملية تقديم الخدمة للفرد ، إن أهم نتيجة لعملية التحديث البنيوي هي تنامي التمايز البنيوي والتوزيع الوظيفي لموظفين اكفاء ، مع ضرورة تنامي وتطوير آداء أجهزة الدولة الخدمية ،كما سيقود التحديث وظيفياً إلى زيادة توزيع الادوار والمهام والاعمال الإدارية على اساس التخصص والمهنية والامانة والأخلاق بين الاجهزة الخدمية المختلفة . **(كرسون، ترجمة محمود،1946، ص 77).**

كفاءة الإدارة العامة

الحكم على اداء الإدارة العامة الخدمية ، يظهر من خلال كفاءتها الانتاجية ،وتحديد هذه الكفاءة يتجلى من خلال معرفة العلاقة بين مدخلات تلك الإدارة ومخرجاتها، فالمدخلات تعبر عن كلفة الموارد البشرية والمادية التي تستخدمها تلك الإدارة لتوفير خدمة معينة وتشمل المزايا والرواتب والتعويضات كلفة الاعداد والتدريب والتأهيل والنفقات الإدارية الاخرى ومعدات العمل ونفقات المباني الإدارية ، ومدى ملاءمتها للعمل المناط بها ، واما المخرجات فتتحدد بعدد المستفيدين من خدمات تلك الإدارة ونوعية تلك الخدمات والوقت الذي يستغرقه تحقيق الاخيرة بمعنى لو أخذنا قطاع التعليم كنموذج من الإدارة العامة مثلاً فتكون الصورة بحساب دقيق لكلفة هذا القطاع من حيث مستلزماته المادية والبشرية ونوعية الخدمة التي يقدمها ، مقارنة بعدد المستفيدين من تلك الخدمات فاذا كانت المدخلات اكبر من المخرجات جاء الحكم على كفاءة ذلك القطاع سلبياً ، الأمر الذي يستدعي وجوب البحث عن حلول لرفع كفاءته الاقتصادية ، وقد يكون بعدة طرق منها تحسين الاداء أي ربط الكفاءة بفاعلية التكلفة في الإدارة العامة ، ومن حيث تحديد مفهوم الكفاءة الانتاجية ، يجب علينا تحديد العلاقة بين مدخلات العملية الانتاجية ومخرجاتها ، أي ان يتم صهر تلك المدخلات لتحويلها إلى مخرجات جيدة ، والمدخلات في خلق الموظف في مجال الإدارة الحكومية تمر بهذه المراحل، هيكل الإدارة ونظامها الاساسي والبنية البشرية واساليب وطرق العمل والنصوص القانونية التي تحكمها ، ايضاً من خلال الابتعاد عن السلبيات المتمثلة في توظيف الاقارب والاصدقاء لان هذا الأمر يحرم الإدارة من الحصول على الكفاءات المطلوبة لإنجاز الاعمال وبكل مهنية ، ومن خلال الالتزام بالحقوق والواجبات ،وعدم الالتزام بتطبيق الحقوق والواجبات من جهة، وعدم التوازن بين تلك الحقوق والواجبات من جهة

اخرى، فالدولة تطلب من الموظف التفرغ لعمله والحرص على تنفيذه بكل دقه واخلاص، مع طموحة في العيش بحياة كريمة بمرتب بالكاد يسد الرمق ، مع ما يعيشه من تقلبات اقتصادية وارتفاع اسعار الأمر الذي يستوجب الزام الدولة بتامين مستوى معيشي لائق لموظفيها ، فالدولة امام متغيرين اقتصادي واجتماعي، وعليها مراعاة المتغير الاجتماعي والعمل على زيادة الأجور، مع ضرورة اتخاذ جميع الاجراءات القانونية التي تهدف إلى مراقبتهم رقابة فعالة، أي اعتماد مبدا التواب والعقاب في الإدارة ، وتطبيق العمل بنظام الحوافز اذا ما احسن اداء عمله، بشقيها المادي والوظيفي أي الترقيات من درجة إلى اخرى حسب السلم الوظيفي **(برول، ترجمة قاسم،1953،ص113)** .

تحديات اخلاق الوظيفة العامة

- انعدام الكيفية الذي يتعامل بها مع الفساد الإداري المنتشر في الإدارة الليبية وعدم الالتزام بواجب الوظيفة، فالوساطة انتشرت وفقاً للثقافة السائدة اجتماعياً كميزة اجتماعية لان المجتمع لم يتعود بشكل فعال على التعامل البيروقراطي ، فهوم مجتمع انتقل من ثقافة القبيلة البدوية إلى الإدارة وقيودها و رويتها فكانت الواسطة الوسيلة المتاحة لتفاديها.
- غموض اللوائح وانتشار القوانين العشوائية ، وعدم اظهار وتفعيل العقوبة، مع وجود صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات الإدارية ،دون دور رقابي يذكر في كثير من المواقف الإدارية.
- انطلاقاً من الدور القرابي والقبلي لأفراد المجتمع ، جعل من عملية تفضيل الاقارب في الحصول على الخدمات أكثر من غيرهم ،نظراً لقوة التأثير القرابي وتشابك العلاقات الاجتماعية وصعوبة ضبطها، لأن المجتمع الليبي لازال في مرحلة تحول من مجتمع القبيلة إلى النظام والقانون اى الدولة .
- كما ان الالتزام بالمسئولية تجاه الوظيفة والاستجابة لحاجات المجتمع هي احدى التحديات المهمة التي تواجه البيروقراطية في ليبيا ،فالعديد من الموظفين يحضر متأخراً ويغادر مبكراً أو لا يحضر في كثير من الاحيان ، ويستخدمون اجهزة الدولة ومعداتها بلا قيد أو شرط ، وفي غير الغرض الذي اعدت له اى المصلحة العامة.
- عدم مراعاة مصالح الناس فيما يتعلق بالخدمات ، ففي كثيراً من المعاملات مع الناس ، يطلب منهم ان يحضروا غدا ، رغم ان الوقت يسمح بإنجاز المعاملـــــة في نفس الوقت،

وهذا الأمر يتكرر يومياً مع الكثير من الناس نتيجة المعاملات الإدارية، واغلب الموظفين يتهرب من مواجه الجمهور فتتكرر المراجعة دون جدوى.

- اضافة إلى دور المركزية في الخدمة والمراقبة ، بشكل زائد ومبالغ فيه في تركيز السلطة له علاقة كبيرة في تزايد الانحراف وعدم الالتزام بأخلاق العمل ، نتيجة لشعور الموظف ببعد الرقابة، فالمركزية في الدولة الليبية نشأت كرد فعل للرغبة في الاحتفاظ بالسلطة والتحكم ولغلبة القيم والاعتبارات الاجتماعية التقليدية ،وادت هذه المركزية إلى احتمال اساءة المؤول للسلطات والصلاحيات الممنوحة نظراً للضغوط الاجتماعية وتشابك العلاقات الاسرية, وخاصة مع قلة الشفافية اللازمة للخدمات الإدارية .
- لقد ادى تركز السلطات إلى قلة المبادرات الفردية وضعف الابتكار ، كما ادت إلى بروز ظاهرة تعيين وتفضيل الاقارب والانحراف الإداري .
- عدم فاعلية اهل الحل والعقد في معالجة اخلاق العمل السلبية ، باعتبار الموظف ينتمي إلى مجتمع ، لما لها من نتائج غير حميدة ، في العمل على زعزعة ثقة الجمهور في الجهاز الإداري وهذا ما هو حاصل .

خطوات الاعداد الأخلاقي للموظف

- من افضل العوامل لضمان تفعيل الثقة بين الفرد والحكومة في الرأي العام ، هو العمل على البناء الشخصي للموظف الحكومي ، والذي يجب ان يكون على اعلى مستوى من الالتزام الشخصي والأخلاق والامانة والعدالة، وذلك من خلال غرس القيم الايجابية والاعداد الأخلاقي الشامل، ومثل هذه الصياغة يمكن تنفيذها قبيل دخول الموظف معترك العمل ، وذلك من خلال التعليم الجامعي والتدريب المستمر وصياغة الاتجاهات وطرائق السلوك وخاصة فيما يتعلق بتكريس الجهد للعمل والاهتمام بالوقت ، ولعل احدى الطرق التي يمكن استخدامها لتعريف الطلبة الجامعيين بالقضايا الأخلاقية ،هي الحالات الدراسية، وتوضح الحالات الدراسية مواقف اخلاقية واقعية أو افتراضية مثل تلك التي يمكن ان يواجهها الشخص عند انضمامه لعمل ما ، وكيفية حلها ضمن النظم والاساليب المعمول بها في الإدارة ،لهذا فانه من الأهمية بمكان ان يكون ضمن منهج ومقررات الإدارة العامة البعد الأخلاقي ،كأحد الابعاد الاساسية في اتخاذ القرار، ومن ابرز الامثلة في هذا الاطار ادخلت جامعة "هارفرد" الاعداد الأخلاقي للموظف ضمن مناهجها التعليمية وخاصة طلاب الإدارة. **(المادة "16–18 من ق 55).**

- تفعيل دور الرقابة الإدارية الرسمية وغير الرسمية ،من مجالس تشريعية واجتماعية وثقافية، وابراز العقوبة وتفعليها على كل مخالف ، اى ضرورة التشديد على تطبيق العقوبة ، لأن ما يتحقق بالسلطان لا يتحقق بالقران، ومن ابرز الوسائل لتحقيق هذا الهف وجود جهاز ادارى مستقل ، يكون مسؤولاً عن وظائف الرقابة الإدارية، مع متابعة تصرفات وسلوك الموظفين، وايجاد النظم والوسائل الكفيلة بعدم تكرار ما هو سلبي منها، اضافة إلى ذلك فانه لابد ان يعاد النظر بشروط التوظيف واجراءات الضبط الوظيفي والعقوبات ،لتمكن المسؤول من بسط حد مقبول من الضبط الوظيفي وتنفيذ اجراءات رادعة بحق المخالفين أو من يسئ في عمله، ولعل واحدا من الامور التي ستساعد وتشجع على ازدهار الاعداد الأخلاقي ، هو وجود هيئات واليات مختلفة للمراجعة والتدقيق ، لها صفة وسلطة التحقيق بالإضافة إلى التدقيق في مقدار الفاعلية الإدارية فيما يقدمه الجهاز الحكومي من منافع الاموال التي تصرف عليه ،وان وجود مثل هذه الاليات من شانه منع اساءة استعمال السلطة في اتخاذ القرار، ويجعل الإدارة الحكومية مسؤوله بشكل مباشر امام الرأي العام وجماهير الشعب.
- تفعيل وتطبيق دور الرقابة المالية ، لرقابة التصرفات المالية ، واتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على المال العام ، بما في ذلك الاستجواب والايقاف عن العمل لكل موظف
- افتقار انظمة الخدمة العامة إلى دور التثقيف المهني عبر ندوات وورش عمل تتعلق بأخلاق المهنة وكيفية ابرازها اثناء المعاملات الإدارية.
- ضرورة وضع معايير واسس لأخلاق العمل المطلوبة في الموظف الذي يعمل في الخدمة المدنية وذلك من خلال اصدار بيان أو ميثاق لأخلاق العمل توضح فيه الاسس العامة والأخلاق المنشودة وكيفية التعامل في مختلف المواقف التي قد تواجه الموظف المدني كما يبرز الدراسة أهمية الاعداد الأخلاقي الشامل من خلال برنامج محدد الخطوات للأعداد الأخلاقي.

- زيادة الوعي الأخلاقي وذلك بوضع المعايير الأخلاقية وتطوير الادوات التي تزيد من قدرة الموظف على التحليل وابداء الرأي من الناحية الأخلاقية فيما يتعلق بأمور العمل، فالقيم الأخلاقية والانضباط الإداري لأيمكن تحقيقها بصورة فاعلة من خلال منهاج اخلاق أو تعلم مثالي فقط.**(المادة "103 "ق 55)**

- العمل على ضرورة انشاء مكتب مختص بتعليم اخلاق المهنة ويكون التدريس فيه على شكل دورات تأهيلية للموظف، يهتم بأنشطة ووظائف التوعية الوظيفية، على ان تكون تبعيته إلى سلطة عليا رئاسة الوزراء لمنحة الشخصية الاعتبارية، ويمكن الاستفادة في هذا الجانب من خبرة الدول المتقدمة في هذا الاطار الولايات المتحدة وكندا ،حتى يعتبر ما تم الالتزام به من معايير عالمية واقعياً مناسب لأعمال الإدارة الليبية .
- كما يمكن تحقيق الوعي الأخلاقي في الإدارة الحكومية من خلال ترسيخ المبادي العامة لجهاز الخدمة المدنية في الاجهزة الإدارية مثل التعاطف مع الرغبات والحاجات العامة للموظف ، والعدالة في المعاملة والتحكم في الذات وافعالها ، والعمل على زيادة الوعي بموضوع الاعداد الأخلاقي وذلك بتوفير نخبة إدارية قيادية واعية وملتزمة ،الأمر الذي يبسط تأثيرها المباشر على التزام وانضباط الاخرين ممن يعملون تحت سلطتهم "الاسوة الحسنة" فان التزام القيادة السياسية والإدارية وسمو اخلاقها يلعب دوراً حاسماً في القضاء على مظاهر الانحراف.
- تعميق مفهوم مبدا الخدمة العامة المدنية استناد إلى قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم " خير الناس انفعهم للناس" إلا أن أكثر موظفي الدولة أو الحكومة لم يكن مستوعباً لهذا المفهوم السامي والنبيل في الإدارة ، فافضل الناس من تقضى على يديه للناس حوائج، لذلك كان لابد من اعداد موظفي الدولة اعداد مناسباً وتهيئتهم لتطبيق مفهوم الخدمة المدنية وبيان واجباتهم الدينية والأخلاقية تجاه العمل ومسؤولياتهم تجاه عامة افراد الشعب. **(قانون الخدمة المدنية الجديد رقم(55)لسنة 76)**
- القدرة على العمل أو اداء الوظيفة وتعنى في الاساس ان يمتلك الموظف المعرفة والمهارة للقيام بوظيفة معينة ، وذلك ان التباين بين المؤهلات المطلوبة لوظيفة ما ومؤهلات من يشغلها يفسر مدى الفجوة بين الاداء المتوقع ،أي الاداء الذي يتوقع من ذلك الموظف انجازه ، والاداء الفعلي ،أي ما يقوم به الموظف فعلياً ، وبناء على ذلك تقرر مواصفات الشخص المطلوب لإشغال وظيفة محددة، **(المادة "132 "من القانون المشار اليه)**
- ضرورة الاهتمام بمنهج النشاط في مؤسسات التعليم المختلفة ولما له من دور في ترسيخ روح التعاون بين ابناء المجتمع الواحد، ونتيجة لغياب منهج النشاط عن مناهج مدارسنا اصبحت بيئة طارده ولأتشجع على التعاون بين التلاميذ ،وعلى المختصين في مجال التربية التركيز على منهج النشاط نظراً لفوائده المتعددة ، فمثلاً اذا اردت القيام

بنشاط رياضي اوموسيقي مثلاً فلا تستطيع ان تقوم به بمفردك ، اذ لابد من وجود الاخر لكى يتم هذا النشاط ، فقد قامت الولايات المتحدة بأجراء دراسة حول المدارس الأكثر جذبا للطلاب عام 1920م، بين المدارس التي بها نشاط واخرى خاليه منه فكانت نتائج الدراسة ان الطلاب قد ذهبوا إلى المدارس الأكثر جذباً ، هذا الأمر يشجع على حب الاخر ويبعد الإنسان عن الانانية وحب الذات .

- افتقار الدول العربية بشكل عام وليبيا بشكل خاص إلى الضوابط الواضحة والعادلة للعديد من الموضوعات المتعلقة بأخلاق العمل واللازمة للموظف الحكومي ، مثل تعارض المصالح الخاصة والعامة والنشاط السياسي للموظف الحكومي ، والالتزام بواجب الوظيفة العامة وتوضيح الواجبات والمسؤوليات المنوطة بالموظف العام وكيفية الالتزام بها ، كما تبين أهمية تحديد مكونات الأخلاق العامة الأمانة النزاهة والشرف والصدق مع الحرص على استخدام الوسائل العلمية المؤدية إلى حسن اختيار الموظف كأحد الاساليب المهمة في تقليل فرص الانحراف الإداري ومنها السيرة الذاتية للموظف وهذا الأمر متبع في العديد من الدول الغربية، مصداقاً لقولة تعالى " **ان خير من استئجرت القوي الامين**"
- العمل على وجود معايير واسس لأخلاق العمل المطلوبة في الموظف العمومي ، الذي سوف يعمل في مجال الخدمة المدنية ، وذلك من خلال اصدار بيان أو ميثاق لأخلاق العمل توضح فيها الاسس العامة والأخلاق المنشودة وكيفية التعامل في مختلف المواقف التي قد تواجه الموظف المدني ، وذلك من خلال برنامج محدد الخطوات للأعداد الأخلاقي .
- العمل على الاهتمام بالأعداد الأخلاقي للموظف مع بروز العديد من استراتيجيات الاصلاح الإداري والتي منبعها اساسي هو انحدار اخلاق العمل ، في البلاد ففي العقود الماضية شهدت البلاد من خلال الحكومات المتعاقبة عليها انحراف وفساد تمثل في اهمال التنمية وتبذير المال العام في المؤسسات المختلفة العامة والخاصة ، وهذه الافعال تتعارض مع القيم والمبادي والأخلاق العامة .
- اضافة إلى الاعداد الأخلاقي والايديولوجي الفكري للموظف ، يجب ان يحتوى على معايير ومتطلبات فنية محددة ووسائل تنفيذها في اتخاذ القرار، منها توفر وعي عام ووجود جو سياسي مناسب، ووجود نظام تعليمي يستجيب لمتطلبات الإدارة ، وتوفير طاقة تدريبية مناسبة وتوجيه موارد كافية لعملية الاعداد الأخلاقي.

- التركيز على التعليم الجيد فهو الاداة الرئيسية لأي اعداد اخلاقي ، فهناك حاجة لان تحقق المناهج التعليمية في الطلبة القيم الاساسية للعمل الجاد والمبادأة وتكريس الجهد للخدمة المدنية ، فالأعداد الأخلاقي لم يأخذ ما يناسبه من الاهتمام في مناهج التعليم وبرامج التدريب من خلال خطة عمل متكاملة ،وبالتالي فانه من الأهمية بمكان ان يكون ضمن منهج ومقررات الإدارة العامة البعد الأخلاقي كأحد الابعاد الاساسية في اتخاذ القرار ، وقد اهتمت بموضوع الاعداد الأخلاقي جامعات كثيرة حول العالم ومنها جامعة هارفرد.
- اعادة تشكيل وصياغة قيم وطرائق سلوك الموظفين العموميين ،وهذه العملية تسبق دخول الموظف معترك العمل ، من خلال مؤسسات التعليم المختلفة والتدريب والتأهيل وتتمثل في الاشراف المباشر على صياغة اتجاهاتهم وطرائق سلوكهم وخصوصا نحو تكريس الجهد للعمل والاهتمام بالوقت ، وذلك من خلال الحلقات الدراسية التي تعد لهذا الغرض، والتي تعمل على تعريف الموظف بالقضايا الأخلاقية في مجال المهنة ،بحيث يهدف كل برنامج تدريبي في الاعداد الأخلاقي إلى تهيئة الموظف للمواجهة الواعية والموضوعية لما قد يلاقيه من مشكلات قد تتطلب تحليلاً للبعد الأخلاقي لها .
- العمل على تعميق مفهوم الخدمة العامة ،فهو من اهم اسباب التسيب الإداري في الدول النامية، هو غياب مبدا الخدمة المدنية عن الجهاز الإداري، وليبيا شانها شان الدول الاخرى في هذا المجال ، وقد ساهم الروتين والبيروقراطية وتعقد اجراءات التأديب والضبط الإداري ، في صعوبة تطبيق مفهوم الخدمة العامة ، ويقول الرسول محمد عليه الصلاة والسلام " **خير الناس انفعهم للناس**" إلا أن أكثر موظفي الحكومة لم يكن مستوعبا لهذا المفهوم السامي، لهذا كان لابد من اعداد موظفي الدولة اعداد مناسباً وتهيئتهم لتطبيق مفهوم الخدمة المدنية وبيان واجباتهم الاساسية ومسؤولياتهم تجاه عامة الشعب.
- زيادة الوعي الأخلاقي فالقيم الأخلاقية والانضباط الأخلاقي الإداري لا يمكن تحقيقها بصورة فاعلة من خلال منهاج اخلاق أو تعلم مثالي فقط ، بل لابد من وضع المعايير الأخلاقية وتطوير الادوات التي تزيد من قدرة الموظفين ،على التحليل وابداء الرأي من الناحية الأخلاقية في المواضيع التي تواجههم كما يمكن انشاء مكتب لأخلاق الوظيفة يهتم بأنشطة ووظائف التوعية، وقد يكون هذا المكتب مرتبط برئاسة مجلس الوزراء ليعطيه الشخصية الاعتبارية والاستقلالية ، ويمكن الاستفادة في ذلك ، من المعايير

الأخلاقية واخلاق العمل المنفذة في اجهزة الخدمة المدنية في الدول المتقدمة الولايات المتحدة وكندا، كما يمكن تعميق الوعي الأخلاقي ، بالتعاطف مع الرغبات والحاجات العامة والعدالة في المعاملة والتحكم في الذات وافعالها.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة ابراز أهمية الاعداد الأخلاقي للموظف الحكومي ، باعتباره الاساس المهم في مجال رفع الكفاءة للإدارة الحكومية في ليبيا ، وتتبع أهمية الاعداد الأخلاقي لموظف الحكومة كونه مرآة للتعامل مع الاخر، فأول ما يصطدم الضيف القادم إلى بلادنا في المطار على سبيل المثال بالشرطي وهو موظف حكومي ،وعلى ضوء التصرف الذي يقوم به يحكم الضيف على اخلاق اهل البلد بشكل عام ، حيث يعتبر هذا الاعداد اساس مفقود في مجال الإدارة ، وتتبع أهمية الاعداد الأخلاقي لموظف الدولة ، في انه يحقق زيادة في حسن استجابتهم للمطالب العامة والخاصة، ويعزز من يجاوبهم مع النقد الموجه اليهم، ومن تم يساهم في رفع الكفاءة للمساهمة في جهود التنمية في بلادنا، حيث اتضح من خلال الدراسة ان احد اهم المشاكل التي تواجه الموظف الروتين الإداري الذي يتأقلم مع متطلبات البيئة الاجتماعية ولا يتفاعل مع النقد الموجه له ، كما توصلت الدراسة إلى ان الاعداد الأخلاقي يعطي الموظف العام اساساً واضح للتعامل في مختلف المواقف والاحوال التي يمر بها اثناء العمل ، وهذا امراً مهم خصوصاً في ظل التحولات التي تشهدها بلادنا اليوم ، مما لا يمكن معه ايجاد لوائح ونظم تتلاءم وهذا التغير السريع، ولكي يتحقق النجاح المتوقع عليه نوصى من خلال نتائج هذه الدراسة ادراج البعد الأخلاقي في مناهج التعليم وبخاصة الجامعي منه ، وكذلك في المناشط العلمية المختلفة المؤتمرات العلمية والندوات وورش العمل وغيرها ، ولكي يتحقق ذلك الاعداد الأخلاقي نرى ان تكون هناك خطة زمنية لذلك من خلال مزيج من الآليات والوسائل الاساسية في الاعداد الأخلاقي، ويشمل ذلك اعادة تشكيل وصياغة قيم وطرائق سلوك الموظف الحكومي وايجاد ادوات ضبط إداري وانشاء آليات لرعاية وحماية القيم الايجابية المطلوب تحقيقها ، كما يشمل الاعداد الأخلاقي تأسيس نظام للتمحيص وشفافية التصرفات المالية للموظفين ،وتعميق مفهوم الخدمة المدنية وغيرها من الخطوات اللازمة ، ولعل مزيداً من الدراسات التفصيلية مستقبلاً لوضع اطر واسس هذه الاليات وتلك الوسائل، سيعزز من امكانية تطبيق هذا البرنامج ويعجل في قطف ثماره المنشودة عاجل غير آجل.

المراجع

اولاً المصادر

- القران الكريم

ثانياً المراجع

- السيد محمد بدوى، الأخلاق بين الفلسفة وعلم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، مصر، 2000
- ـــ، اصول المذهب الاجتماعي في دراسة الأخلاق، بحث في مجلة كلية الآداب بجامعة الاسكندرية، المجلد الثالث عشر، 1959
- اميل دوركايم ،التربية الأخلاقية ،ترجمة السيد محمد بدوى ، ومراجعة على عبدالواحد وافي، مكتبة مصر بالفجالة
- ـــ،علم اجتماع والفلسفة، ترجمة حسن انيس، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية،1966
- زكريا ابراهيم، الأخلاق والمجتمع ، المكتبة الثقافية، الدار المصرية للتأليف والترجمة ،1966
- اندريه كرسون، المشكلة الأخلاقية والفلاسفة، ترجمة عبدالحميد محمود، القاهرة ،مصر، 1946
- ليفي برول، الأخلاق وعلم العادات الأخلاقية، ترجمة محمود قاسم، ومراجعة السيد محمد بدوى، القاهرة ، مصر، 1966
- ـــ ، فلسفة اوجست كونت، ترجمة محمود قاسم، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، مصر، ط 2 1967
- رنيه موتييه ، المدخل في علم الاجتماع، ترجمة السيد محمد بدوى، دار نشر الثقافة ، الاسكندرية، مصر ، 1953

ثالثاً المجلات والدوريات

- زهير الصباغ، البعد الأخلاقي في الخدمة العامة، مجلة الإدارة العامة، السعودية الرياض، العدد 1985 48
- محمد ماهر الصواف، اخلاقيات الوظيفة العامة والعوامل الإدارية المؤثرة في مخالفتها، مجلة الإدارة العامة ، الرياض، العدد 82، 1994

قانون الخدمة المدنية الليبي القديم رقم(19) لسنة64 م واللوائح المكملة له، والقانون الجديد رقم (55) لسنة 1976م.

اختصاص النيابة العامة بالتحقيق الابتدائي ومباشرة الدعوى العمومية وفقاً لأحكام القانون الليبي

د. علي محمد شقلوف – كلية القانون – جامعة بني وليد

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله...

وبعد...

إن التحقيق الابتدائي يحتل مرحلة من مراحل الدعوى الجنائية غايته البحث عن أدلة الدعوى وتمحيصها للوصول إلى قرار بعدم المحاكمة أو بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة بالفصل فيها أو إحالتها إلى غرفة الاتهام لتحقيقها وإحالتها إلى المحكمة المختصة أو إصدار أمر بألا وجه لإقامة الدعوى العمومية.

وإجراءات التحقيق بوصفها هذا تعتبر من أعمال القضاء ويجب فيمن يمارسها أن يتمتع بالاستقلال والحيدة.

ولذلك انقسمت النظم التشريعية إلى نظامين أساسيين بخصوص إسناد هذا الاختصاص؛ فمنهم من أسنده إلى قاضي التحقيق ومنهم من أسنده إلى النيابة العامة ولكل مبرراته.

والفقه العربي يكاد يجمع على أن إسناد الاختصاص بالتحقيق الابتدائي إلى قاضي التحقيق يمثل ضمانة أكيدة لحقوق المتهم وصوناً لحرياته وخصوصيته، لاستقلال القضاء وحيدته.

ورغم ذلك فإن المشرع الليبي آثر إسناد الاختصاص بالتحقيق الابتدائي إلى النيابة العامة إلى جانب اختصاصها بالاتهام والأخذ بأي من النظامين والأخذ بأي من النظامين سالفي الذكر لا يعني إنكار النظام الآخر فمن أخذ بالنظام الأول أعطى للنيابة العامة اختصاصاً بمباشرة بعض إجراءات التحقيق الابتدائي وأجاز لقاضي التحقيق ندب النيابة العامة لمباشرة بعض إجراءات التحقيق الابتدائي، ومن أخذ بالنظام الثاني أخضع بعض إجراءات التحقيق لإشراف القضاء وأجاز للنيابة العامة والمتهم ندب قاضٍ أو مستشار للتحقيق.

إن الأخذ بنظام الجمع بين سلطتي التحقيق والاتهام في يد النيابة العامة يستوجب تحقيق استقلالها وحيادها فهل القانون الليبي حقق للنيابة العامة استقلالها وحيدتها حتى تكون قادرة على حماية الحريات والحقوق؟

وهل الفقه العربي عندما اتجه نحو الرأي الذي يسند سلطة الاتهام للنيابة العامة يسند سلطة التحقيق إلى قاضي التحقيق وأن النيابة العامة لا يمكن أن تكون خصماً وحكماً، لديه من الأدلة ما يبرر هذا الاتجاه؟

تلك هي الإشكالية التي يدور حولها هذا الموضوع، ولذلك سوف نقصر دراستنا هذه على اختصاص النيابة العامة بالتحقيق الابتدائي والاتهام في القانون الليبي دون اختصاصاتها الأخرى، وذلك وفقاً للخطة التالية:

المبحث الأول: اختصاص النيابة العامة بالتحقيق الابتدائي.

المطلب الأول: ماهية التحقيق الابتدائي وحدوده.

المبحث الثاني: اختصاص النيابة العامة بمباشرة الدعوى العمومية.

المطلب الأول: تأصيل اختصاص النيابة العامة بمباشرة الدعوى العمومية.

المطلب الثاني: مدى تبعية النيابة العامة لسلطة النائب العام كسلطة اتهام.

المبحث الأول

اختصاص النيابة العامة بالتحقيق الابتدائي

تقديم وتقسيم:

تحريك الدعوى العمومية يتم باتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق، والتحقيق نوعان تحقيق ابتدائي وتحقيق نهائي الأول مناط بسلطة التحقيق الابتدائي وهي النيابة العامة أصلا وقاضي التحقيق استثناء ويسفر عن إصدار قرارات أما الثاني فمناط بالمحكمة المختصة التي رفعت إليها الدعوى وتصدر بناء عليه حكما في الدعوى، لذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: ماهية التحقيق الابتدائي وحدوده.

المطلب الثاني: اختصاص النيابة العامة بالتحقيق الابتدائي.

المطلب الأول

ماهية التحقيق الابتدائي

التحقيق في اللغة: من حققت الأمر إذا تحققته وتيقنته وصرت منه على يقين[1].

وفي الاصطلاح: هو بذل الجهد للكشف عن الحقيقة[2] وهو مجموعة الإجراءات التي تجرى بمعرفة سلطة التحقيق الابتدائي سابقة لإجراءات المحاكمة[3] وتالية أو معاصرة لإجراءات الاستدلال.

[1] خليفة محمد التليسي_ النفيس من كنوز القواميس_ الهيئة القومية للبحث العلمي_ ط1_ 2003م_ ج1_ صـ 507.
[2] د. عوض محمد عوض المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية_ط1_1999م_ دار المطبوعات الجامعية_ الإسكندرية_ صـ 346.
[3] د. رؤوف عبيد_ مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري_ ط 14 _ 1982م_ دار الجيل للطباعة _صـ 345.

وغايته هي فحص الأدلة التي تم الحصول عليها في مرحلة الاستدلال ومحاولة البحث عن أدلة أخرى تفيد في كشف الحقيقة سواء كانت أدلة إثبات أو نفي لكي تقتنع سلطة التحقيق إما بإصدار أمر بألا وجه أو إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة.

وتتميز إجراءات التحقيق الابتدائي بأنها ذات طبيعة قضائية ولذلك لها تأثير في الدعوى الجنائية إذ بها تتحرك وينقطع بها التقادم ـ في النظم التي تأخذ بهذا الإجراء ـ والقهر والإجبار فهي تمس في كثير من الأحيان حرية الفرد وتنتهك خصوصيته؛ ولذلك أسند القانون الاختصاص بها إلى السلطة القضائية لحيدتها ونزاهتها وحرصها على حماية الحقوق والحريات.

ولا يعتبر من إجراءات التحقيق والأوامر التي تصدرها سلطة التحقيق ولا تتغيا منها البحث عن الدليل أو تمحيصه كالأمر برد الأشياء المضبوطة لحائزها وفقا لأحكام المادة 85،86،87،88،89 إجراءات جنائية الأمر بمصادرة ما لا تجوز حيازته قانونا، والإجراءات التي لا تتوافر فيها ضمانات التحقيق الابتدائي.

نطاق التحقيق الابتدائي ومداه:

يمتد نطاق التحقيق الابتدائي ليشمل جميع الإجراءات التي تستهدف البحث عن الأدلة وهي المعاينة والتفتيش وسماع الشهود والاستعانة بالأطباء والخبراء والاطلاع على الوثائق والمراسلات والتنصت على المكالمات والتسجيل والاستجواب والمواجهة وكل إجراء يمكن من الوصول إلى الحقيقة مادام في إطار الشرعية، وإجراءات المحافظة على الدليل كالقبض والحبس الاحتياطي.

ولكي يوصف الإجراء بأنه من إجراءات التحقيق الابتدائي لابد أن يكون القائم عليه أحد أعضاء السلطة القضائية المختص بذلك أما إجراءات الاستدلال التي يتولاها مأمور الضبط القضائي بهدف البحث عن أدلة الجريمة في أحوال التلبس بالجريمة لا تعتبر من إجراءات التحقيق الابتدائي كالقبض والتفتيش، أما إذا كان مأمور الضبط القضائي منتدباً من سلطة التحقيق فإن الإجراء الذي يقوم به بناء على قرار الندب يعتبر من إجراءات التحقيق لا باعتباره صادرا من مأمور الضبط القضائي بل باعتباره صادرا من سلطة التحقيق التي يستمد منها سلطة الإجراء وشرعيته ولا يعدو أن يكون منفذا لأمر سلطة التحقيق.

أما نطاقه الزمني فينحصر في الفترة الزمنية الواقعة ما بين لحظة وقوع الجريمة ودخول الدعوى العمومية حوزة المحكمة المختصة فإذا دخلت الدعوى بحوزة المحكمة توقفت إجراءات التحقيق وكفت يد سلطة التحقيق عن متابعته وأصبح البحث عن الدليل من اختصاص المحكمة تتولاه بنفسها او

تندب أحد أعضائها لإجرائه، ولا يجوز لها أن تندب سلطة التحقيق لاستيفائه[1]، لأنها عندئذ تصبح سلطة اتهام إذا كان التحقيق تم بمعرفة النيابة العامة.

أما إجراءات الاستدلال فإنها تستمر حتى صدور حكم نهائي في الدعوى، سواء باشرتها سلطة الضبط القضائي أم النيابة العامة بوصفها سلطة ضبط قضائي.

كما يتسع كذلك للتصرف في التحقيق بالإحالة أو بألا وجه لإقامة الدعوى[2] ، ويرى جانب من الفقه أن التصرف في التحقيق لا يعد منه[3].

والأصل أن التحقيق الابتدائي يرد على ماديات الجريمة للتحقق من توافرها لِيُتَوَصَّل إلى التكييف الصحيح للواقعة المنسوبة إلى المتهم.

ولكي يبلغ التحقيق الابتدائي غايته ينبغي أن يتناول شخصية المتهم وعوامل إجرامه والظروف التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة ليتمكن القاضي من إنزال العقوبة الكافية لردع المحكوم عليه وتحديد الإجراء الاحترازي الذي يجب أن ينطق به[4].

وغاية التحقيق الابتدائي ليست البحث عن أدلة الإثبات فقط وإنما يجب البحث عن أدلة النفي وإلا حاد عن الوصول إلى الحقيقة، فالمحقق يجب أن يقدم إلى المحكمة كل دليل توصل إليه ليقدم صورة كاملة لعناصر الدعوى ولن يستطيع ذلك إلا بتحري الحقيقة بنزاهة وحيدة.

فإذا استعمل أياً من هذه الوسائل المشروعة تعين عليه أن يستهدف بها بلوغ الكشف عن الحقيقة وإلا كان عمله باطلا[5].

ويجب أن يوازن بدقة بين مصلحة المجتمع وبين مصلحة الدفاع فلا ينحاز لأي منهما على حساب الأخرى، فالمجتمع يضار بمعاقبة البريء أكثر ما يضار بإفلات المذنب من العقاب.

ويجب عليه أن يترفع عن استعمال الوسائل غير المشروعة حتى ولو كان يعتقد بأنها ستوصله إلى الحقيقة، فالحقيقة لها سبيل مشروع يجب على المحقق أن يسلكه.

وتتميز إجراءات التحقيق الابتدائي بضمانات معينة يترتب على تخلف أي منها تحول الإجراء إلى إجراء استدلال إذا توافرت شروطه وإلا كان باطلا[6] وهي: التدوين والتحرير والسرية وكتابة المحضر

---

[1] نقض جنائي جلسة 21\05\1961م س 12 رقم 110 صـ 581.

[2] د. محمود نجيب حسني_ شرح قانون الإجراءات الجنائية_ ط 2_ 1988م_ دار النهضة العربية_ القاهرة_ صـ 616، مجموعة أحكام النقض.

[3] د. مأمون محمد سلامة_ الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي_ ط2_ 2000م_ منشورات المكتبة الجامعة_ الزاوية_ صـ 575.

[4] د. محمود نجيب حسني _ المرجع السابق _ صـ 616، وكذلك د. علي محمد جعفر_ مبادئ المحاكمات الجزائية_ ط1_ 1994م_ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع_ بيروت_ صـ 230.

[5] د. محمود نجيب حسني_ المرجع السابق_ صـ 617.

[6] د. مأمون محمد سلامة_ المرجع السابق_ صـ 576.

بمعرفة كاتب التحقيق أو من ينتدب لذلك بعد تحليفه اليمين القانوني، وغيرها من الضمانات التي أو جبها القانون لصحة الإجراء باعتباره من إجراءات التحقيق الابتدائي.

والأصل أن سلطة التحقيق تباشره بنفسها ولكن يجوز لها ندب مأمور الضبط القضائي للقيام ببعض إجراءاته إلا الاستجواب والحبس الاحتياطي إلا في حالة الضرورة.

والتحقيق وجوبي في الجنايات جوازي في الجنح والمخالفات بدلالة المادة 51 إجراءات جنائية التي أجازت للنيابة العامة رفع الدعوى العمومية إلى المحكمة المختصة بناء على محضر جمع الاستدلالات في مواد الجنح والمخالفات ما يفهم منه عدم جواز رفعها بناء على محضر جمع الاستدلالات في مواد الجنايات وجب عليها قبل ذلك أن تحققها أو تندب قاضيا لتحقيقها.

وعلة ذلك أن الجرائم البسيطة يكفي تحقيقها في مرحلة المحاكمة أما الجنايات فتحتاج إلى تحقيق سابق لتوفير أدلتها وتحديد وقائعها[1].

المطلب الثاني

تأصيل اختصاص النيابة العامة بالتحقيق الابتدائي

النيابة العامة وفقا للقوانين الليبية إحدى شعب السلطة القضائية وفقا لأحكام المادة الأولى فقرة 4 من القانون رقم 6 لسنة 2006م بشأن نظام القضاء، وتتبع النيابة العامة في ممارسة اختصاصاتها تدريجيا لرؤسائها الأقدم فالأقدم ثم إلى النائب ثم إلى مجلس القضاء الأعلى.

وبناء على ما تقدم فإن النيابة العامة لا تبعية لها بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، فلا سلطة لوزير العدل عليها لا إداريا ولا قضائيا فليس له أن يراقب أعمالها ولا أن يصدر إليها تعليمات ولا سلطة له في نقل أعضائها أو ندبهم أو إعارتهم بل يختص بكل هذا مجلس القضاء الأعلى.

والتبعية التدريجية لأعضاء النيابة يوجبها مبدأ وحدة النيابة العامة التي تعني عدم تجزئتها واعتبارها هيئة واحدة متضامنة فالعمل الذي يصدر من أي من أعضائها يعتبر صادرا عنها وتعتبر النيابة العامة كما لو كانت شخصا واحدا يباشر بنفسه كل اختصاصاتها فإذا رفعت الدعوى على متهم من أية نيابة مختصة لا يجوز لغيرها أن ترفع ذات الدعوى على ذات المتهم وإلا كان مصيرها عدم القبول.

فالتبعية التدريجية تفرضها كفالة وحدة العمل وضمان سيره وفق سياسة واحدة غايتها حق الرئيس في توجيه مرؤوسيه وكفالة عدم انحرافهم في نطاق السلطة التقديرية المحفوظة له دون أن تتصرف هذه التعليمات إلى ما نظمه القانون بصورة ملزمة وبهذا يبين الفرق بين سلطة القاضي التقديرية وبين سلطة عضو النيابة العامة فالأول يستعمل سلطته التقديرية وفق ما تمليه عليه فطنته والثاني يستعمل

[1] علي محمد جعفر_ المرجع السابق_ صـ 229.

شطرا منها وفق ما يرد إليه من تعليمات رؤسائه[1] وهذه التعليمات واجبة التنفيذ ويترتب على مخالفتها المسؤولية التأديبية إذا كانت موافقة لأحكام القانون وإلا كانت غير واجبة التنفيذ ويجب ألا تسلب هذه التعليمات السلطة التقديرية لعضو النيابة وتجعله آلة في يد رؤسائه، فمخالفة التعليمات الإدارية لا يترتب عليها سوى المساءلة التأديبية أما مخالفة الأوامر القضائية يترتب عليها إضافة لذلك بطلان الإجراء[2]، ورغم وحدة النيابة العامة وتبعيتها للنائب العام وفقاً للوكالة المفترضة فإن عمل عضو النيابة يخضع لقواعد الاختصاص التي يحددها القانون، فإذا كان النائب العام يمتد اختصاصه إلى كامل إقليم الدولة فإن المحامي العام بمحكمة الاستئناف ينحصر اختصاصه في نطاق اختصاص محكمة الاستئناف الإقليمي وينحصر اختصاص رئيس النيابة العامة في نطاق الاختصاص الإقليمي للمحكمة الابتدائية، وعضو النيابة الجزئية ينعقد اختصاصه في نطاق اختصاص المحكمة الجزئية.

وبناء على ذلك فلا يجوز لعضو النيابة أن يمارس اختصاصه خارج نطاق اختصاصه الإقليمي وإلا كان عمله باطلاً[3].

ويتحدد الاختصاص الجنائي وفقا لأحكام المادة 190 إجراءات جنائية بمكان وقوع الجريمة أو مكان إقامة المتهم أو مكان القبض عليه، وقواعد الاختصاص من النظام العام يترتب على مخالفتها البطلان المطلق.

يترتب على مبدإ وحدة النيابة العامة أنه يجوز أن يشترك في تحقيق الدعوى الواحدة أكثر من عضو من أعضاء النيابة العامة ويكمل كل متهم عمل الآخر فيقوم أحدهم باستجواب المتهم ويقوم الآخر بتفتيش مسكنه ويتصرف في الدعوى عضو آخر ويجوز أن يمثل النيابة العامة أمام القضاء أكثر من عضو مجتمعين أو متوالين ويقوم عضو آخر بالطعن في الحكم.

وكل عضو من أعضاء النيابة يستطيع أن يباشر من الأعمال ما يجوز لرئيسه مباشرته إلا الاختصاصات الذاتية، وذلك بناء على افتراض رضا الرئيس عن العمل الذي يقوم به المرؤوس ولا يحد من ذلك إلا المنع الصريح[4]، وقواعد الاختصاص النوعي والإقليمي فليس لعضو النيابة العامة أن يباشر إجراءً من إجراءات دعوى تخرج عن اختصاصه النوعي والمكاني وإلا كان جزاؤه البطلان.

والنيابة العامة بخصائصها هذه اختارها القانون الليبي لأن تكون صاحبة الاختصاص الأصيل في التحقيق الابتدائي فقد نصت المادة 172 إجراءات جنائية على أنه :" فيما عدا الجرائم التي يختص

---

[1] د. محمود نجيب حسني _ المرجع السابق _ صـ84.

[2] طعن جنائي 1974/05/28م مجلة المحكمة العليا س 11 عدد 1 صـ 161.

[3] د. محمود نجيب حسني _ النيابة العامة ودورها في الدعوى الجنائية _ مجلة إدارة قضايا الحكومة _ العدد1_ السنة 13 يناير_ مارس 1969م_ صـ 33.

[4] د. محمود نجيب حسني _ المقال _ المرجع السابق_ صـ39.

قاضي التحقيق بتحقيقها وفقاً لأحكام المادة 51 تباشر النيابة العامة التحقيق في مواد الجنح والجنايات طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية".

فالقانون الليبي لم يأخذ بنظام قاضي التحقيق كما ببعض القوانين العربية كالقانون العراقي والسوري واللبناني التي تقصر اختصاص النيابة العامة على الاتهام دون التحقيق.

وأغلب الفقه العربي يرى أن نظام قاضي التحقيق يمثل ضمانة مهمة من ضمانات حقوق الدفاع وأن الجمع بين وظيفتي الاتهام والتحقيق الابتدائي يجعل من النيابة العامة خصما والخصم لا يمكن أن يكون محققاً عادلاً؛ فالتحقيق الابتدائي يجب أن يتوفر فيمن يتولاه الحيدة والنزاهة[1]، ورغم هذه الانتقادات فإن المشرع الليبي لم يأخذ بنظام قاضي التحقيق حتى في مشروع قانون الاجراءات الجنائية الجديد

والنيابة العامة في القانون الليبي تعتبر هيئة من الهيئات القضائية ولذلك فإن أعضاءها لا شك أنهم من حيث الأصل وعلى العموم يتمتعون بصفتي الحيدة والنزاهة، بحكم أنهم أعضاء هيئة قضائية، تتمتع بالاستقلال التام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

والحياد والنزاهة صفة ينبغي أن تتمثل في عضو الهيئة القضائية بذاته، لا بانتمائه إلى هيئة معينة فالهيئة وإن كانت تكسب العضو نوعاً من الاستقلال والحماية فإنها لا تكسبه الصدق والأمانة ولا الحياد ولا النزاهة، ولذلك فإن الهيئة ليست معيارا كافيا لتوفر الحيدة والنزاهة فالانحراف كما قد يقع من عضو النيابة قد يقع من القاضي، وحيث إنه لا توجد دراسات علمية إحصائية تبين الفرق بين التحقيقات التي تجريها النيابة العامة والتحقيقات التي يجريها قضاة التحقيق فإن تفضيل أي منها على الآخر لا يعدو أن يكون رجما بالغيب إضافة إلى ذلك فإن رقابة القضاء على بعض إجراءات التحقيق الابتدائي تحد كثيرا من الافتآت على حقوق المتهم وتمنع تغول سلطة التحقيق على ذلك.

والنيابة العامة عند ما تباشر التحقيق الابتدائي فإنها يجب أن تراعي الفصل بين وظيفتها كسلطة تحقيق ووظيفتها كسلطة اتهام وعليها أن تلتزم الحيدة التامة في البحث عن الدليل بحيث تسعى للبحث عن أدلة النفي كما تسعى للبحث عن أدلة الإثبات، فلا يجوز لها أن تغض الطرف عن إجراء قد ينتج عنه دليل البراءة حتى ولو لم يتمسك به المتهم أو دفاعه ولا يجوز لها اتباع أساليب التحقيق الغير مشروعة كالوعد والوعيد وتوجيه الأسئلة الإيحائية والكذب والخروج عن إطار الشرعية وإلا كان الدليل الناتج عن ذلك باطلاً.

[1] د. محمود محمود مصطفى_ شرح قانون الإجراءات الجنائية _ط 12_ 1988م_ دار النهضة العربية _ القاهرة _ صـ260، وكذلك د. محمود نجيب حسني_ شرح قانون الإجراءات الجنائية _ المرجع السابق_ صـ 623، وكذلك د. أحمد فتحي سرور_ الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية_ منشورات مجلة القضاء_ 1980م_ صـ 714، وكذلك د. محمد زكي أبو عامر_ الإجراءات الجنائية_ 1994م_ منشأة المعارف بالإسكندرية_ صـ 570، وكذلك د. عوض _ المرجع السابق_ صـ 366، وكذلك د. مأمون محمد سلامة_ المرجع السابق _ صـ 580.

والذي يعزز من استقلال النيابة العامة عند مباشرتها للتحقيق الابتدائي وحيادها أن النيابة العامة عندما تباشر هذا الاختصاص مباشرة بصفتها أصيلة لا بصفتها وكيلاً عند النائب العام كما هو الحال عند مباشرتها سلطة الاتهام، وفقاً لأحكام المادتين الأولى والثانية من قانون الإجراءات الجنائية.

فالمادة 172 إجراءات جنائية أعطت لأعضاء النيابة العامة اختصاصاً ذاتياً في مباشرة التحقيق الابتدائي وفقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق إلا ما استثني بنص خاص، ولذلك فإن تعليمات النائب العام إلى وكلائه فيما يخص إجراءات التحقيق ليست لها صفة الإلزام ولا يترتب على مخالفتها بطلان الإجراء وإن جاز مساءلة العضو عن مخالفتها تأديبياً إذا توافرت موجباته.

وذلك أن إجراءات التحقيق الابتدائي من الأعمال القضائية يختص بتقديرها وملاءمتها من قام بها باعتباره أصيلاً لا وكيلاً لا سلطان عليه إلا الله ﷻ وما يمليه عليه ضميره وما يعتقد أنه صحيح القانون، فإذا أمره النائب العام بتفتيش منزل المتهم وقدر عدم الجدوى من ذلك فلا تثريب عليه[1].

والفقه العربي يفضل الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق ويرى أن النيابة العامة إذا جمعت بين السلطتين أصبحت لها مصلحة في إثبات الاتهام وربما دفعت إلى عدم تحقيق دفاع المتهم وإضاعة معالم الجريمة[2].

وهذا الرأي مبني على أن النيابة العامة شعبة من شعب السلطة التنفيذية لوزير العدل إشراف عليها كما هو الحال في بعض القوانين العربية كالقانون المصري، أما في القانون الليبي فإن النيابة العامة هي من الهيئات القضائية يتم تعيين أعضائها بقرار من مجلس القضاء الأعلى ويتمتعون بجميع الحصانات التي يتمتع بها رجال القضاء الجالس، ويخضعون لجهة إشرافية واحدة هي الإدارة العامة للتفتيش القضائي، ويباشرون التحقيق بصفة أصلية لا بوصفهم نواباً عن النائب العام وبالتالي لا يجوز له أن يصدر إليهم تعليمات تتعلق بإجراءات التحقيق الابتدائي على وجه الإلزام .

والنيابة العامة عندما تباشر إجراءات التحقيق الابتدائي يفرض عليها القانون التزام الحيدة والنزاهة ويوجب عليها البحث عن أداة النفي كما يوجب عليها البحث عن أدلة الإثبات وذلك لأن صفة المتهم لا أثر لها من الناحية العملية فهي خصم عادل يسعى لمساعدة القضاء على إيضاح الحقيقة لإدانة المذنب وتبرئة البريء والدليل على ذلك أن النيابة العامة عندما ترى أن أدلة الإثبات تتهاوى أمام أدلة النفي تأمر بحفظ الأوراق أو تصدر أمراً بألا وجه لإقامة الدعوى حسب الحال ، وعندما ترى أن أدلة النفي تتهاوى أمام أدلة الإثبات تأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة، والواقع العملي يثبت أن النيابة العامة كثيرا ما تطعن في الحكم لمصلحة المحكوم عليهم وتطلب من المحكمة تعديل القيد والوصف لمصلحة المتهم.

[1] د. مأمون محمد سلامة_ المرجع السابق_ صـ 66.

[2] د. محمد إبراهيم زيد_ تنظيم الإجراءات الجزائية في التشريعات العربية_ ج2_ ط1_ 1990م_ المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض_ صـ 214.

وإذا كان الخطأ متوقعاً من القاضي فلماذا لا نقبله من النيابة العامة.

لذلك إذا توافرت في المحقق الخبرة والحيدة والاستقلال كان أهلاً لإدارة التحقيق الابتدائي بغض النظر عن انتمائه الوظيفي فمأمور الضبط القضائي عندما يندب من سلطة التحقيق لمباشر إجراء من إجراءات التحقيق اعتبر عمله عملاً من أعمال التحقيق الابتدائي إذا التزم الضمانات المقررة للتحقيق[1].

المبحث الثاني

اختصاص النيابة العامة بالاتهام ومدى تبعيتها للنائب العام

تقديم وتقسيم:

بوقوع الجريمة ينشأ حق للدولة في مقاضاة المتهم واقتضاء حقها في العقاب.

فالجريمة هي اعتداء على حق الدولة يمثل ضرراً يخل بأمنها والاعتداء على نظامها القانوني الذي يمثل ركيزة من ركائز سلطانها وفي الوقت ذاته يشكل اعتداء على حق ينشئ ضرراً بأحد مواطنيها أو المقيمين على إقليمها ممن يجب عليها حمايتهم.

والأصل أن الحق في الدعوى مناط ممن وقع عليه ضررها وهو المجني عليه فله أن يقاضي المتهم أو يتنازل عن هذا الحق فهو المختص أصلاً بالاتهام وما على الدولة إلا أن توفر له القاضي وأن تحقق دعواه ولم تتوقف الدولة عند هذا الحد فبعد احتكارها لسلطة القضاء أجبرت أطراف الدعوى الجنائية إلى اللجوء إليه للفصل بينهم فيما يدعون وإمعاناً في التدخل والهيمنة أنشأت لنفسها حقا في الدعوى الجنائية بوصفها مجنياً عليه وحقاً في اقتضاء هذا الحق، وتطور الأمر حتى أصبح دور المجني عليه في اقتضاء حقه في ذمة التاريخ وأصبحت النيابة العامة سلطة الاتهام بلا منازع[2].

لذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول: تأصيل اختصاص النيابة العامة بالاتهام.

المطلب الثاني: مدى تبعية النيابة العامة للنائب العام عند مباشرتها الاتهام

المطلب الأول

تأصيل اختصاص النيابة العامة بالاتهام

الأصل في الاختصاص بالاتهام منعقد لمن وقعت عليه الجريمة وألحقت ضرراً بحق من حقوقه التي يحميها القانون وذلك وفقاً لنظام الاتهام الفردي حيث يطلب حضور المتهم أمام القاضي ليقتضي

[1] د. محمد إبراهيم زيد_ المرجع السابق_ صـ 221.

[2] د. أحمد فتحي سرور_ الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية_ ط1_ 1980م_ دار النهضة العربية_ القاهرة_ صـ 156.

حقه في العقاب ، دون أن يكون للدولة حق التدخل في هذا الشأن ، ويقتصر دورها على توفير القاضي الذي يختص بالفصل في هذا النزاع وفقاً لنظام الاتهام الفردي.

ولكن لدواعي بسط سيادة الدولة وعدم قدرة المجني عليه في اقتضاء هذا الحق لأي سبب من الأسباب رأت أن ذلك يترتب عليه ضياع حقها في اقتضاء العقاب باعتبار الجريمة كما يمثل اعتداء على حق الفرد يمثل اعتداء على حق الجميع في الأمن والسكينة وبالتالي لابد من تدخلها لاقتضاء هذا الحق من الفرد والمجتمع بأسره لا يمكن أن يمارس هذا الحق لذلك أناط الاختصاص بمباشرته لسلطة النيابة العامة ، وقصرت هذا الحق عليها دون غيرها إلا في الأحوال التي يبينها القانون.

فقد نصت المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: " تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ولا ترفع من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون، ولا يجوز ترك الدعوى الجنائية أو وقفها أو تعطيل سيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون ".

وتطبيقاً لذلك فإن النيابة العامة هي صاحبة الاختصاص الأصيل في رفع الدعوى الجنائية دون توقف ذلك على طلب أو شكوى أو بلاغ أو إذن وحدود هذ السلطة هي مصلحة المجتمع فإذا رأت أن مصلحة المجتمع عدم رفعها أمرت بحفظها أو قررت بألا وجه لإقامتها رغم طلب المجني عليه رفعها ، فمصلحة الفرد اندمجت في مصلحة الجماعة والتي أصبحت أولى بالتقدير[1].

وإن أجاز القانون للمضرور من الجريمة أو غيره من الجهات رفع الدعوى الجنائية أمام القضاء فإن النيابة العامة هي التي تختص وحدها بمباشرة الدعوى أمامه.

فالنيابة العامة هي المختصة أصلاً بوظيفة الاتهام التي تمارسها في إطار الدعوى العمومية بتحريكها ورفعها ومباشرتها أمام القضاء الجنائي، وهي تقوم بهذه الوظيفة بوصفها خصما إجرائياً يستهدف من وراء ذلك كله تطبيق صحيح القانون وذلك بالكشف عن الحقيقة وإقرار سلطة الدولة في العقاب.

وتحريك الدعوى يعني في الفقه الإجرائي اتخاذ أول إجراء من إجراءات التحقيق من قبل النيابة العامة أو ممن تندبه لذلك من مأموري الضبط القضائي أما أعمال التحقيق التي يتولاها مأمور الضبط القضائي بحكم اختصاصه الاستثنائي فلا تتحرك به الدعوى العمومية ويبقى عملاً من أعمال الاستدلال؛ لأن القانون اختص النيابة العامة دون غيرها بهذا الإجراء.

ويعتبر طلب النيابة العامة ندب قاضٍ أو مستشار للتحقيق تحريكاً للدعوى العمومية ولو لم يسبقه إجراء من إجراءات التحقيق.

[1] د. عزت الدسوقي _ قيود الدعوى الجنائية بين النظرية والتطبيق_ رسالة دكتوراه منشورة _ جامعة القاهرة_ 1986م_ صـ71.

أما رفع الدعوى العمومية فيعني أن النيابة العامة بعد تحقيق الدعوى أو اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات في مواد الجنح والمخالفات إذا رأت أن الأدلة التي تتضمنها أوراق الدعوى كافية لإثبات وقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم فإنها تعلن المتهم بموعد الجلسة وتحيل الأوراق إلى المحكمة المختصة في مواد الجنح والمخالفات لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف المثبت في طلب الحضور، أما في مواد الجنايات فإنها تطلب من غرفة الاتهام إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهم وفقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام[1].

أما مباشرة الدعوى فتتحقق بتمثيل النيابة العامة أمام جميع المحاكم الجنائية ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضوره ويجب على المحكمة أن تسمع دفوعه وطلباته ولا يجوز لها أن تجري تحقيقاً في غيبته وإلا كان باطلاً بطلاناً مطلقاً[2]، فقد نصت المادة 242 إجراءات جنائية على إنه : " يجب أن يحضر أحد أعضاء النيابة العامة جلسات المحاكم الجنائية وعلى المحكمة أن تسمع أقواله وتفصل في طلباته ".

وهذا الحضور واجب عند تحقيق المحكمة الدعوى ولذلك لا يترتب على غياب عضو النيابة عن جلسة النطق بالحكم بطلانه لأن النطق بالحكم ليس من إجراءات التحقيق النهائي ولذلك فإن حضور الخصوم جلسة النطق بالحكم ليس لازماً.

والحضور واجب سواء كانت الجلسة علنية أم سرية وسواء كان التحقيق تم بقاعة المحكمة أم خارجها.

ولم يشترط القانون توافر درجة معينة في عضو النيابة الذي يمثلها أمام المحكمة فسواء كان النائب العام أم معاون النيابة.، إلا أمام المحكمة العليا فيجب ألا تقل درجته عن نائب نيابة من الدرجة الأولى.

وعضو النيابة ليس عضواً بالمحكمة وليس من الهيئة المتممة لها ولكن حضوره لازم لصحة التحقيق النهائي فهو خصم في الدعوى أوجب القانون وجوده كما هو الحال في دفاع المتهم أمام محكمة الجنايات إلا أن الأخير يجوز للمحكمة أن تقرر نظر الدعوى في غيبة المتهم إذا أعلن إعلاناً صحيحاً وأن تحكم في غيبته، أما النيابة العامة فلا يتصور صدور حكم في غيبتها.

وإعمالاً لمبدإ عدم تجزئة النيابة العامة فلا يشترط في عضو النيابة العامة أن يحضر جميع الجلسات التي حققت فيها الدعوى بل يجوز أن يتناوب أعضاء النيابة الحضور في الدعوى الواحدة[3] بل يجوز لهم ذلك حتى في الجلسة الواحدة.

والنيابة العامة تختص دون غيرها مباشرة الدعوى حتى ولو كانت قد رفعت من الجهات التي أجاز لها القانون ذلك كالمضرور من الجريمة إلا إذا نص القانون على غير ذلك، فهي وحدها التي تباشرها

[1] د. محمد زكي أبو عامر_ الإجراءات الجنائية_ ط1_ 1994م_ منشأة المعارف بالإسكندرية_ صـ 284.
[2] د. مأمون محمد سلامة_ الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي_ المرجع السابق_ جـ 2_ صـ 25.
[3] د. نيازي محمد حتاته_ شرح الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي_ ط1_ 1980م_ منشورات جامعة قاريونس_ صـ 306.

وفقاً لسلطتها التقديرية غير ملزمة بطلبات رافعها، فلها أن تطلب تعديل القيد والوصف بما تراه متفقاً مع صحيح القانون، ولها أن تفوض الرأي للمحكمة ولها أن تطلب الحكم بالبراءة وفقا لمقتضيات العدالة، ولها أن تطلب تأجيل الجلسة إلى أجل غير مسمى[1].

لا يجوز للنيابة وفقاً لأحكام المادة 2/1 إجراءات جنائية ترك الدعوى الجنائية أو وقفها أو تعطيل سيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون، ذلك أن الدعوى العمومية ليست ملكاً لها وإنما هي مجرد نائبة عن المجتمع في تحريكها واستعمالها ولا يجوز لها الخروج عن حدود وكالتها وإلا كان عملها باطلاً[2].

ولا يجوز لها أن تسحب الدعوى بعد إحالتها إلى الجهة القضائية حتى تستنفذ سلطتها فيها، ولذلك لا يجوز لها أن تسحبها من قاضي التحقيق الذي ندب لتحقيقها ولا المحكمة المختصة بعد دخولها في حوزتها ويقتصر حقها على تقديم طلباتها ودفوعها؛ فاتصال القضاء بالدعوى يوجب عليه الفصل فيها.

المطلب الثاني

مدى تبعية النيابة العامة للنائب العام كسلطة اتهام

إذا كانت النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق تمارس اختصاصها الذاتي الذي منحه القانون لها وفقاً لأحكام المادة172 إجراءات جنائية، فإنها عندما تباشر اختصاصها كسلطة اتهام فإنما تباشره بوصفها وكيلاً عن النائب العام وذلك وفقاً لأحكام المادة 2 من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أنه: " يقوم النائب العام بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة بمباشرة الدعوى الجنائية كما هو مقرر بالقانون، ويجوز أن يقوم بأداء وظيفة النيابة من يعين لذلك من غير هؤلاء بمقتضى القانون ".

وبناءً على ذلك فإن النائب العام هو صاحب الاختصاص الأصيل في الدعوى الجنائية ويجوز له أن يمارس هذا الاختصاص بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة باعتباره وكيلاً عنه وكالة قانونية.

وأعضاء النيابة العامة بصفتهم هذه يمكنهم مباشرة هذه الاختصاصات دون حاجة لصدور توكيل لهم من النائب العام بل يجب عليهم ممارسة هذه الاختصاصات مالم يصدر منه أمر يمنع العضو من ممارسة هذه الاختصاصات أو بعضها[3] ما عدا الاختصاصات الذاتية التي اختصه القانون بها دون غيره من أعضاء النيابة العامة.

[1] د. محمد زكي أبو عامر_ المرجع السابق_ صـ287.
[2] د. محمود نجيب حسني_ النيابة العامة ودورها في الدعوى الجنائية_ مرجع سابق_ صـ 12.
[3] د. مأمون محمد سلامة_ المرجع السابق_ ج1_ صـ 55.

ولذلك فإن النائب العام بصفته الرئيس الأعلى للنيابة العامة فإنه كثيراً ما يصدر تعليماته إلى النيابة العامة لإرشادها إلى ما يجب اتباعه في شأنها ، وتساعدهم على الفهم الصحيح للقواعد القانونية وترشدهم إلى ممارسة اختصاصهم على الوجه الصحيح.

إن الاختصاصات الذاتية للنائب العام لا تجوز ممارستها من غيره من أعضاء النيابة العامة إلا بتفويض من النائب العام، أو من يخوله القانون ذلك.

المحامي العام بمحكمة الاستئناف يتمتع بجميع الاختصاصات العادية والذاتية التي يتمتع بها النائب العام ماعدا اختصاص النائب العام بندب رجال الشرطة للتحقيق ورفع الدعوى والتماس إعادة النظر فيجوز له اطعن بالاستئناف في الأحكام وأوامر سلطة التحقيق في الميعاد الطويل وله حق إلغاء الأمر الصادر من النيابة العامة في ظرف ثلاثة أشهر وذلك كله في نطاق اختصاصه المكاني المنحصر باختصاص محكمة الاستئناف التي يمارس اختصاصه في نطاقها بالشروط التي أوجبها القانون عند ممارسة هذا الاختصاص من قبل النائب العام[1].

مدى سلطة إشراف النائب العام على أعمال المحامي العام في دائرة اختصاصه :

يرى جانب من الفقه أن النائب العام ليس له اختصاص بإلغاء أمر أو إجراء باشره المحامي العام أو أقره؛ لأن المحامي العام في دائرة اختصاصه يتمتع بممارسة جميع الاختصاصات المقررة للنائب إلا ما استثني منها بقانون وليس له عليه من سلطة سوى الإشراف الإداري المحض[2].

والمحامي العام يباشر الاختصاصات الذاتية للنائب العام الممنوحة له بوصفه نائباً عاماً في دائرة اختصاصه فلا يجوز للنائب العام إلغاء هذا الإجراء، أما اختصاصات النيابة العامة العادية التي يباشرها أي من أعضاء النيابة العامة فيجوز للنائب العام إلغاؤها كما لو أنها صدرت من أي عضو آخر.

إن تخويل المحامي العام الاختصاصات الذاتية للنائب العام لا يَجُبُّ حق النائب العام في مباشرتها ما لم يباشرها المحامي العام أولاً.

فقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه : " فيما عدا الاختصاصات الاستثنائية التي خص بها القانون النائب العام وحده فيكون شأن المحامي العام شأن باقي أعضاء النيابة يخضع لإشراف النائب العام وهو لا يتحقق إلا إذا شمل الناحيتين القضائية والإدارية على السواء ومن ثم يكون قرار النائب

[1] د. مأمون محمد سلامة _ المرجع السابق _ صـ57.
[2] علي زكي العرابي_ المبادئ الأساسية في الإجراءات الجنائية_ ط1_ 1951م_ جـ1_ صـ 28.

العام بإلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة صحيحاً منتجاً لآثاره القانونية بالرغم من موافقة المحامي العام على أمر الحفظ "[1].

ويترتب على اعتبار النائب العام هو المختص أصلاً بتحريك الدعوى الجنائية ورفعها ومباشرتها فإن من عداه من أعضاء النيابة يباشرون اختصاصهم بوصفهم سلطة اتهام وكلاء عن النائب العام مما يستوجب خضوعهم لإشرافه القضائي والإداري والالتزام بما يصدر إليهم من تعليمات بهذا الخصوص ولا يجوز لهم العمل على خلافها وإلا خرجوا عن نطاق الوكالة الممنوحة لهم وأصبح عملهم قابلاً للإبطال.

وبناءً على ذلك فلا يجوز لعضو النيابة أن يصدر أمراً بألا وجه لإقامة الدعوى خلافاً لأمر النائب العام بإقامتها ولا يجوز له رفعها خلافاً لتعليماته بحفظها.

كما لا يجوز لعضو النيابة أن يقرر الطعن في حكم أقر النائب العام عدم الطعن فيه، إذ الخروج عن حدود الوكالة يفقد الوكيل سند اختصاصه.

كل عمل من أعمال الاتهام السالف بيانها يباشره عضو النيابة بوصفه سلطة اتهام يجب أن يخضع فيه لتعليمات النائب ولا يجوز له مخالفتها وإلا كان العمل باطلاً لتجرد مُبَاشِرِه من سنده القانوني[2]ويترتب على ذلك مساءلته التأديبية إذا توافرت شروطها.

أما ما يبديه عضو النيابة من أقوال شفهية أمام القضاء بوصفه سلطة اتهام فالقاعدة المستقرة أن لا سلطان للنائب العام عليه في ذلك فله أن يبدي ما يمليه عليه ضميره ويتفق مع قناعته ويرى أنه يوافق صحيح القانون ويهدي إلى تحقيق العدالة حتى ولو خالف ذلك رأي رؤسائه وعلى المحكمة أن تقدر قيمته القانونية ويعبر عن ذلك بالقول المشهور (إذا كان القلم مقيداً فاللسان طليق) وبناءً على ذلك يجوز له أن يتخذ من المواقف ما يراه مناسباً مع تطور الدعوى، فإذا ثبت لديه أن أدلة الإثبات تهاوت امام أدلة النفي جاز له أن يفوض الرأي للمحكمة أو أن يطلب الحكم بالبراءة أو يطلب تأجيل الدعوى إلى أجل غبر مسمى إذا توافر موجب ذلك، ولا تجوز مساءلته تأديبياً عن ذلك ، ولكن ذلك لا يمنع النيابة العامة من الطعن في الحكم إذا توافرت موجباته ولا يمكن الاحتجاج عليها لأنه قد حكم لها بطلباتها .

[1] نقض جنائي مصري جلسة 11/18/ 1958م_ مجموعة أحكام النقض_ س9 رقم 231 صـ 942.
[2] د. محمود نجيب حسني _ المقال_ المرجع السابق_ صـ 22.

الخاتمة

بوقوع الجريمة ينشأ للجميع حق في مقاضاة المتهم ومعاقبته وقد أناط المجتمع هذا الاختصاص بهيئة النيابة العامة وأسند لها حق مباشرة الدعوى أمام القضاء نيابة عن المجتمع ولذلك فهي صاحبة الاختصاص الأصيل بمباشرة الدعوى العمومية أمام القضاء وقد حدد القانون ممارسة هذا الاختصاص في النائب العام يمارسه بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة بحكم وكالتهم عنه وكالة قانونية مفترضة وفقاً لأحكام التشريعات النافذة، وهذا ما أخذت به جميع التشريعات التي تأخذ بنظام النيابة العامة.

وحيث إن النيابة العامة تمارس اختصاصها بمباشرة الدعوى أمام القضاء بوصفها وكيلاً عن النائب العام فيجب على أعضائها الالتزام بتعليماته وتنفيذ أوامره ولا يجوز لهم الخروج وإلا كان الإجراء باطلا أو غير مقبول، ويستثنى من ذلك حرية عضو النيابة في تقديم ما يعن له من طلبات ودفوع أمام محكمة الموضوع إعمالاً لمبدإ إذا كان القلم مقيداً فاللسان طليق.

والفقه العربي يجمع على أن اختصاص النيابة العامة بمباشرة الدعوى اختصاص أصيل ولا خلاف عليه، فالنيابة العامة لا تعتبر خصماً بقدر ما تعتبر عوناً للقضاء على الوصول إلى الحقيقة الواقعية والقانونية فهي خصم شريف غايته تطبيق صحيح القانون لا إدانة البريء.

أما التحقيق الابتدائي فباعتباره عملاً قضائياً فلا مناص من إسناده إلى السلطة القضائية لحيادها ونزاهتها وخبرتها واستقلالها؛ ولذلك أسندته بعض التشريعات إلى القضاء الجالس منها القانون المغربي والقانون التونسي والقانون الجزائري والقانون السوري والقانون اللبناني والقانون العراقي.

أما القانون الليبي فقد أناط هذا الاختصاص بالنيابة العامة أسوة بالقانون المصري، لما تتمتع به النيابة العامة في القانون الليبي من استقلال وحيدة وفقاً لأحكام التشريعات النافذة فهي إحدى الهيئات القضائية تتمتع بما يتمتع به القضاء الجالس من استقلال وحياد وحصانة فهي منبتة الصلة بالسلامة التشريعية والسلطة التنفيذية فلا تبعية لها لوزير العدل لا إدارياً ولا قضائياً وإنما يتبع مجلس القضاء الأعلى الذي يعتبر أعلى سلطة قضائية والذي يشكل من أعضاء الهيئات القضائية، أما تبعيتها للنائب العام فتنحصر في بعض إجراءات الاتهام دون التحقيق الابتدائي الذي يباشره عضو النيابة العامة بوصفه أصيلاً لا وكيلاً عن النائب العام ولذلك لا يجب التزامه بما يصدر إليه من تعليمات بخصوص التحقيق الابتدائي.

إن النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون الليبي تتمتع باستقلال لا تتمتع به النيابة العامة في التشريعات الأخرى لتبعيتها للسلطة التنفيذية.

وحيث أن عضو النيابة العامة في القانون الليبي يتمتع بما يتمتع به القاضي الجالس من استقلال وحيدة فلا ضير من منحه الاختصاص بالتحقيق الابتدائي إضافة إلى اختصاصه بالاتهام.

إن بعض أعضاء النيابة العامة قد يكونون أقل خبرة من القضاة بحكم أقدميتهم لذلك نهيب بالنائب العام إصدار كتاب يتضمن تعليماته الدورية وإرشاده النيابة العامة إلى الأسلوب الصحيح عند مباشرتهم لاختصاصاتهم، وإعانتهم على فهم نصوص القانون وتكوين ملكتهم القانونية.

وتأكيدا لحياد النيابة العامة عند مباشرتها التحقيق الابتدائي نقترح تقسيم أعضاء النيابة بالنيابة الكلية إلى فريقين يختص أحدهما بالتحقيق الابتدائي والآخر بمباشرة الدعوى أمام المحاكم المختصة، وهذا الأمر ليس غريباً؛ فأعضاء النيابة العامة بمكتب المحامي العام منهم من يمارس التحقيق ومنهم من يبار الدعوى أمام دوائر محاكم الجنايات، وأغلب القضايا يتم تحقيقها من قبل أعضاء النيابة الجزئية، ما يؤكد أن النيابة العامة في الغالب الأعم يباشر بعض أعضائها التحقيق ويباشر الآخرون الدعوى أمام المحاكم، وبذلك نتفادى الانتقاد الموجه لنظام الجمع بين سلطتي التحقيق الابتدائي والاتهام في يد سلطة واحدة.

والله ولي التوفيق

المراجع

1_ د. أحمد فتحي سرور_ الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية_ منشورات مجلة القضاء_ 1980م.

2_ د. رؤوف عبيد_ مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري_ ط 14 _ 1982م_ دار الجيل للطباعة .

3_ د. عزت الدسوقي _ قيود الدعوى الجنائية بين النظرية والتطبيق_ رسالة دكتوراه_ جامعة القاهرة_ 1986م

3_ علي زكي العرابي_ المبادئ الأساسية في الإجراءات الجنائية_ ط1_ 1951م.

4_ د. علي محمد جعفر_ مبادئ المحاكمات الجزائية_ ط1_ 1994م_ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع_ بيروت.

5_ د. عوض محمد عوض المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية_ط1_1999م_ دار المطبوعات الجامعية_ الإسكندرية.

6_ د. مأمون محمد سلامة_ الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي_ ط2_ 2000م_ منشورات المكتبة الجامعة_ الزاوية.

7_ د. محمد إبراهيم زيد_ تنظيم الإجراءات الجزائية في التشريعات العربية_ ج2_ ط1_ 1990م_ المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.

8_ د. محمود محمود مصطفى_ شرح قانون الإجراءات الجنائية _ط 12_ 1988م_ دار النهضة العربية _ القاهرة.

9_ د. محمود نجيب حسني _ النيابة العامة ودورها في الدعوى الجنائية _ مجلة إدارة قضايا الحكومة _ العدد1_ السنة 13 يناير_ مارس 1969م.

10_ د. محمود نجيب حسني_ شرح قانون الإجراءات الجنائية_ ط 2_ 1988م_ دار النهضة العربية_ القاهرة.

11_ د. محمد زكي أبو عامر_ الإجراءات الجنائية_ 1994م_ منشأة المعارف بالإسكندرية.

12_ د. نيازي محمد حتاته_ شرح الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي_ ط1_ 1980م_ منشورات جامعة قاريونس.

التباين المكاني للخدمات الصحية العامة في شرق ليبيا " دراسة في جغرافية الخدمات "

د . ميلاد محمد عمر عبدالعزيز – كلية الآداب – جامعة بني وليد

مقدمة :-

تعد الخدمات الصحية إحدى أهم الخدمات الضرورية المقدمة للسكان ، كونها تعكس مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ، وهي تكتسب أهمية خاصة في سياسات الدول النامية لارتباطها الوثيق بالتنمية والتخطيط التنموي ، اللذيْنِ يعملان للنهوض بمستوى الأفراد والجماعات على كافة الصعد ، وذلك لأن الخدمات الصحية تعكس التطور الذي وصل إليه المجتمع وتعكس قدرة الدولة في الوصول إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، لذا حظى هذا الجانب من الخدمات باهتمام الدولة الليبية فأنشأت المستشفيات والمراكز الصحية للرفع من المستوى الصحي لسكانها أُسوة بدول العالم ، والذي تختلف دوله في استراتيجية توفير الخدمات الصحية المختلفة لمواطنيها ، إذ أن هناك تباين مكاني في توزيع تلك الخدمات بين أقاليم تلك الدول ، وليبيا ليست استثناءً في ذلك ، وبالتالي فإن الخدمات الصحية تنتشر في كل أقاليمها ومراكزها العمرانية رغم اختلاف أحجام هذه الأقاليم من حيث المساحة وعدد السكان ، إن تطور الخدمات الصحية في ليبيا وبالأخص من حيث الكم أصبح واقعاً ملموساً، إلا أن هذه الخدمات لا تحقق أهدافها المرجوة منها إلا من خلال التوزيع الجغرافي الذي يتلائم وعدد السكان سواء كان في المناطق الحضرية (المدن) أو في الريف .

ونظراً لأهمية الخدمات الصحية وما تقدمه من رعاية صحية للمواطنين من مرحلة ما قبل الولادة إلى آخر العمر ، جاءت هذه الدراسة لمعرفة التباين المكاني للخدمات الصحية العامة في مدن وأرياف شرق ليبيا من حيث المكونات المادية (المرافق الصحية) والمكونات البشرية (قوة العمل) ومدى ملائمة هذا التوزيع لسكان المنطقة ، ومدى كفاءة هذه الخدمات وفقا للمعايير الصحية المحلية والدولية .

مشكلة الدراسة :-

تتمحور مشكلة الدراسة في الآتي .

1- ما واقع التوزيع المكاني للخدمات الصحية في شرق ليبيا ؟

2- هل يوجد توازن بين نسب تركز السكان ونسب تركز المكونات الصحية المادية والبشرية في بلديات منطقة الدراسة ؟

3- هل تتباين مؤشرات كفاءة الخدمات الصحية من بلدية إلى أخرى في منطقة الدراسة ؟

أهمية الدراسة :-

تنبثق أهمية الدراسة من كونها تبحث في مجال مهم بالنسبة للسكان وهو مجال الخدمات الصحية في إطار ما تدرسه جغرافية الخدمات ، وتستمد أهميتها من حيث كون الخدمات الصحية من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها حياة السكان وتدور حولها عمليات التنمية الاجتماعية .

أهداف الدراسة :-

تتحدد أهداف الدراسة في التالي :

1- التعرف على التفاوت في نسب تركز السكان بين بلديات منطقة الدراسة

2- الكشف عن مدى التباين في أحجام المكونات المادية للخدمات الصحية في المنطقة.

3- معرفة التباين في المكونات البشرية (قوة العمل) العاملة في المرافق الصحية داخل منطقة الدراسة .

4- التعرف على مدى التباين في كفاءة مؤشرات الخدمات الصحية المختلفة بين بلديات منطقة الدراسة .

فرضيات الدراسة :-

1- هناك تباين في التوزيع المكاني لعدد وحجم المكونات المادية والقوة العاملة في مجال الخدمات الصحية .

2- هناك تباين في كفاءة مؤشرات الخدمات الصحية بين بلديات منطقة الدراسة .

منهجية الدراسة :-

استخدم الباحث المنهج الاقليمي لتحديد منطقة الدراسة في اطار منطقة شرق ليبيا ، كما استخدم المنهج الأصولي في دراسة الخدمات الصحية في ضوء جغرافية الخدمات ، كما استخدم كذلك الأسلوب الكمي في استخراج نسب تركز السكان وتركز الخدمات الصحية المختلفة لتوضيح حجم التباين المكاني لها بين بلديات منطقة الدراسة .

منطقة الدراسة :-

تقع منطقة الدراسة في شرق ليبيا وتمتد من أقصى الشمال الشرقي عند شواطئ ليبيا على البحر المتوسط إلى حدود ليبيا الجنوبية مع السودان وتشاد ، فيما يحدها من الشرق جمهورية مصر العربية أما من جهة الغرب فتحدها بلديات سرت والجفرة ومرزق ، وتبلغ مساحتها حوالي 694957 كم^2 ، وهي منطقة متنوعة التضاريس فبها مرتفعات الجبل الأخضر وهضبة البطنان وسهل المرج ومنخفضات الواحات والكفرة ، وبحكم موقعها الفلكي والذي يقع بين خطي طول 40- 18 ^{O} و 00- 25^{O} شرقاً وبين دائرتي عرض 30- 19^{O} و 56- 32 ^{O} شمالاً ، ووفقاً لموقعها من دوائر العرض فإن مُناخها يتدرج من مُناخ البحر المتوسط في الشمال إلى المُناخ شبه الجاف في المناطق المتاخمة

لمُناخ البحر المتوسط إلى المُناخ الصحراوي بكل معانيه في الجزء الأوسط والجنوبي من المنطقة ، وبالتالي فإن الظروف الصحراوية هي السائدة في جزء كبير جداً من منطقة الدراسة ، إلا أن شمال المنطقة الواقع تحت تأثير مُناخ البحر المتوسط وخاصة في مرتفعات الجبل الأخضر تحظى بكمية كبيرة من مياه الأمطار في فصل الشتاء ، وبصفة عامة فإن أغلب أرجاء منطقة الدراسة ترتفع فيها درجة الحرارة في فصل الصيف وتكون مائلة للبرودة في فصل الشتاء ، أما الأمطار فهي شتوية من النوع الإعصاري وتتميز بعدم انتظام موعد سقوطها وتذبذب كمياتها من سنة إلى أخرى .

يبلغ عدد سكان منطقة الدراسة 1491495 نسمة سنة 2012 م ويشكلون ما نسبته 28 % من سكان ليبيا ، تقسم منطقة الدراسة إداريا إلى سبع بلديات هي : بلدية البطنان وبلدية درنه وبلدية الجبل الأخضر وبلدية المرج وبلدية بنغازي وبلدية الواحات وبلدية الكفرة والخريطة رقم (1) توضح توزيع هذه البلديات في إقليم منطقة الدراسة ، فيما يوضح الجدول (1) عدد سكان هذه البلديات ونسبها من إجمالي سكان المنطقة .

الخريطة 1 : الموقع الجغرافي والفلكي والتقسيم الإداري لمنطقة الدراسة .

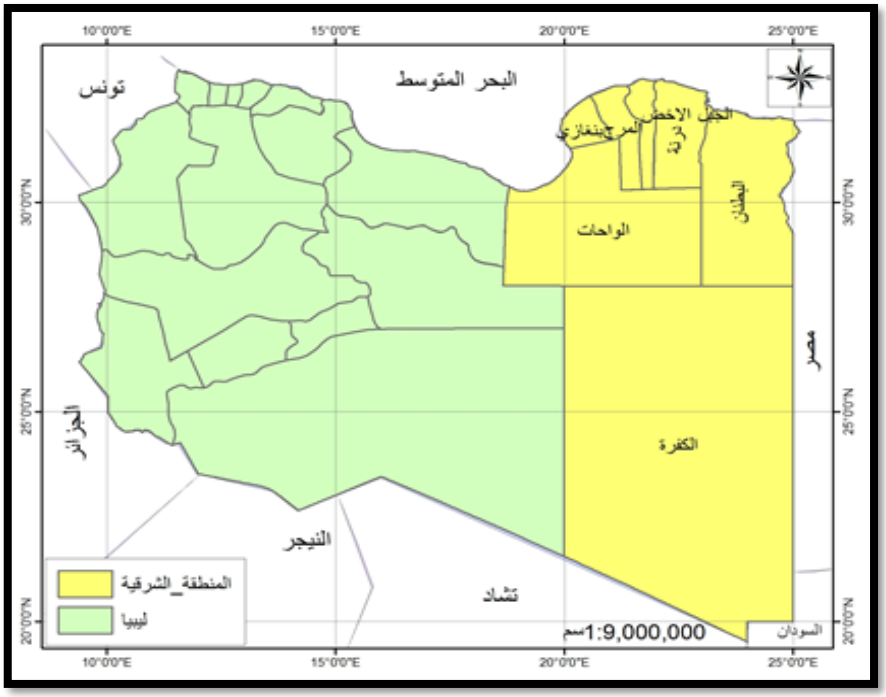

المصدر: دولة ليبيا ، الهيئة العامة للمعلومات ، أطلس الإحصائيات الحيوية 2006 م ، ص 10 .

الجدول 1: عدد سكان البلديات ونسبهم من إجمالي المنطقة حسب المسح الوطني للسكان 2012 م

البلدية	عدد السكان 2012	% من إجمالي منطقة الدراسة
البطنان	164510	11
درنة	164440	11
الجبل الأخضر	209978	14.1
المرج	190001	12.7
بنغازي	562067	37.7
الواحات	165184	11.1
الكفرة	35315	2.4
المجموع	1491495	100

المصدر: دولة ليبيا ، وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للمسح الوطني للسكان لسنة 2012 م ، ص 1.

مفهوم الخدمات الصحية :

تعرف الصحة وفقاً لمنظمة الصحة العالمية على أنها حالة من الكفاية البدنية والعقلية والاجتماعية ، وليست مجرد عجز أو خلو من الأمراض [1] . أما الخدمات الصحية فتشمل كافة الخدمات المقدمة للوقاية من أخطار الأمراض وما يعتري ذلك من متطلبات إدارية وفنية وطبيّة تساهم في الوقاية من المرض ، وهي مسؤولية تقع على عاتق المؤسسات الصحية المختلفة كالمستشفيات والمراكز الصحية وغيرها . وتعتبر الخدمات الصحية إحدى الظواهر الجغرافية التي تُتخذْ مواقعها بخصائص توزيعية معينة ، كما ترتبط بعلاقات مكانية عديدة ومتنوعة مع الظواهر الجغرافية الأخرى [2] .

وتتمثل الخدمات الصحية في جميع الأنشطة التي تعمل على الاهتمام بصحة الإنسان وتحافظ على سلامته ، ويتم ذلك عن طريق ثلاثة أوجه من الخدمات الصحية هي :

1- الخدمات الصحية الوقائية والتي تهتم بمنع حدوث الأمراض والعمل على الوقاية منها .
2- الخدمات الصحية العلاجية والتي تهتم بعلاج الأمراض في حال وقوعها .
3- الخدمات التأهيلية وتتمثل في خدمات الأشعة والتحاليل والعمليات الجراحية والعلاج الطبيعي، وهي خدمات يتطلبها استكمال التخلص من آثار المرض .

[1] زين الدين حسن بدران ، و أيمن سليمان ، الرعاية الصحة الأولية ، دار المسيرة ، للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009، ص 13 .
[2] أحمد البدوي محمد الشريعي ، دراسات في جغرافية العمران ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1995 ، ص 103 .

أهمية الخدمات الصحية :-

للخدمات الصحية أهمية كبرى على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهي حاجة أساسية لكل فرد من أفراد المجتمع حضراً وريفاً رجالاً ونساءً وأطفالاً لما لهذه الخدمات من انعكاسات ايجابية من الناحية الإنسانية والانتاجية ، فالخدمات الصحية الجيدة تؤدي إلى زيادة إنتاجية الأفراد العاملين ، وعلى العكس من ذلك فإن تخلف الخدمات الصحية وانخفاض المستوى الصحي له آثار سلبية على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب انخفاض إنتاجية العاملين وازدياد حالات التقاعد المبكر بسبب العجز والأمراض المزمنة [1] .

مكونات الخدمات الصحية .

تتعدد مكونات الخدمات الصحية تبعاً لدرجة تطور القطاع الصحي في المجتمع وتبعاً لدرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي ذاته وهي ترتبط عموما بتاريخ الدولة ونظامها الاقتصادي ودور كل من القطاعين الخاص والعام [2] . وتهتم الدراسات المكانية بدراسة التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية من خلال بعدين يرتبط الأول بالإمكانيات المادية المتعلقة بالمنشئات الصحية ، ويرتبط الآخر بالإمكانيات البشرية المتعلقة بقوة العمل في المجال الصحي [3] . تنتشر هذه المكونات في منطقة الدراسة أينما تتواجد التجمعات السكانية سواءً كانت مراكز عمرانية كبيرة (المدن) أو مناطق ريفية على إختلاف مساحتها وعدد سكانها ، وتتحدد مكونات الخدمات الصحية في المنطقة في التالي :

أولاً : الإمكانيات المادية (المرافق الصحية) :-

وهي تأخذ عدة أنواع وتعمل بشكل متدرج ، وتختلف الخدمات الصحية التي تقدمها هذه المرافق تبعا لدرجتها ، تبدأ من وحدات الرعاية الصحية الأولية وصولاً إلى المستشفيات التخصصية، وهذه الأنواع هي :

1- المستشفيات :-

عَرفتْ منظمة الصحة العالمية ، المستشفى بأنه ، جزء أساسي من نظام اجتماعي صحي وظيفته تقديم الرعاية الصحية الكاملة للسكان وتشمل الرعاية الصحية الرعاية الوقائية والعلاجية وخدمات العيادات الخاصة ، كما يكفل المستشفى للمريض مأوى يتلقى فيه الرعاية الطبية ، وأحيانا يُعتمد المستشفى مركزاً لتدريب العاملين في المجالات الصحية [4] . وتعد المستشفيات من المؤسسات

[1] ممدوح شعبان الدبس ، جغرافية الخدمات ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 2006 ، ص 111 .

[2] عبدالعزيز طريح شرف ، البيئة وصحة الإنسان في الجغرافيا الطبية ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، ص 37.

[3] محمد نور الدين السبعاوي ، الجغرافيا الطبية – مناهج وأساليب التطبيق ، المنيا ، 1979 ، ص 213 .

[4] فريد راغب النجار ، ادارة الاعمال في الانظمة الطبية والصحية ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1976 ، ص 149 .

الصحية التي يتوفر بها كل أنواع العلاج وتتوفر فيها صالات للعمليات ومختبرات للتحاليل وعدد من أطباء الاختصاص والممرضين [1] . كما أن خدماتها متاحة طوال اليوم ، ومن ثم فإن الحاجة إلى خدماتها أشد بالمقارنة مع غيرها من الخدمات الصحية الأخرى . وتقسم المستشفيات في منطقة الدراسة إلى أربعة أنواع وهي : المستشفيات التخصصية والمستشفيات المركزية والمستشفيات العامة والمستشفيات القروية ، ويكمن ان تؤخذ أعداد المستشفيات كمؤشر صحي مهم إذ أن زيادة أعدادها إشارة لارتفاع مستوى الخدمات الصحية وأن قِلتها دليل على تواضع مستوى الخدمات الصحية . تضم منطقة الدراسة سنة 2014 م عدد (34) مستشفى تشكل ما نسبته 35 % من إجمالي المستشفيات في ليبيا . منها (11) مستشفى تخصصي و (6) مستشفيات مركزية و(4) مستشفيات عامة و (13) مستشفى قروي . والجدول (2) يوضح توزيعها على البلديات .

الجدول 2 : توزيع المكونات المادية (المرافق الصحية) على البلديات

البلدية	المستشفيات					عدد الأَسِرّة	المراكز والوحدات الصحية		
	تخصصي	مركزي	عام	قروي	المجموع		عيادات مجمعة	مراكز صحية	وحدات رعاية
البطنان	0	0	1	2	3	540	1	18	46
درنة	0	1	0	2	3	632	2	41	13
الجبل الأخضر	1	1	0	2	4	752	3	17	40
المرج	0	0	1	3	4	615	0	37	33
بنغازي	10	3	0	2	15	3645	6	27	41
الواحات	0	1	1	1	3	402	1	25	21
الكفرة	0	0	1	1	2	180	0	9	7
المجموع	11	6	4	13	34	7666	13	174	201

المصدر : ليبيا ، اللجنة الشعبية العامة للصحة والبيئة ، مركز المعلومات والتوثيق ، التقرير الاحصائي السنوي 2008، ص 47 .

2- العيادات المجمعة :-

تأتي في المرتبة التالية للمستشفيات وتعتبر مركزاً للإسعاف السريع ومركزاً للإنعاش ، ويكون العمل فيها على مدى 24 ساعة ، حيث تتولى تقديم كآفة أنواع الرعاية الصحية دون الإيواء بما في ذلك تشخيص الأمراض ورعاية الأُمومة والطفولة وشؤون الصحة المدرسية ، وهي عيادة خارجية

[1] خلف حسن الدليمي ، تخطط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية ، اسس – معايير – تقنيات ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 150 .

للمستشفى مرتبطة بجميع أقسامه [1] . ويوجد بمنطقة الدراسة كما بالجدول (2) عدد (13) عيادة مجمعة ، حسب الكتيب الإحصائي لسنة 2014 م ، الصادر عن مصلحة الإحصاء والتعداد.

3- المراكز الصحية :-

تأتي المراكز الصحية في المرتبة الثالثة بعد المستشفيات والعيادات المجمعة ، وتنتشر مكانياً بصورة أوسع من المستشفيات والعيادات المجمعة الأعلى منها مرتبة في سلم مؤسسات الخدمات الصحية ، وتقدم المراكز الصحية خدماتها لقطاع كبير من السكان ، بما لا يتجاوز منتصف اليوم أي حوالي سبع ساعات يومياً من بداية النهار . يوجد داخل الحدود الإدارية للمنطقة عدد (174) مركزاً صحياً .

4- وحدات الرعاية الصحية الأولية :-

تعد هذه الوحدات أقل مستوى في سلم الخدمات الصحية كونها نواة الجهاز الطبي ، حيث إنها في متناول الفرد وتقدم خدماتها عادة لعدد محدود من الأفراد لا يتعدى خمسة آلاف نسمة ، ولها دور أساسي في خدمة تعزيز صحة السكان كما أن توافر وحدات الرعاية الصحية لا يتطلب معدات وأجهزة متطورة ، وهي تزار أُسبوعيا من قبل طبيب يتواجد في أقرب وحدة صحية تعمل بشكل يومي . يوجد عدد (201) وحدة رعاية صحية أولية داخل حدود منطقة الدراسة منها 8 للحجر الصحي و7 وحدات رعاية صحية (أ) وعدد 178 وحدة رعاية صحية (ب) و 8 وحدات رعاية صحية (ج) .

5- الأَسِرَّة :-

هي أداة خدمية يتم توفيرها لغرض مكوث المريض في المستشفى لأغراض التشخيص والعلاج، بلغ عدد الأَسِرَّة في منطقة الدراسة (6766) سريراً موزعة على كافة المؤسسات الصحية الإيوائية.

ثانياً : الإمكانيات البشرية (قوة العمل) .

المكون البشري ويتكون من الأطباء بمختلف تخصصاتهم والهيئة التمريضية المكملة لعمل الأطباء على إختلاف تخصصاتهم وخبراتهم بالإضافة إلى من يقع علي عاتقهم صرف الدواء وطرق استعماله (الصيادلة) .

1- الأطبـاء :-

وهم الأشخاص الذين يقومون بالكشف والتشخيص للحالات المرضية ومن ثم إعطاء العلاج المناسب ، وتتوقف نوعية الخدمة الصحية على عدد الأطباء من ناحية ومستوى تأهيلهم العلمي

[1] ياراك وآخرون ، الموجز في طب المجتمع ، (ترجمة) الزروق مصباح الهوني و سالم الحضيري ، منشورات مجمع الفاتح للجامعات ، طرابلس ، 1989 ، ص 410 .

والتقني من ناحية أخرى ، إضافة إلى التسهيلات المتاحة لهم في الوحدات العلاجية التي يقومون بالإشراف عليها [1] . يبلغ عدد الأطباء في المنطقة (753) طبيباً يشكلون ما نسبته 29 % من الأطباء العاملين في ليبيا يتوزعون على كافة المرافق الصحية بشرق ليبيا . كما يوجد كذلك عدد (339) طبيباً للأسنان .

الجدول 3 : توزيع المكون البشري (قوة العمل) على البلديات .

البلدية	القوة العاملة بالمرافق الصحية					
	الأطباء	أطباء الاسنان	الممرضين	الصيادلة	الفنيين	إداريين وخدمات
البطنان	56	4	2961	5	380	1620
درنة	119	44	1394	41	687	1769
الجبل الأخضر	42	24	969	13	897	1388
المرج	51	25	989	14	361	1214
بنغازي	413	219	1000	40	884	629
الواحات	62	20	806	10	316	913
الكفرة	10	3	217	10	97	225
المجموع	753	339	8336	133	3622	7758

المصدر : ليبيا ، اللجنة الشعبية العامة للصحة والبيئة ، مركز المعلومات والتوثيق ، التقرير الاحصائي السنوي 2008 م ، ص 96 .

2- هيئة التمريض :-

وهم المشاركون للأطباء في العملية العلاجية وفي الإدارة الفنية ، وتتألف هيئة التمريض من فئات مختلفة الخبرة تشارك في الرعاية الصحية للمرضى ، وتتوقف نوعية الخدمات العلاجية المقدمة للمرضى على مستوى هيئة التمريض المتاحة [2] . وتضم منطقة الدراسة عدد (8336) عاملاً في مجال التمريض موزعين على كافة المؤسسات الصحية ، كما هو موضح بالجدول (3).

[1] فتحي محمد مصيلحي ، جغرافية الخدمات – الاطار النظري وتجارب عربية ، منشورات جامعة المنوفية ، 2001 ، ص 437.
[2] نفس المرجع السابق ، ص 438 .

3- الصيادلة :-

الصيدلية هي المكان الذي يصرف فيه الدواء بناء على وصفة طبية محررة من الطبيب ، و الصيدلاني هو الشخص الذي يقوم بصرف الدواء وتقديمه للمرضي وتوضيح كيفية استعماله من خلال تبيان الفترة الزمنية بين كل جرعة وأخرى وعدد مرات تناول الدواء ، ويوجد في منطقة الدراسة عدد (133) صيدلانياً .

كما توجد فئات أخرى مساندة للأطباء والصيادلة والممرضين في عملية الخدمات الصحية، وأبرزهم الكيميائيون وفنيو المختبرات وأخصائيو التصوير بمختلف أنواعه ، ويبلغ عددهم 3622 عاملاً، بالإضافة إلى كادر من الإداريين العاملين في المرافق الصحية بمختلف أحجامها وتخصصاتها يبلغ عددهم 7758 عاملاً في مجال الإدارة والخدمات المكملة .

التباين المكاني للمرافق الصحية وقوة العمل في منطقة الدراسة .

إن سوء التوزيع المكاني للخدمات الصحية يعد من أهم المشكلات التي تواجه عملية التخطيط للخدمات الصحية ، ففي الغالب تتركز المرافق الصحية والكوادر الطبية في المدن الكبيرة والعواصم وتقل أعدادها بشكل كبير في المدن الصغيرة والأرياف ، وبالتالي يفترض توزيع الخدمات الصحية حسب نسب تركز السكان ما أمكن .

ولإبراز التباين المكاني للإمكانيات المادية والبشرية تم الاعتماد على مقارنة كل مكون من مكونات الخدمات الصحية بنسبة تركز السكان في كل بلدية ، وأن أي تغير بالزيادة أو النقصان في نسبة تركز أي مكون من المكونات الخدمات الصحية في أي بلدية مقارنة بنسب تركز السكان لا يعني بالضرورة تحقيق وضعٍ خدميٍ أفضل والعكس صحيح ، وإنما لمعرفة التباين المكاني لهذه المكونات مقارنة بنسبة تركز السكان في كل بلدية . وفيما يلي عرض لتوزيع لهذه الإمكانيات مقارنة بنسبة تركز السكان .

أولاً : توزيع الإمكانيات المادية (المرافق الصحية) :-

وتشمل المستشفيات على اختلاف أنواعها والأسِرَّة والعيادات المجمعة والمراكز الصحية ووحدات الرعاية الصحية الأولية .

1- المستشفيات .

من بيانات الجدول (4) الذي يوضح توزيع المرافق الصحية في بلديات منطقة شرق ليبيا حسب نسبة التركز يستنتج ما يلي :

- هناك بلديتان تزيد فيهما نسبة تركز المستشفيات عن نسبة تركز السكان وهن (بلدية بنغازي وبلدية الكفرة) ويرجع السبب في ذلك أن بنغازي وحدها تضم أكثر من 37 % من إجمالي المستشفيات في المنطقة باعتبارها عاصمة الإقليم إذ يتركز بها أكثر من 90 % من جملة المستشفيات التخصصية ، أما بلدية الكفرة فسبب زيادة نسبة تركز المستشفيات يرجع إلى قلة عدد السكان .
- تقل نسبة تركز المستشفيات عن نسبة تركز السكان في بلديتين هما بلدية الجبل الأخضر وبلدية المرج .
- تتساوى ثلاث بلديات في نسبة تركز المستشفيات وهي 8.8 % ونسبة تركز السكان 11% ويرجع سبب التساوي إلى الفارق البسيط في عدد السكان ووجود ثلاث مستشفيات في كل منها وهي بلديات (البطنان – درنه – الواحات) .

الجدول 4 : توزيع المرافق الصحية حسب نسبة التركز في بلديات منطقة الدراسة

البلدية	عدد السكان	% من إجمالي المنطقة	المستشفيات				مجموع المستشفيات	الأسرّة	عيادة مجمعة	مركز صحي	وحدة رعاية صحية
			تخصصي	مركزي	عام	قروي					
البطنان	164510	11	0.0	0.0	25.0	15.4	8.8	6.7	7.7	10.3	22.9
درنة	164440	11	0.0	16.7	0.0	15.4	8.8	9.3	15.4	23.6	6.5
الجبل الأخضر	209978	14.1	9.1	16.7	0.0	15.4	11.8	11.1	23.1	9.8	19.9
المرج	190001	12.7	0.0	0.0	25.0	23.0	11.8	9.1	0.0	21.3	16.4
بنغازي	562067	37.7	90.9	50.0	0.0	15.4	44.1	53.9	46.1	15.5	20.4
الواحات	165184	11.1	0.0	16.6	25.0	7.7	8.8	5.9	7.7	14.3	10.4
الكفرة	35315	2.4	0.0	0.0	25.0	7.7	5.9	2.7	0.0	5.2	3.5
المجموع	1491495	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجداول 1و2 .

❖ **عدد مستشفى تخصصي :**

من ملاحظة الجدول (4) نستخلص الآتي :

- بلدية بنغازي فقط تزيد فيها نسبة تركز المستشفيات التخصصية عن نسبة تركز السكان ، حيث يوجد بها 10 مستشفيات تخصصية .
- لا يظهر هذا النوع من المرافق الصحية في خمس بلديات من منطقة الدراسة وهي بلديات (البطنان – درنه – المرج – الواحات – الكفرة) .
- تقل نسبة تركز المستشفيات التخصصية عن نسبة تركز السكان في بلدية الجبل الأخضر بوجود مستشفى تخصصي واحد فقط ، وغالباً ما تظهر مواقع المستشفيات التخصصية في مواقع لا تتقيد بالكثافة السكانية وربما يكون للمُناخ الدور الأكبر في هذا التوزيع وخير مثال على ذلك مستشفى سوسة للأمراض الصدرية .

❖ **عدد مستشفى مركزي :**

يظهر هذا النوع من المستشفيات في المدن الكبيرة التي يزيد فيها عدد السكان عن 500 ألف نسمة وتضم هذه المستشفيات كل الخدمات الصحية التي يحتاجها المريض [1] .

من بيانات الجدول (4) يستنتج ما يلي :

- تبرز أربع بلديات نسبة تركز المستشفيات المركزية فيها أكثر من نسبة تركز السكان وهي بلديات (درنة – الجبل الأخضر – بنغازي – الواحات) .
- تستحوذ بلدية بنغازي على 50 % من إجمالي المستشفيات المركزية في منطقة الدراسة ، وهذا دليل على سوء توزيع هذا النوع من المرافق الصحية في شرق ليبيا .
- لا وجود لهذا النوع من المرافق الصحية (المستشفيات المركزية) في بلديات (البطنان – المرج – الكفرة) .

❖ **عدد مستشفى عام :**

من خلال تتبع البيانات الواردة بالجدول (4) يستنبط الآتي :

- لا توجد في المنطقة بلديات تقل فيها نسبة تركز المستشفيات العامة عن نسبة تركز السكان
- هناك أربع بلديات سجلت فيها نسبة تركز المستشفيات العامة أعلى من نسبة تركز السكان وهي بلديات (البطنان – المرج – الواحات – الكفرة).

[1] مصطفى غيث حسن ، التباين المكاني للخدمات الصحية العامة في إقليم شمال غرب ليبيا ، مجلة القلعة ، مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الآداب والعلوم بمسلاته ، العدد التاسع يونيو 2018 م ، ص 529 .

- لا يظهر هذا النوع من المرافق الصحية (المستشفيات العامة) في بلديات (درنة – الجبل الأخضر – بنغازي) ويرجع السبب في ذلك لوجود مستشفى مركزي في كل من بلديتي درنه والجبل الأخضر ، ومستشفى تخصصي في الجبل الأخضر و10 مستشفيات تخصصية و3 مستشفيات مركزية في بلدية بنغازي .

❖ **عدد مستشفى قروي :**

- ترتفع نسبة تركز المستشفيات القروية على نسبة تركز السكان في خمس بلديات وهي (البطنان – درنة – الجبل الأخضر – المرج – الكفرة) .
- تنخفض نسبة تركز المستشفيات القروية عن نسب تركز السكان في كل من بلدية بنغازي باعتبارها المنطقة الحضرية الأولى في الإقليم ، ولتعدد أنواع المستشفيات الأخرى فيها ، وبلدية الواحات بسبب وجود مستشفى مركزي وآخر عام .

الخريطة 3 : التباين المكاني للمرافق الصحية في بلديات منطقة الدراسة .

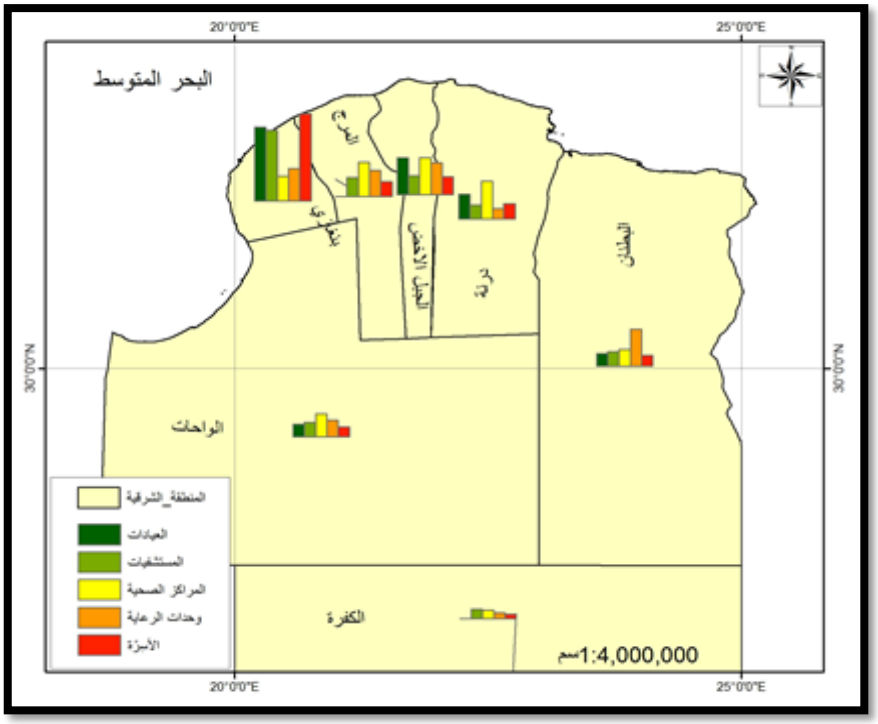

المصدر : من عمل الباحث استنادا الى بيانات الجدول رقم 4 . والخريطة رقم 1 .

2- الأَسِرَّة :-

من دراسة الجدول (4) يتبين الآتي :

- في بلدية الكفرة تقترب نسبة تركز الأَسِرَّة من نسبة تركز السكان بشكل كبير .
- تزيد نسبة تركز الأَسِرَّة في بلدية بنغازي عن نسبة تركز السكان بها ، ويرجع السبب في ذلك أن جل المرافق الصحية السريرية أُنشأت من أجل خدمة المرضى في كامل بلديات شرق ليبيا .
- خمس بلديات سجلت فيها نسبة تركز الأَسِرَّة أقل من نسبة تركز السكان وهذه البلديات هي (البطنان – درنة –الجبل الأخضر – المرج – الواحات) .

العيادات المجمعة :-

من استقراء الجدول (4) يلاحظ التالي :

- سجلت ثلاث بلديات نسبة تركز للعيادات المجمعة أكبر من نسبة تركز السكان وهي بلديات (درنة – الجبل الأخضر – بنغازي) .
- توجد بلديتان نسبة تركز العيادات المجمعة فيهما أقل من نسبة تركز السكان وهما بلدية البطنان وبلدية الواحات .
- يختفي وجود هذا النوع من المرافق الصحية في بلديتي المرج والكفرة .

4- المراكز الصحية :-

نستنتج من بينات الجدول (4) ما يلي:

- تقترب نسبة تركز المراكز الصحية من نسبة تركز السكان في بلدية البطنان .
- تزيد نسبة تركز المراكز الصحية عن نسبة تركز السكان في أربع بلديات هي (درنة – المرج –الواحات – الكفرة) ويرجع السبب في ذلك إلى كثرة المراكز الصحية نتيجة انتشار السكان .
- أربع بلديات سجلت فيها نسبة تركز المراكز الصحية أقل من نسبة تركز السكان وهي بلديات (البطنان – درنة – الجبل الأخضر – المرج – الواحات).
- تنخفض نسبة تركز المراكز الصحية عن نسبة تركز السكان في كل من بلديتي الجبل الأخضر وبنغازي ، نتيجة تعدد المرافق الصحية ذات الرتب الأعلى في سلم ترتيب المرافق الصحية في ليبيا .

5- وحدات الرعاية الصحية الأولية :-

من استقراء الجدول (4) يتضح التالي :

- تقترب نسبة تركز وحدات الرعاية الصحية الأولية من نسبة تركز السكان في بلديتي الواحات والكفرة .

- سجلت أربع بلديات نسبة تركز لوحدات الرعاية الصحية الأولية أكبر من نسبة تركز السكان وهي بلديات (البطنان – الجبل الأخضر – المرج – بنغازي) .
- بلدية درنه هي البلدية الوحيدة في منطقة الدراسة التي تنخفض فيها نسبة تركز وحدات الرعاية الصحية الأولية عن نسبة تركز السكان .

ثانياً : توزيع الإمكانيات البشرية (قوة العمل) :-

وتشمل الأطباء وهيئة التمريض والصيادلة والفنيين ، والجدول التالي يوضح توزيع قوة العمل في المرافق الصحية في منطقة الدراسة .

الجدول 5 : توزيع المكون البشري (قوة العمل) حسب نسبة التركز في بلديات منطقة الدراسة .

البلدية	عدد السكان	%	قوة العمل							
			الأطباء	%	الممرضين	%	الصيادلة	%	الفنيين	%
البطنان	164510	11	56	7.4	2961	35.5	5	3.8	380	10.5
درنة	164440	11	119	15.8	1394	16.7	41	30.8	687	19.0
الجبل الأخضر	209978	14.1	42	5.6	969	11.6	13	9.8	897	24.7
المرج	190001	12.7	51	6.8	989	11.9	14	10.5	361	10.0
بنغازي	562067	37.7	413	54.9	1000	12.0	40	30.1	884	24.4
الواحات	165184	11.1	62	8.2	806	9.7	10	7.5	316	8.7
الكفرة	35315	2.4	10	1.3	217	2.6	10	7.5	97	2.7
المجموع	1491495	100	753	100	8336	100	133	100	3622	100

المصدر : من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول 1 و 3 .

1- الأطباء .

من دراسة بيانات الجدول (5) يتضح الآتي :

- بلديتا درنة وبنغازي ترتفع فيهما نسبة تركز الأطباء عن نسبة تركز السكان ، بسبب كثرة المرافق الصحية في بلدية بنغازي ، وارتفاع عدد الأطباء في بلدية درنة بشكل ملحوظ حيث يوجد بها 119 طبيباً وهو أكثر من عدد الأطباء في بلدتي البطنان والواحات مجتمعين ، مع العلم بأن نسب تركز السكان في البلديات الثلاث متساوية .
- سجلت في خمس بلديات نسبة تركز أقل للأطباء مقارنة بنسبة تركز السكان وهي (البطنان – الجبل الأخضر –المرج – الواحات – الكفرة) .

- بلدية بنغازي تستحوذ وحدها على أكثر من نصف عدد الأطباء في منطقة الدراسة مما يعني تركز قوة العمل من الاطباء في بلديات دون غيرها .

الخريطة 3 : التباين المكاني لقوة العمل في بلديات منطقة الدراسة .

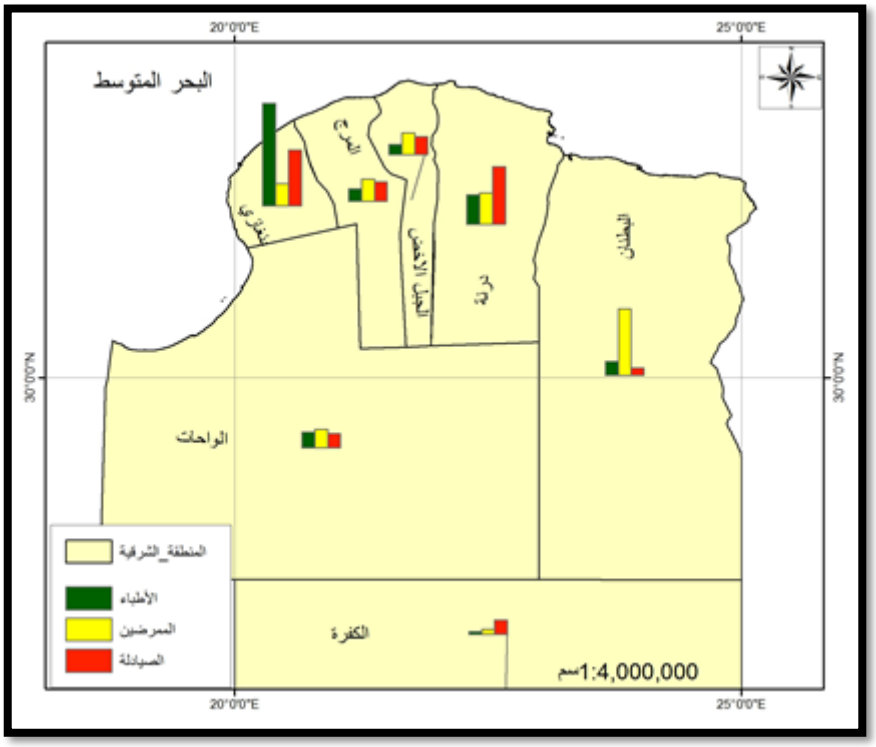

المصدر من عمل الباحث استنادا الى بيانات الجدول 5 . والخريطة رقم 1 .

2- هيئة التمريض :-

من استقراء ماورد من بيانات في الجدول (5) يستنتج التالي :

- تقترب نسبة تركز هيئة التمريض من نسبة تركز السكان في بلدية الكفرة .
- سجلت بلديتا البطنان ودرنة نسبة تركز لهيئة التمريض أعلى من نسبة تركز السكان في كل منهما .
- تنخفض نسبة تركز هيئة التمريض مقارنة بنسبة تركز السكان في بلديات (الجبل الأخضر – المرج – بنغازي – الواحات) .

3- الصيادلة :-

يلاحظ من بيانات الجدول (5) الآتي :

- هناك بلديتان ترتفع فيها نسبة تركز الصيادلة عن نسبة تركز السكان وهما (درنة – الكفرة)
- أما باقي البلديات فنتخفض فيها نسبة تركز الصيادلة عن نسبة تركز السكان .

4 – الفنيين :

من استطلاع بيانات وأرقام الجدول (5) يلاحظ ما يلي :

- سجلت بلديتا البطنان والكفرة تقارباً في نسبة تركز الفنيين مع نسبة تركز السكان .
- ارتفعت نسبة تركز الفنيين عن نسبة تركز السكان في بلديتي (درنة – الجبل الأخضر) .
- هناك ثلاث بلديات تقل فيها نسبة تركز الفنيين عن نسبة تركز السكان .

تباين كفاءة مؤشرات الخدمات الصحية في منطقة الدراسة :

هناك عدد من المؤشرات والمعايير الاحصائية المعتمَدة والتي تستخدم لمعرفة مدى كفاءة مؤشرات الخدمات الصحية ، وذلك لأن مسألة الكفاءة لها أهميتها الخاصة بالنسبة للخدمات الصحية وأن لها ارتباطاً كبيراً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وسيتم استعراض هذه المؤشرات الصحية للكشف عن مدى تباينها بين بلديات منطقة الدراسة .

1- مؤشر مستشفى / نسمة :-

يدل هذا المؤشر على الضغط الذي يمكن أن يمارس على المستشفى الواحد ، أو على عدد السكان الذي يمكن أن يخدمه المستشفى الواحد ، مع العلم أن هذا المؤشر يركز على عدد المستشفيات بغض النظر عن أنواعها أو تخصصاتها ، ويستخرج بقسمة عدد المستشفيات على عدد السكان وضرب الناتج في 1000 ، يصل هذا المؤشر إلى مستشفى واحد لكل 100000 نسمة في الدول النامية وإلى مستشفى واحد لكل 600 نسمة في الدول المتقدمة ، وبتطبيق هذا المؤشر على منطقة الدراسة يلاحظ أنه منخفض جداً حيث لم يتجاوز (0.018) لكل 1000 نسمة من السكان كمتوسط عام ، وهوما يشكل مستشفى واحد لكل 50000 نسمة تقريباً، الجدول (6) ويتباين هذا المؤشر بين البلديات ففي حين تساوت ثلاث بلديات مع المتوسط العام للمنطقة وهي بلدية البطنان ودرنة والواحات وسجلت جميعا 0.018 مستشفى / 1000 نسمة ، ارتفعت قيمة هذا المؤشر إلى 0.019 و 0.020 و 0.026 مستشفى / 1000 نسمة في بلديات الجبل الأخضر والمرج وبنغازي على التوالي ، فيما انخفضت قيمة هذا المؤشر بشكل كبير في بلدية الكفرة وسجلت 0.06 مستشفى /1000 نسمة . وبالتالي فإن قيم هذا المؤشر منخفضة جداً مقارنة بمؤشرات الدول المتقدمة في كل بلديات منطقة الدراسة .

الجدول 6 : مؤشرات الخدمات الصحية في منطقة الدراسة

المؤشر / البلدية	عدد السكان	مستشفى / نسمة	سرير / نسمة	طبيب / نسمة	ممرض /نسمة	سرير / طبيب	طبيب / مستشفى	ممرض / سرير	ممرض / مستشفى	نسمة /صيدلي
البطنان	164510	0.018	3.7	0.3	18	8	19	5.5	987	32902
درنة	164440	0.018	3.8	0.7	8.5	5.3	40	2.2	465	4011
الجبل الأخضر	209978	0.019	3.6	0.2	4.6	12	10	1.3	242	16152
المرج	190001	0.020	3.2	0.3	5.2	8.8	13	1.6	247	13572
بنغازي	562067	0.026	6.5	0.7	1.8	8.8	28	0.3	67	14052
الواحات	165184	0.018	2.4	0.4	4.9	6.4	20	2	269	16518
الكفرة	35315	0.06	5.1	0.3	6.1	18	5	1.2	109	3532
المتوسط العام	--	0.018	4	0.4	7	9.6	19	2	340	14391

المصدر : من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجداول 1 و 2 و3 .

2- مؤشر سرير/ نسمة :-

يوضح هذا المؤشر مدى الضغط الذي يمكن أن يمارس على ما هو موجود من أسِرَّة من قبل السكان ويحسب بقسمة المتاح من الأَسِرَّة على عدد السكان مضروبا في 1000 ، بلغ هذا المؤشر في المنطقة كلها 4 أسِرَّة لكل 1000 نسمة من السكان ، ويتراوح هذا المؤشر بين (300 – 500 نسمة/ سرير في الدول النامية) و(80 – 120 نسمة / سرير في الدول المتقدمة) [1] وبالتالي فان منطقة الدراسة تبلغ فيها قيمة هذا المؤشر سرير واحد لكل 250 نسمة ، ويزيد قليلاً عن ماحددته الدولة الليبية وهو (سرير لكل234 نسمة) [2] . إلا أنه يتفاوت من بلدية إلى أخرى ففي بلديتي بنغازي والكفرة يزيد عن المتوسط العام لمنطقة الدراسة فقد سجل 6.5 سرير/ 1000 نسمة في بلدية بنغازي و 5.1 سرير / 1000 نسمة في بلدية الكفرة ، ويرجع سبب ارتفاع المؤشر في بلدية بنغازي إلى العدد الكبير للمرافق الصحية الإيوائية والبالغ عددها 15مستشفى تحوي 3645 سريراً تشكل ما نسبته 46 % من إجمالي عدد الأسِرَّة في منطقة الدراسة ، أما سبب إرتفاع قيمة المؤشر في بلدية

[1] خلف حسن الدليمي ، مرجع سابق ص 188.
[2] اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي ، النشرة الاحصائية 1998 ، ص 36 .

الكفرة فيرجع إلى قلة عدد السكان والذين لم تتجاوز نسبتهم 2.4 % من إجمالي سكان المنطقة . أما بقية البلديات فلقد سجل هذا المؤشر أرقاماً أقل من المتوسط العام للمنطقة ولكنها قريبة منه باستثناء بلدية الواحات فكان منخفضاً جداً حيث لم يتجاوز 2.4 سرير لكل 1000 نسمة ، وسبب ذلك كثرة عدد السكان مقابل عدد الأَسِرَّة في المرافق الصحية داخل البلدية .

3- مؤشر طبيب / نسمة :-

يبلغ هذا المؤشر حسب منظمة الصحة العالمية (13 طبيباً / 10000 نسمة) حيث ينخفض إلى (2 طبيب/ 10000 نسمة في أفريقيا) ويرتفع إلى 32 طبيباً /10000 نسمة في أوروبا)[1]، أما في ليبيا فيبلغ (20 طبيبا / 10000) [2] . أي 2 طبيب لكل 1000 من السكان وهو مؤشر جيد من حيث العدد ، وفي منطقة الدراسة لم يتجاوز هذا المؤشر كمتوسط عام 0.4 / طبيب لكل 1000 من السكان ، أي ان الطبيب يقابله أكثر من 2000 نسمة ، ومن الجدول (6) يلاحظ أن هذا المؤشر ارتفع عن المتوسط العام للمنطقة في بلديتي درنة وبنغازي وسجل ما نسبته 0.7 طبيب / 1000 نسمة ، ومرد ذلك تركز المرافق الصحية في بلدية بنغازي بعدد كبير وكثرة العاملين فيها من الأطباء والذين يشكلون 55 % من عدد الأطباء في منطقة الدراسة ، أما بلدية درنة فيرجع إلى كثرة عدد الأطباء مقابل عدد السكان فبمقارنها ببلدية البطنان التي تتساوى معها في نسبة تركز السكان نجد أن الأطباء في بلدية درنة يشكلون أكثر من 15 % من أطباء منطقة الدراسة ، فيما لم تتجاوز نسبتهم 7.5 في بلدية البطنان ، وسجلت باقي بلديات الإقليم نسبة أقل من المتوسط العام لهذا المؤشر، وكانت بلدية الجبل الأخضر هي الأدنى في معدلات هذا المؤشر وسجلت 0.2 طبيب / 1000 نسمة ، ويرجع السبب في ذلك إلى قلة عدد الأطباء مقابل زيادة في عدد السكان مقارنة بغيرها من البلديات مثل بلديات البطنان ودرنة والمرج .

4- مؤشر ممرض / نسمة :-

إن زيادة عدد الهيئة التمريضية في المرافق الصحية الإيوائية ورفع مستواها المهني ينعكس على الأداء الجيد للأطباء ورفع مستوى الخدمة الصحية المقدمة للسكان ، ويبلغ هذا المعدل في العالم حسب منظمة الصحة العالمية (28 ممرضاً لكل 10000 نسمة) ويتفاوت بين 11ممرضاً لكل 10000 نسمة في الدول النامية ، و79 ممرضاً لكل 10000 من السكان في الدول المتقدمة، ويبلغ في ليبيا 71 ممرضاً لكل 10000 نسمة [3] أي حوالى 7 ممرض / 1000 نسمة ، وهو مطابق

[1] منظمة الصحة العالمية ، الإحصائيات العالمية 2009 ، ص 95 .
[2] المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ، قطاع الصحة في ليبيا – الواقع والتحديات 2016 ، ص 11 .
[3] المرجع السابق نفس الصفحة .

للمتوسط العام لهيئة التمريض في منطقة الدراسة الجدول (6) ، وترتفع قيمة المؤشر بشكل كبير 18ممرض / 1000 نسمة في بلدية البطنان ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع عدد الممرضين والذين يشكلون ما نسبته 35.5 % من إجمالي الممرضين في منطقة الدراسة ، وبمقارنتها ببلدية الواحات مثلاً نجد أنه على الرغم من تساوي نسبة تركز السكان في كلتا البلديتين والبالغة 11 % من سكان منطقة الدراسة ، إلا أن نسبة تركز الممرضين في بلدية الواحات لم تتجاوز 9.7 % فقط . وترتفع نسبة المؤشر كذلك في بلدية درنة وسجلت 8.5 ممرض / 1000 نسمة من السكان ، فيما سجلت بقية البلديات نسباً أقل من المتوسط العام لمؤشر ممرض / نسمة ، وكانت النسبة الأدنى لبلدية بنغازي حيث لم تتجاوز 1.8 ممرض لكل 1000 نسمة من سكان البلدية ومرد ذلك راجع لكثرة السكان في البلدية والذين يشكلون 37.7 من سكان المنطقة ، فيما لم تتجاوز نسبة الممرضين 12 % فقط من هيئة التمريض العاملة في منطقة شرق ليبيا .

5- مؤشر سرير / طبيب :-

يوضح هذا المؤشر استخدام الأطباء العاملين في ضوء عدد الأَسِرَّة التي يقوم الطبيب الواحد بخدمتها ، وذلك لأن الاستفادة الجيدة من الطبيب العامل في المستشفى غير ممكنة مالم يكن هناك توازن بين عدد الأطباء والأَسِرَّة ، ويبلغ هذا المؤشر عالمياً 5- 6 أسرة لكل طبيب [1] . وسجل هذا المؤشر في منطقة الدراسة 9.6 سرير / طبيب وهو معدل يزيد فيه عدد الأَسِرَّة للطبيب الواحد ، ومن المعروف أن الطبيب لا يستطيع أن يخدم بكفاءة عالية أكثر من عدد معين من الاسرة ، فالعلاقة عكسية بين عدد الأسِرَّة ومستوى الخدمات التي يقدمها الأطباء فكلما ارتفع عدد الأَسِرَّة لكل طبيب انخفض مستوى خدمة الأطباء لمرضاهم . وتتفاوت نسب هذا المؤشر بين بلديات منطقة الدراسة فسجلت ارتفاعاً عن المتوسط العام ببلديتي الجبل الأخضر والكفرة وهذا يعني أن الطبيب الواحد في بلدية الجبل الأخضر يقوم بخدمة 12 سريراً وهو يزيد بمعدل الضعف عن ما حددته منظمة الصحة العالمية ، أما في بلدية الكفرة فالطبيب الواحد يقوم بخدمة 18 سريراً وهو ما يعادل الضعفين عن ماحددته منظمة الصحة العالمية وضعف المتوسط العام الذي سجلته منطقة الدراسة من مؤشر سرير / طبيب ، ويرجع السبب في زيادة هذا المؤشر إلى قلة عدد الأطباء في البلدية مقارنة بعدد الأسِرَّة فيها . فيما سجلت بلدية درنة 5.3 سرير/ طبيب وهو معدل مثالي ، فيما سجلت بلدية الواحات 6.4 طبيب / سرير وهو رقماً قريباً جداً من ما حددته منظمة الصحة العالمية والجدول (6) يوضح ذلك.

[1] فاطمة فهد العامري ، كفاءة الخدمات الصحية وبعض العوامل المؤثرة فيها ، دراسة تحليلية في مدينة بغداد ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص 82 .

6- مؤشر طبيب / مستشفى :-

يكون الارتفاع في نسبة هذا المؤشر دليلاً على كثرة أعداد الأقسام الطبية والعلاجية بالمستشفيات غير التخصصية ، كما يعطي ارتفاعه دلالة واضحة على كثرة الأطباء المتخصصين في المستشفيات التخصصية مما يعني ارتفاع مستوى الخدمات الصحية لنزلاء هذه المستشفيات ، يبلغ المتوسط العام لهذا المؤشر في ليبيا 27 طبيباً / مستشفى ، أما في منطقة الدراسة فإن المتوسط العام لقيمة هذا المؤشر لم تتجاوز (19 طبيباً في كل مستشفى) الجدول (6) ، وزادت قيمة المؤشر في ثلاث بلديات فسجلت في بلدية درنة 40 طبيباً في كل مستشفى وهو معدل أعلى المتوسط العام لليبيا وأعلى بأكثر من الضعف عن المتوسط العام للمنطقة ، فيما بلغت قيمة المؤشر 28 طبيباً / مستشفى في بلدية بنغازي بسبب كثرة تركز المستشفيات فيها وخاصة التخصصية منها، في حين ارتفع مؤشر طبيب / مستشفى قليلاً عن المتوسط العام لمنطقة الدراسة في بلدية الواحات وسجل 20 طبيباً / مستشفى . أما في بلدية البطنان فإن مؤشر طبيب / مستشفى متساوٍ مع المتوسط العام لمنطقة الدراسة وهو 19 طبيباً / مستشفى ، وكان المؤشر منخفضاً جداً في بلدية الكفرة حيث لم يتعد 5 طبيب / مستشفى ويرجع سبب ذلك لقلة عدد الأطباء في البلدية حيث لم يتجاوز عددهم 10 أطباء فقط ، يشكلون مانسبته 2.4 % من جملة الأطباء في المنطقة .

7- مؤشر ممرض / سرير :-

يستخدم هذا المؤشر لقياس تغطية الخدمات التمريضية التي يتلقاها المرضى داخل عنابر الإيواء بالمستشفيات ، ويبين هذا المؤشر عدد الأَسِرَّة التي يقوم بخدمتها ممرض واحد ، يبلغ هذا المؤشر عالمياً حسب منظمة الصحة العالمية (4 سرير/ ممرض) وبلغ المتوسط العام لهذا المؤشر في ليبيا 1.2 سرير / ممرض ، في حين بلغ في منطقة الدراسة 2 سرير / ممرض ، وهو أقل بمقدار النصف عن ما حددته منظمة الصحة العالمية ، إلا أن هذا المؤشر يتفاوت من بلدية إلى اخرى داخل منطقة الدراسة ، فقد سجل ارتفاعاً عن ما حددته منظمة الصحة العالمية والمتوسط العام للمنطقة في بلدية البطنان وبلغ 5.5 سرير / ممرض والعلاقة عكسية بين ارتفاع عدد الأسِرَّة التي يخدمها ممرض واحد ومستوى الخدمة التمريضية إذ كلما زاد عدد الأَسِرَّة للممرض الواحد قل مستوى خدمات التمريض والعكس صحيح ، كما ارتفعت نسبة هذا المؤشر في بلدية درنة وسجلت 2.2 سرير / ممرض كما في الجدول (6) .

8- مؤشر ممرض / مستشفى :-

نظراً لاختلاف السعة السريرية للمستشفيات فإنه لا يمكن تحديد مؤشر أو متوسط عالمي لعدد الممرضين في كل مستشفى ، إلا أن ارتفاع أعدادهم يدل على كفاءة الخدمات التمريضية التي يتلقاها المرضى داخل المستشفيات ، بلغ المتوسط العام للمرضين في منطقة الدراسة 340 ممرض / مستشفى، إلا أن هذا المتوسط يتفاوت من بلدية إلى أخرى وبطبيعة الحال من مستشفى إلى آخر، حيث سجلت بلدية البطنان متوسط مرتفع وهو 987 ممرض / مستشفى ، ويرجع السبب في ذلك إلى إرتفاع عدد الممرضين والبالغ عددهم 2961 ممرضاً يشكلون ما نسبته أكثر من 35 % من إجمالي الممرضين العاملين في شرق ليبيا مقارنة بعدد المستشفيات والذي لم يتعد 3 مستشفيات فقط ، أما بلدية درنة فقد بلغ المتوسط 465 ممرضاً / مستشفى وهو أعلى من المتوسط العام للمنطقة ، فيما سجلت بقية البلديات انخفاضاً عن المتوسط العام لمنطقة الدراسة ، إلا أنه في بعضها كان متوسط عدد الممرضين بالمستشفى الواحد منخفض جداً ، فلم يتجاوز 67 ممرض / مستشفى في بلدية بنغازي وسبب هذا الانخفاض كثرة المستشفيات التي تشكل أكثر من 44 % من مستشفيات منطقة الدراسة ، أما في بلدية الكفرة فانخفاض مؤشر ممرض / مستشفى والذي لم يتجاوز 109 ممرض / مستشفى مرده إلى قلة عدد الممرضين .

9- مؤشر نسمة / صيدلي:-

يخدم الصيدلاني الواحد ما بين (10000 –60000 نسمة) في الدول النامية ، وأقل من 1000 نسمة في الدول المتقدمة ، تبلغ نسبة ها المؤشر في ليبيا 12000 نسمة / صيدلي ، وقد بلغ هذا المؤشر في منطقة الدراسة 14391 نسمة / صيدلي وهو مؤشر منخفض مقارنة بالمؤشر العام لليبيا لان العلاقة عكسية في هذا المؤشر فكلما كان عدد السكان الذين يخدمهم صيدلاني واحد أقل ، كانت الخدمات أفضل والعكس صحيح ، فقد ارتفعت قيمة هذا المؤشر في بلدية درنة وسجلت 4011 نسمة / صيدلي وهو مؤشر جيد لخدمة الصيادلة للمترددين عليهم من المرضى ، فيما سجلت بلديتا المرج وبنغازي 13572نسمة / صيدلي و 14052 نسمة / صيدلي على التوالي وهي قيم أعلى من المتوسط العام للمنطقة ، وانخفضت قيمة المؤشر بشكل كبير جداً في بلدية البطنان وسجلت 32902 نسمة / صيدلي وهي أكثر من الضعف بالنسبة للمتوسط العام لمنطقة الدراسة ، ما يعني رداءة الخدمات الصيد دلة في منطقة الدراسة ، وانخفضت قيم المؤشر كذلك في بلديتي الجبل الأخضر والواحات وسجلت لانية في البلدية ، وسبب ذلك قلة الصيادلة في البلدية والذين يشكلون 3.8 % فقط من جملة الصيا 16152 نسمة / صيدلي و16518 نسمة / صيدلي على التوالي والجدول (6) يوضح ذلك.

النتائج

من تحليل البيانات الخاصة بالخدمات الصحية في شرق ليبيا والتي استخدمت في هذا البحث تبين في مجملها أن هناك تبايناً واضحاً في توزيع المكونات المادية والبشرية للخدمات الصحية وأن هناك تبايناً كذلك في كفاءة مؤشرات هذه الخدمات ، وكانت على النحو الآتي :

1- تستحوذ بلدية بنغازي وحدها على أكثر من 90 % من المستشفيات التخصصية ، وعلى 50 % من المستشفيات المركزية ، ما يؤكد سوء التوزيع الجغرافي لهذه المكونات المادية في منطقة الدراسة .

2- أكثر من 54 % من القوة العاملة (مكون الأطباء) يعملون في المرافق الصحية ببلدية بنغازي.

3- تباين قيم كفاءة مؤشرات الخدمات الصحية وتتفاوت بشكل كبير بين بلديات (البطنان ودرنة والواحات) بالرغم من أن نسبة تركز السكان فيها واحدة وهي 11% من إجمالي سكان المنطقة.

4- يتساوى مؤشر ممرض / نسمة مع قيمة المؤشر في الدولة الليبية بالرغم من تفاوته بين بلدية وأخرى .

المراجع :

1- أحمد البدوي محمد الشريعي ، دراسات في جغرافية العمران ، دار الفكر العربي ، القاهرة 1995 م .

2- باراك واخرون ، الموجز في طب المجتمع (ترجمة) الزروق مصباح الهوني وسالم الحضيري ، منشورات مجمع الفاتح للجامعات ، طرابلس ، 1989 م .

3- خلف الله حسن الدليمي ، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية ، أسس – معايير – تقنيات ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2009 م .

4- زين الدين حسن بدران وأيمن سليمان ، الرعاية الصحية الأولية ، دار السيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 م .

5- فاطمة فهد العامري ، كفاءة الخدمات الصحية وبعض العوامل المؤثرة فيها ، دراسة تحليلية في مدينة بغداد ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد 2005 م .

6- فتحي محمد مصيلحي ، جغرافية الخدمات –الإطار النظري وتجارب عربية ، منشورات جامعة المنوفية ، 2001 م .

7- فريد راغب النجار ، إدارة الأعمال في الأنظمة الطبية والصحية ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت 1979 م .
8- محمد نورالدين السبعاوي ، الجغرافيا الطبية – مناهج وأساليب التطبيق ، المنيا، 1979 م .
9- مصطفى غيث حسن ، التباين المكاني للخدمات الصحية العامة في اقليم غرب ليبيا ، مجلة القلعة ، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الآداب والعلوم مسلاته ، العدد التاسع ، يونيو 2018 م .
10- ممدوح شعبان الدبس ، جغرافية الخدمات ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 2006 م .
11- عبدالعزيز طريح شرف ، البيئة وصحة الإنسان في الجغرافيا الطبية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2002 م .
12- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ، قطاع الصحة في ليبيا الواقع والتحديات ، 2016 م.
13- منظمة الصحة العالمية ، الإحصائيات العالمية 2009 م .
14- ليبيا ، اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي ، النشرة الإحصائية ، 1998 م.
15- ليبيا ، اللجنة الشعبية العامة للصحة والبيئة ، مركز المعلومات والتوثيق ، التقرير الاحصائي السنوي 2008 م .
16- ليبيا ، وزارة التخطيط ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، النتائج النهائي للمسح الوطني للسكان 2012 م.

التقدير الاقتصادي لدوال التكاليف الإنتاجية ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية لإنتاج الشعير المروي في منطقة شرق بني وليد

أ.د عبد الحكيم أحمد الجدي – كلية الزراعة – جامعة طرابلس
د. نعمة رجب لريل – كلية الزراعة – جامعة طرابلس
أ . فريدة عمر فهيد – المعهد العالي للتقنيات الزراعية– طرابلس
م . عمر المبروك ميلاد – كلية الزراعة – جامعة طرابلس

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تقدير دوال التكاليف الإنتاجية، وتحديد حجوم الإنتاج الاقتصادية المعظمة للربح، ومستويات الإنتاج المثلى التي تُدني متوسطات التكاليف الإنتاجية، والمحققة للكفاءة الاقتصادية، وبعض أهم مؤشرات الربحية لمحصول الشعير تحت ظروف الزراعة المروية بمنطقة شرق بني وليد، حيث اعتمد البحث في تحقيق أهدافه من خلال التحليل الإحصائي والاقتصادي والقياسي للبيانات الأولية التي تم الحصول عليها من نتائج الاستبيان والمقابلات الشخصية لعينة عشوائية شملت (41) مزرعة تزرع الشعير كمحصول رئيسي خلال الموسم الزراعي 2017/ 2018م، وقد أشارت نتائج البحث بأن تكاليف الإنتاج الكلية للهكتار الواحد قد بلغت في متوسط العينة الكلية نحو 2037.5 د.ل، قُدرت نسبة التكاليف الثابتة بنحو 36.08%، والتكاليف المتغيرة بنحو 63.92% من التكاليف الإنتاج الكلية، كما بينت نتائج البحث بأن حجم الإنتاج المعظم للربح قد بلغ (33.29) طن للمزرعة لكامل عينة البحث، في حين قُدر بنحو (23.5) ، (36.5) طن لمزارع الفئتين المساحية الأولى و الثانية على الترتيب، وقُدر الحجم الأمثل للإنتاج لكامل العينة بنحو (25.89) طن ونحو (20.2) ، (30.5) طن للفئتين المساحية الأولى والثانية على الترتيب، كما بلغت المساحة المثلى للمزرعة بنحو (13.02) هكتار للعينة ككل، ونحو (6.5) ، (16.0) هكتار للفئة الأولى والثانية على الترتيب، وتبين من مؤشر مرونة التكاليف الذي قُدر بنحو (0.91) للفئة المساحية الثانية والذي اقترب من الواحد الصحيح هو الأفضل بالمقارنة بقيمة مرونة التكاليف للعينة الكلية وللفئة المساحية الأولى، وذلك لاقترابه من المرحلة الاقتصادية للإنتاج. كما تم حساب الحد الأدنى للسعر (سعر التعادل) بنحو (1046) د.ل لكامل مزارع عينة البحث، ونحو (1093)، (951)

د.ل للفئتين الأولى والثانية على الترتيب، وقُدر صافي العائد بنحو (493.7) ، (409.2)، (656.4) د.ل للعينة الكلية والفئة الأولى والثانية على الترتيب، كما حققت الفئة المزرعية الثانية الأكبر مساحة كفاءة فنية قُدرت بنحو (92.4%) مقارنة بنحو (43.3%) للفئة الأولى الأقل مساحة.

الكلمات الدالة: *زراعة الشعير المروي ، دوال التكاليف، الكفاءة الاقتصادية، منطقة بني وليد.*

المقدمة:

ينتمي محصول الشعير إلى العائلة النجيلية وهو نبات عشبي حولي، تنتشر زراعته في المناطق المعتدلة وتحت الاستوائية، غالبا ما يزرع بعلياً بالمناطق المطرية التي تتراوح معدلات الهطول ما بين 100– 360 مم سنويا، ويعتبر محصول الشعير من محاصيل الحبوب الرئيسية التي تزرع في ليبيا، حيث ارتبطت زراعته بالثقافة الفلاحية للمزارعين مند القدم في اغلب مناطق البلاد، لأهميته الاقتصادية والغذائية للسكان (الجدي: 2006)، وملائمته لجميع انواع الترب بما فيها الترب الفقيرة، وقدرته على تحمل الظروف المجهدة للنبات مثل الجفاف والصقيع مقارنة بمحاصيل الحبوب الاخرى مثل القمح والذرة (نسرين ادريس، وأخرون؛ 2014).

وتقدر المساحة المزروعة بالشعير في ليبيا بنحو 107.5 ألف هكتار تنتج نحو 55.1 ألف طن خلال عام 2016م (AOAD ؛ 2018). وتقدر المساحة المزروعة بالشعير تحت ظروف الزراعة المروية ما نسبته 25% من المساحة الكلية للشعير، ونحو 75% من المساحة تزرع وفقا للنظام البعلي تذبذب من عام لأخر حسب معدلات هطول الامطار، وتعتبر منطقة بني وليد من بين المناطق التي توسعت في زراعة الشعير المروي بمزارع القطاع الخاص المنتشرة في وديان المنطقة من أهمها منطقة البحث شرق بني وليد.

المشكلة البحثية: شهدت زراعة الشعير المروي المعتمدة على المياه الجوفية في ليبيا توسعاً خلال العقدين الاخيرين شملت المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية من ضمنها منطقة الدراسة بني وليد حيث تركزت مشكلة البحث على مدى اقتراب إنتاج الشعير المروي في منطقة بني وليد من حالة الكفاءة الاقتصادية من عدمه، وذلك من خلال تحليل دوال التكاليف الإنتاجية واشتقاق بعض المؤشرات الاقتصادية، التي تشمل الحجم المعظم للربح، حجم الإنتاج الامثل المحقق للكفاءة الاقتصادية، الحجم الامثل للمزرعة، ومرونة التكاليف.

هدف البحث: نظراً لأهمية مستوى الإنتاج في تحديد التكاليف الإنتاجية ودوره في تعظيم العائد من العملية الإنتاجية، فأن البحث يهدف إلى دراسة وتحليل تكاليف الإنتاج، تقدير دوال التكاليف، وتحديد الحجوم الاقتصادية للإنتاج والمساحة المزرعية، واشتقاق بعض العلاقات الاقتصادية ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية والربحية لمحصول الشعير المروي في منطقة الدراسة شرق بني وليد بمزارع منطقة المردوم، الخطوة وقرارة القطف.

أهمية البحث: تعتبر المعلومات المتعلقة بمستوى الحجوم المثلى من الإنتاج والحجم الأمثل للمزرعة قليلة، خاصة تلك المتعلقة ببعض المحاصيل الاستراتيجية مثل الشعير في العديد من مناطق الزراعة الليبية، مما ستكون لنتائج هذا البحث أهمية في تحديد الحجوم المعظمة للربح والحجوم المثلى المحققة للكفاءة الاقتصادية، خاصة ان ممارسات المزارعين الفعلية قد تبتعد عن هذه الحجوم المثلى، لذا يعتبر هذا البحث له أهمية تفيد متخذي القرارات وراسمي السياسة الزراعية والارشاد الزراعي لزراعة الشعير المروي في منطقة بني وليد وعلى مستوى مناطق الزراعة الليبية ككل.

فرضية البحث: يستند البحث على فرضية أن غالبية مزارعي الشعير المروي بمنطقة البحث لا يحققون الحجوم المثلى للإنتاج والمساحة مما أدى إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية للشعير وعدم استغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل.

طرق ومواد البحث: اعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي من خلال استخدام العرض الجدولي والاسلوب الكمي في تقدير دوال التكاليف الإنتاجية، كما استخدم الاسلوب الرياضي في اشتقاق بعض العلاقات الاقتصادية، حيث اعتمد البحث على البيانات الاولية الميدانية التي تم الحصول عليها من نتائج استمارة الاستبيان والمقابلات الشخصية لمزارعي الشعير تحت ظروف الزراعة المروية في منطقة الدراسة شرق بني وليد (المردوم، الخطوة، وقرارة القطف) إذ شملت 41 مزرعة كعينة عشوائية بسيطة تمثل حوالي 58.6% من مجموع 70 مزرعة، تزرع الشعير كمحصول رئيسي تحت ظروف الزراعة المروية بتلك المنطقة خلال الموسم الانتاجي 2018/2017م، حيث تم اختيار حجم العينة استناداً على المعادلة التالية (إدريس؛ 2018):

$$n=N/1+N(e)^2$$

حيث تشير (n) إلى حجم العينة المطلوب، (N) تشير إلى مجتمع البحث، وتشير (e) إلى معدل الخطأ المسموح به في حدود (0.09).

شملت الدراسة والتحليل عينة البحث ككل التي تضم (41) مزارعة تنحصر مساحتها المحصودة فيما بين (20-1 هكتار)، بالإضافة إلى تقسيم العينة الكلية إلى الفئة المساحية الأولى من (9-1 هـ) تشمل 27 مزرعة بنسبة 65.8% من العدد الكلي للعينة، وكذلك الفئة المساحية الثانية من (10-20 هـ) والتي تشمل 14مزرعة بنسبة 34.2% من العدد الكلي لعينة البحث.

كما تم تقدير دوال تكاليف الإنتاج الكلية من خلال العلاقة بين التكاليف الإنتاجية الكلية (TC) كمتغير تابع دالة في كمية الإنتاج المزرعي (Q) كمتغير مستقل TC=F(Q)، حيث استخدام النموذج التكعيبي (Cubic Model) في تقدير دوال التكاليف الكلية في المدى القصير والمدى الطويل وفق الصورة العامة التالية:

- دالة التكاليف الكلية خلال المدى القصير $TC = \beta_0 + \beta_1 Q - \beta_2 Q^2 + \beta_3 Q^3 + \mu$
- دالة التكاليف الكلية خلال المدى الطويل $LTC = \beta_1 Q - \beta_2 Q^2 + \beta_3 Q^3 + \mu$

حيث كانت الدوال التكعيبية في المدى الطويل هي الأكثر ملائمة من الناحية الاقتصادية والإحصائية ذلك لتوافق إشارات معلمات المعادلات المقدرة مع فرض النظرية الاقتصادية، وكانت الأفضل من ناحية تجاوزها للاختبارات الاحصائية والقياسية (R^2 , F, t , D.W).

نطاق وحدود البحث: يشمل النطاق المكاني للبحث منطقة شرق بني وليد بمزارع محصول الشعير المروي في المردوم والخطوة وقرارة القطف وذلك خلال الموسم الزراعي 2018/2017م كحدود زمنية للبحث.

مصادر البيانات: اعتمد البحث على المقابلة الشخصية وتعبئة استمارة استبيان وزع على مزارعين محصول الشعير المروي بمنطقة الدراسة من اجل الحصول على بيانات اولية حول بعض المتغيرات الاقتصادية للشعير خلال الموسم الإنتاجي 2018/2017م، كما اعتمد البحث على بعض الدراسات والبحوث السابقة وبيانات ثانوية منشورة عن بعض المؤسسات المحلية والدولية ذات الصلة بالقطاع الزراعي مثل بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)، والكتب والبحوث العلمية المنشورة في مجال اقتصاديات الإنتاج الزراعي.

النتائج والمناقشة:

أولاً-الوضع الراهن لزراعة الشعير في ليبيا:

تشير بيانات الجدول (1) بأن المساحة المزروعة بمحصول الشعير في ليبيا بلغت نحو 287.0 ألف هكتار خلال عام 2000م تمثل ما نسبته 79.9% من جملة المساحة الإجمالية للحبوب ونحو 186.5 ألف هكتار عام 2010م تقلصت إلى 107.5 ألف هكتار، بما نسبته 33.5% من جملة المساحة المزروعة حبوب عام 2016م، ويرجع تقلص المساحة المزروعة بالشعير إلى التوسع في زراعة محصول القمح باعتباره من أهم محاصيل الحبوب المنافسة لمحصول الشعير في العديد من المناطق الزراعية خاصة في المناطق الشرقية والجنوبية من ليبيا، كما قُدرت كمية الانتاج من الشعير بنحو 264.0 ألف طن خلال عام 2000م، أنخفض إلى 102.0 ألف طن عام 2010م ثم إلى 92.6 و 55.1 ألف طن خلال 2015 ، 2016م على التوالي، كما تشير بيانات الجدول (2) بأن إنتاجية الهكتار قدرت بنحو 919 كجم/هكتار عام 2000م ونحو 512 كجم/ هكتار عام 2016م، ويرجع انخفاض الإنتاجية الهكتارية إلى انتشار زراعة الشعير وفقاً لنظام الزراعة البعلي وانخفاض معدلات الهطول وصعوبة تكثيف عناصر الانتاج وفقا لهذا النظام.

جدول (1) الأهمية النسبية للمساحة المزروعة شعير بالنسبة لجملة مساحة الحبوب في ليبيا خلال الفترة 2000-2016م.

السنة	جملة مساحة الحبوب ألف/هـ	جملة مساحة الشعير ألف/هـ	الأهمية النسبية %
2000	359.00	287.0	79.9
2005	382.80	204.0	53.3
2010	329.00	186.5	56.7
2015	437.43	181.7	41.5
2016	321.23	107.5	33.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، اعداد (27،30،37)، 2018، السودان.

جدول (2) تطور المساحة والانتاج والانتاجية من محصول الشعير خلال الفترة (2000–2016م) في ليبيا.

السنة	المساحة (ألف هـ)	الانتاجية (كجم/ هـ)	الانتاج (ألف طن)
2000	287.0	919.0	264.0
2005	204.0	490.0	100.0
2010	186.5	547,0	102.0
2015	181.7	509.3	92.6
2016	107.5	512.6	55.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، اعداد (27،30،37)، 2018، السودان.

ثانياً– الوصف الإحصائي للمتغيرات الاقتصادية لعينة البحث:

تشمل عينة البحث حوالي 41 مزرعة من أصل 70 مزرعة تزرع الشعير كمحصول رئيسي كمجتمع للدراسة، حيث تم توزيع استمارة الاستبيان وإجراء المقابلة الشخصية للمزارعين بالمنطقة والتي شملت مجموعة من المزارع من فئة (1– 20 هكتار) ببعض الوديان الزراعية الواقعة شرق مدينة بني وليد (المردوم ، الخطوة، قرارة القطف) ويمكن وصف أهم المتغيرات الاقتصادية لعينة الدراسة وأهم النتائج التي تم تجميعها من نتائج الاستبيان بالجدول (3)، حيث قدرت المساحة الكلية للمزارع بالعينة حوالي (449 هكتار) بمتوسط مساحة 10.95 هكتار للمزرعة، وكانت أعلى مساحة للمزرعة نحو (30 هكتار) وأدنى مزرعة مساحتها (3هكتار)، فيما قدرت المساحة الإجمالية المزروعة بالشعير بعينة البحث نحو (328.0هكتار) أي ما يعادل نحو (73.05%) من المساحة الكلية لمزارع عينة البحث، حيث بلغت مساحة المزرعة المزروعة بالشعير في المتوسط نحو 8.0 هكتار وذلك خلال الموسم الزراعي 2018/2017م. كما قُدرت كمية الإنتاج الكلي من الشعير بعينة البحث بنحو (236.17) طن، وتراوحت الإنتاجية الهكتارية في المتوسط بنحو (1.947) طن/ هكتار، وبلغت كحد اقصى نحو (3.825) طن/ هكتار ونحو (0.765) طن/ هكتار كحد أدنى. كما قُدرت التكاليف الإنتاجية الكلية بمزارع عينة البحث في المتوسط بنحو (15188.9) دينار، وبلغ الايراد الكلي نحو (20017.8) دينار، والايراد الهكتاري نحو (2531.2) دينار في المتوسط.

جدول رقم (3) متوسط بعض المؤشرات الاقتصادية لمحصول الشعير المروي في منطقة شرق بني وليد خلال الموسم الزراعي 2018/2017م.

المتغير	المتوسط	ادنى قيمة	اقصى قيمة
1- أجمالي عينة الدراسة (41) مزرعة من 1-20 هكتار			
المساحة الكلية للمزرعة (هكتار)	10.95	3.0	30.0
المساحة المزروعة شعير (هكتار)	8.0	1.0	20.0
الإنتاج الكلي (طن)	15.39	1.530	39.780
الإنتاجية الهكتارية (طن/ هـ)	1.947	0.765	3.825
التكاليف الكلية (دينار)	15188.9	3120.0	43850.0
تكلفة الهكتار (دينار)	2037.5	904.8	3570.0
تكلفة الطن (دينار)	1046.5	576.8	2598.0
الإيراد الكلي (دينار)	20017.8	1989.0	51714.0
الإيراد الهكتاري (دينار/هـ)	2531.2	994.5	4972.5
2- الفئة المزرعية (1-9)هكتار			
المساحة الكلية للمزرعة (هكتار)	6.48	3.0	15
المساحة المزروعة شعير (هكتار)	4.37	1.0	8.0
الإنتاج الكلي (طن)	8.747	1.53	22.95
الإنتاجية الهكتارية (طن/ هـ)	1.981	0.765	3.825
التكاليف الكلية (دينار)	9061.85	3120.0	19809.65
تكلفة الهكتار (دينار)	2166.26	904.87	3570.0
تكلفة الطن (دينار)	1093.51	576.80	2598.04
الإيراد الكلي (دينار)	11371.15	1989.0	29835.0
الإيراد الهكتاري (دينار/هـ)	2575.52	994.5	4972.6
3- الفئة المزرعية (10-20) هكتار			
المساحة الكلية للمزرعة (هكتار)	19.5	11.0	30.0
المساحة المزروعة شعير (هكتار)	15.0	10.0	20.0
الإنتاج الكلي (طن)	28.225	15.300	39.780
الإنتاجية الهكتارية (طن/ هـ)	1.881	1.530	2.244
التكاليف الكلية (دينار)	26946.9	16235.0	43850.0
تكلفة الهكتار (دينار)	1789.3	1423.1	2260.0
تكلفة الطن (دينار)	951.2	671.78	1477.1
الإيراد الكلي (دينار)	36693.4	19890.0	51714.0
الإيراد الهكتاري (دينار/هـ)	2445.7	1989.0	2917.2

المصدر: حسبت بناءً على البيانات الاولية لنتائج الاستبيان.

ثالثاً- تقدير التكاليف الإنتاجية والحجوم الاقتصادية:

تشير نتائج الاستبيان الواردة بالجدول (4) بأن قيمة التكاليف الإنتاجية الكلية للهكتار من الشعير في متوسط مزارع منطقة البحث قد بلغت (2037.5) د.ل، حيث قُدرت نسبة تكاليف الانتاج المتغيرة نحو 63.92% وتكاليف الانتاج الثابتة بنحو 36.08%، كما كانت تكاليف العمليات الزراعية والتي شملت تكلفة الحراثة وكذلك الحصاد من أهم بنود التكاليف الإنتاجية وقدرت بنحو 480.4 د.ل وبنسبة 23.5% من تكاليف الانتاج الكلية، تليها تكلفة الاسمدة بنسبة 10.8%، وتكلفة معدات الري بنسبة 9.5%.

جدول(4) تكاليف الإنتاج الكلية للهكتار من الشعير في متوسط مزارع عينة الدراسة بمنطقة شرق بني وليد خلال الموسم الزراعي 2018/2017م (دينار/ هـ).

ر.م	بنود التكاليف	القيمة بالدينار	الأهمية النسبية %
1	تكلفة الجرار	137.9	6.77
2	تكلفة المعدات اليدوية	29.1	1.42
3	تكلفة معدات الري	195.4	9.59
4	تكلفة المباني	52.5	2.57
5	تكلفة إيجار الارض	200.0	9.81
6	تكلفة السياج	120.3	5.90
	مجموع التكاليف الثابتة	735.2	%36.08
7	تكلفة البذور	106.0	5.20
8	تكلفة الاسمدة	220.2	10.80
9	تكلفة الوقود و الكهرباء	132.6	6.51
10	تكلفة العمليات الزراعية (الحرث والحصاد)	480.4	23.57
11	تكلفة العمالة	129.8	6.37
12	تكلفة ربط القش	143.3	7.03
13	تكلفة العبوات	90.0	4.41
	مجموع التكاليف المتغيرة	1302.3	%63.92
	التكاليف الكلية للهكتار	2037.5	%100

المصدر: حسبت بناءً على البيانات الاولية لنتائج الاستبيان.

يبين الجدول (5) نتائج تقدير معادلات تكاليف الإنتاج الكلية في المدى القصير والمدى الطويل، وكذلك التكاليف الحدية ومتوسط التكاليف الكلية في المدى الطويل، حيث أظهرت دوال التكاليف الكلية في المدى الطويل افضليتها من حيث معنويتها الاقتصادية، والإحصائية من خلال توافق إشارات معلمات النموذج مع النظرية الاقتصادية، وقيم معامل التحديد (R^2)، وقيم اختبار (t) المحسوبة لمعلمات النماذج المقدرة.

جدول (5) نتائج تقدير معادلات التكاليف الإنتاجية لمحصول الشعير المروي في منطقة شرق بني وليد خلال الموسم الزراعي 2018/2017م.

المعادلة	إجمالي عينة البحث (20-1 هكتار)	R^2	Adj-R^2	F test	D.W
التكاليف الكلية (المدى القصير)	$TC=3515.816+705.965q-5.124q^2+0.257q^3$ *(1.397) (1.291) (-0.158) (0.472)*	85.2	84.0	71.5	1.57
التكاليف الكلية (المدى الطويل)	$TC_{LR}=1396.933q - 40.6798q^2+0.7854q^3$ *(5.912) (-2.015) (1.968)*	84.5	83.7	-	1.64
التكاليف الحدية	$MC_{LR}=1396.933-81.3596q+2.3563q^2$	-	-	-	-
متوسط التكاليف	$AC_{LR}=1396.933-40.679q+0.7854q^2$	-	-	-	-
المساحة	$A=0.62938+0.47866q$ *(1.118) (16.083)*	86.9	86.5	258	1.46
المعادلة	**الفئة المزرعية الأولى (1- 9 هكتار)**				
التكاليف الكلية (المدى القصير)	$TC=269.401+2341.75q-168.104q^2+4.171q^3$ *(-0.0896) (2.0944) (-1.4817) (1.3056)*	47.2	40.3	6.9	2.13
التكاليف الكلية (المدى الطويل)	$TC=2249.263q -159.5895q^2 +3.9495q^3$ *(5.3186) (-2.6240) (1.9859)*	47.2	42.8	-	2.11
التكاليف الحدية	$MC =2249.263-319.179q+11.848551q^2$	-	-	-	-
متوسط التكاليف	$AC=2249.263-159.5895q+3.949517q^2$	-	-	-	-
المساحة	$A=2.739452+0.18645q$ *(5.0338) (3.4491)*	32.2	29.5	11.9	1.66
المعادلة	**الفئة المزرعية الثانية (9- 20 هكتار)**				
التكاليف الكلية (المدى القصير)	$TC=149966.7-16526.6q+837.5q^2-7.39q^3$ (2.221) (-2.019) (2.051) (-1.971)	76.8	69.9	11.0	0.71
التكاليف الكلية (المدى الطويل)	$TC=1578.448q – 43.8996q^2 +0.7308q^3$ *(1.888) (-0.764) (0.756)*	65.5	59.2	-	1.90
التكاليف الحدية	$MC= 1578.448 – 87.7993q + 2.1925q^2$	-	-	-	-
متوسط التكاليف	$AC= 1578.448 - 43.8993q + 0.7308q^2$	-	-	-	-
المساحة	$A= 2.8907 + 0.42901q$ *(1.395) (6.045)*	75.3	73.2	36.5	1.91

المصدر: حسبت باستخدام برنامج الحاسوب الإحصائي Eviews بناءً على نتائج بيانات الاستبيان.

ومن خلال مساوة دالة التكاليف الحدية في المدى الطويل بالسعر المزرعي للطن من الشعير في منطقة بني وليد البالغ 1300 د. ل. خلال الموسم الزراعي 2018م، (MC = P) أمكن تقدير حجم الانتاج (q) المعظم للربح لعينة البحث ككل 41 مزرعة (جدول رقم 6) والذي قُدر بنحو 33.293 طن للمزرعة، كما قُدر الحجم الأمثل للإنتاج (q) الذي يُدني متوسط التكاليف الكلية ويحقق الكفاءة الاقتصادية عند نقطة تقاطع التكاليف المتوسطة مع التكاليف الحدية (شكل رقم 1) بنحو 25.896 طن للمزرعة، وبمقارنة متوسط الإنتاج الفعلي لإجمالي مزارع عينة البحث والمقدر بنحو 15.39 طن، أتضح بأنه لازال منخفض، ولا يُمثل الا ما نسبته 46.23% من حجم الانتاج المعظم للربح، ونحو 59.43% من حجم الإنتاج الأمثل الذي يحقق الكفاءة الاقتصادية، كما يشير الجدول (6) بأن متوسط المساحة المزرعية المحصودة في اجمالي مزارع عينة البحث البالغ 8.0 هكتار لازال بعيداً عن حجم المزرعة المعظم للربح المُقدر بنحو 16.5 هكتار، وكذلك لازال أقل من الحجم الأمثل للمساحة التي تُحقق الكفاءة الاقتصادية المقدر بنحو 13.02 هكتار .

كما تبين بيانات الجدول (6) والاشكال (2،3) الحجوم المعظمة للربح للفئة المزرعية الأولى (9-1هـ) والفئة المساحية الثانية (20-10 هـ) والتي بلغت 23.5 طن ونحو 36.57 طن للفئتين على التوالي، وبمقارنتها بمتوسط الإنتاج الفعلي بعينة البحث الذي قُدر بنحو 8.7 طن للفئة الأولى ونحو 28.2 طن للفئة الثانية اتضح بأنهما يمثلان ما نسبته 37.14 % و 77.2% للفئتين على التوالي من الحجوم المعظمة للربح، في حين قُدر حجم الإنتاج الأمثل نحو 20.2 طن للفئة المزرعية الأولى ونحو 30.56 طن للفئة المزرعية الثانية، وبمقارنة متوسطات الانتاج الفعلية للفئتين اتضح بأنهما يمثلان ما نسبته 43.06 % للفئة الأولى ونحو 92.27% للفئة المزرعية الثانية من الحجوم المثلى التي تدني متوسط التكاليف وتحقق الكفاءة الإنتاجية.

وباستخدام مؤشر مرونة التكاليف، والتي تشير إلى التغير النسبي في التكاليف الإنتاجية بالنسبة للتغير في كمية الإنتاج، والتي تمثل حاصل قسمة التكاليف الحدية في المدى الطويل (LMC) على متوسط التكاليف الكلية في المدى الطويل (LATC) .

$$EC = \frac{dLTC}{dQ} * \frac{Q}{LTC} = \frac{LMC}{LATC}$$

ومن خلال التعويض بقيمة متوسطات الإنتاج الفعلية من الشعير لإجمالي عينة البحث وكذلك للفئتين المزرعية الأولى والثانية، فقد قُدرت مرونة التكاليف لإجمالي مزارع عينة البحث بنحو 0.73 كما قُدرت بنحو 0.31 ، 0.91 للفئتين المزرعية الأولى والثانية على الترتيب (جدول6)، مما يشير إلى أن الزيادة النسبية في الإنتاج تتم بشكل أكبرمن نسبة الزيادة في التكلفة، إذ يؤكد انخفاض مؤشر

مرونة التكاليف الإنتاجية عن الواحد الصحيح بأن الإنتاج يتم في المرحلة الإنتاجية الأولى خاصة على مستوى كامل عينة البحث وكذلك للفئة المزرعية الأولى، ولكن يقترب مزارعين الفئة المزرعية الثانية المتضمنة للمساحة المزرعية الأكبر (20-10 هـ) من نهاية المرحلة الإنتاجية الأولى وعلى وشك الدخول لمرحلة الإنتاج الاقتصادية، ويشير انخفاض مرونة التكاليف الانتاجية عن الواحد الصحيح إلى توفر الإمكانية لاستثمار الموارد المتاحة بكفاءة اقتصادية أكبر.

جدول (6) الحجوم المعظمة للربح، الحجوم المثلى للإنتاج والمساحة ومرونة التكاليف لمحصول الشعير المروي بعينة البحث بمنطقة شرق بني وليد.

البيان	اجمالي مزارع العينة (20-1) هـ	الفئة الأولى (9-1) هـ	الفئة الثانية (20-10) هـ
متوسط الإنتاج الفعلي	**15.39**	**8.75**	**28.23**
حجم الإنتاج المعظم للربح	33.29	23.56	36.57
حجم الإنتاج الأمثل	25.89	20.2	30.56
متوسط المساحة المحصودة	**8.0**	**4.37**	**15.0**
حجم المزرعة المعظم للربح	16.56	7.13	18.57
حجم المزرعة الأمثل	13.02	6.5	16.0
مرونة التكاليف	0.73	0.31	0.91

المصدر: حسبت بناءً على تحليل نتائج المعادلات المقدرة.

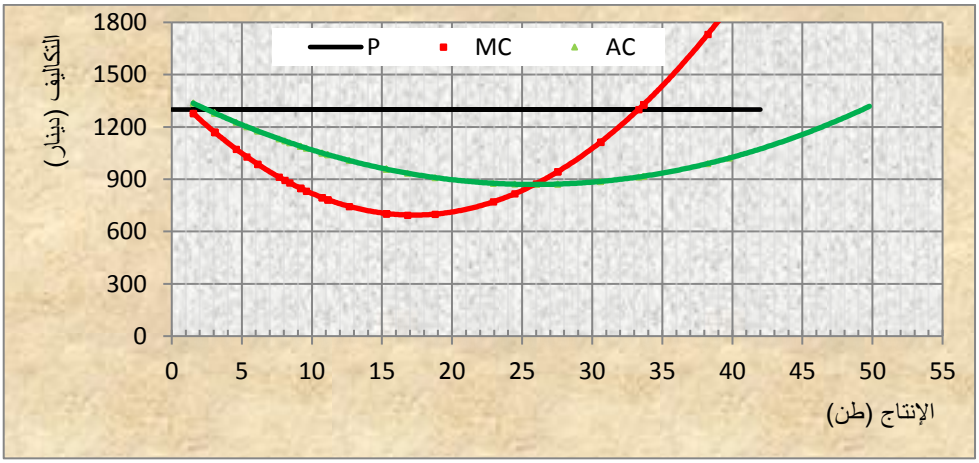

الشكل (1) منحني دالة التكاليف المتوسطة الكلية ودالة التكاليف الحدية في المدى الطويل لإجمالي العينة

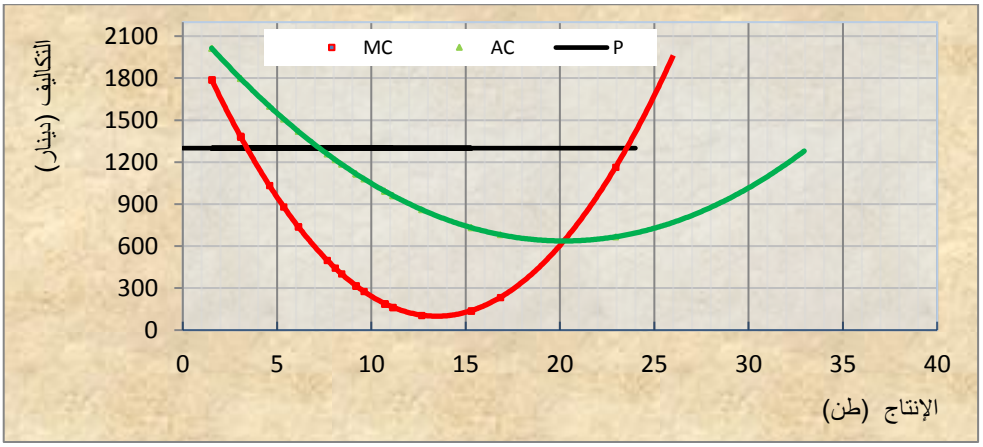

الشكل (2) منحني دالة التكاليف المتوسطة الكلية ودالة التكاليف الحدية في المدى الطويل للفئة الاولى

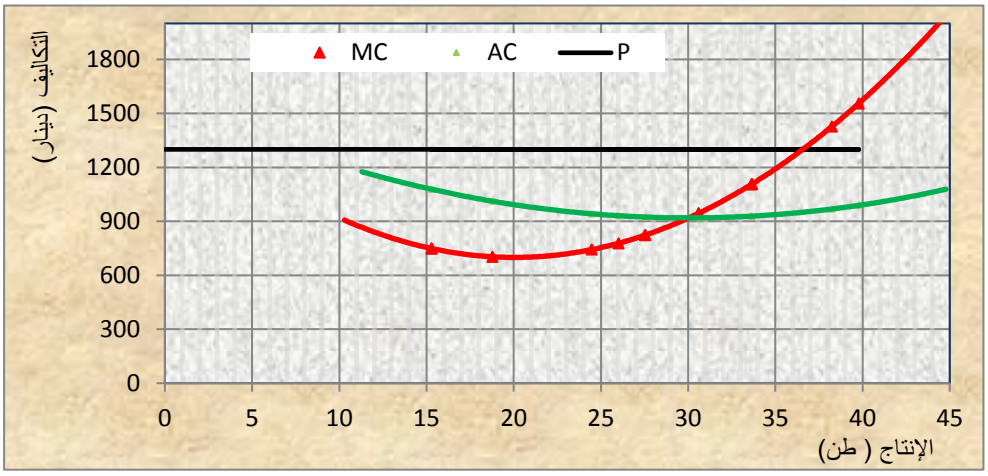

الشكل (3) منحني دالة التكاليف المتوسطة الكلية ودالة التكاليف الحدية في المدى الطويل للفئة الثانية

رابعاً– مؤشرات الربحية والكفاءة الاقتصادية:

أمكن حساب بعض أهم مؤشرات الربحية لمحصول الشعير تحت ظروف الزراعة المروية في منطقة شرق بني وليد، لإجمالي مزارع عينة البحث، وكذلك للفئات المزرعية الاولى والثانية كما هو موضح بالجدول (7) على النحو التالي.

1– صافي الربح: يعبر صافي الربح أو صافي العائد عن الفرق بين العائدات الإجمالية والتكاليف الكلية لوحدة المساحة (الهكتار)، ويبين الجدول(7) بأن صافي الربح (صافي العائد للهكتار) قُدر

بحوالي 493.7 د.ل/هـ في المتوسط لإجمالي عينة البحث، كما قدر صافي الربح بنحو 409.26 د.ل/هـ للفئة المزرعية الأولى، ونحو 656.4 د.ل/هـ للفئة المزرعية الثانية.

2- إنتاجية التعادل: تعرف إنتاجية التعادل بأنها إنتاجية وحدة النشاط التي يتساوى عندها العائدات مع تكاليف الإنتاج (القاضي والريماوي، 1997: 148)، حيث أمكن حساب إنتاجية التعادل من خلال قسمة إجمالي التكاليف على سعر الوحدة من المنتج، إذ بلغت إنتاجية التعادل من الشعير لكامل مزارع عينة البحث نحو 1.567 طن/هكتار، في حين قدرت بنحو 1.666 طن/هـ للفئة المزرعية الأولى، وبلغت 1.376 طن/هـ للفئة المزرعية الثانية، وتمثل إنتاجية التعادل الحد الأدنى للإنتاجية الهكتارية التي تسمح بتغطية تكاليف الإنتاج دون إي ربح أو خسارة عند مستوى سعري معين معلوم للإنتاج.

3- سعر التعادل: يعبر سعر التعادل عن سعر الوحدة من الإنتاج عند باب المزرعة والذي تتعادل عنده العائدات مع تكاليف الإنتاج (القاضي،1999: 284)، ويتم اشتقاقه من خلال قسمة قيمة التكاليف الكلية للهكتار على الانتاجية الهكتارية من الشعير في منطقة الدراسة، وقد بلغ سعر التعادل للشعير بمنطقة بني وليد خلال الموسم الإنتاجي 2018م بنحو (1.046) ألف د.ل./للطن لإجمالي عينة البحث، ونحو (1.093) ألف د.ل/للطن للفئة المساحية الأولى، في حين قدر بنحو (951.2) د.ل. للطن للفئة المساحية الثانية، وهو يمثل ايضاً متوسط تكلفة الطن الواحد من الشعير بمنطقة الدراسة (جدول رقم 7). ويمثل سعر التعادل الحد الأدنى للسعر الذي لا يحقق ربحاً أو خسارة عند مستوى معين من الإنتاجية لمحصول الشعير بمنطقة الدراسة، و أي سعر يفوق سعر التعادل سوف يحقق ربحاً صافياً للمزارعين.

4- الربحية: ويشير هذا المؤشر إلى ربحية راس المال المستثمر في هذا النشاط الإنتاجي، ويعبر عن صافي العائد (صافي الربح) المتحصل عليه من وراء أنفاق المزارع على التكاليف الإنتاجية لنشاط إنتاج الشعير، حيث قُدر بنحو (0.242) وهذا يعني حصول المزارع على صافي ربح قدره (24) دينار مقابل كل مائة دينار ينفقها كتكاليف إنتاج في مجال زراعة وإنتاج الشعير على مستوى إجمالي عينة الدراسة بمنطقة شرق بني وليد خلال الموسم الإنتاجي 2018م، في حين قُدرت بنحو 0.189 لمزارع الفئة الأولى ونحو0.367 للفئة المزرعية الثانية، فيما يدل على حصول المزارع على صافي عائد يُقدر بنحو 18.9 د.ل ، 36.7 د.ل. على كل مائة دينار تنفق كتكاليف إنتاج بالفئتين المساحية الأولى والثانية على الترتيب.

5- الكفاءة الاقتصادية العامة: يمكن الحصول على هذا المؤشر من خلال قسمة العائد الكلي على التكاليف الكلية للهكتار (المثنى، عليو، وآخرون؛ 2015) ، (حبيب، إسماعيل، عبد العزيز؛

2013: 375)، حيث بلغ مؤشر الكفاءة الاقتصادية العامة لإجمالي مزارع الشعير بعينة البحث بنحو (1.242) وهذا يعني أن كل مائة دينار تنفق كتكاليف إنتاجية تعود على المزارعين بعائد اجمالي قدره 124.2 دينار، بينما بلغ مؤشر الكفاءة الاقتصادية العامة نحو (1.189 ، 1.367) للفئتين المساحية الأولى والثانية، بما يشير إلى أن المزارعين يحققون عائد أجمالي قدره 118.9 د.ل، 136.7 د.ل عن كل مائة دينار تنفق كتكاليف إنتاجية، للفئات المزرعية الأولى والثانية على الترتيب، وهو مؤشر جيد يشير إلى جدوى نشاط إنتاج الشعير في منطقة شرق بني وليد.

6- الكفاءة الفنية: الكفاءة الفنية بشكل عام تعني إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج بقدر معين من الموارد، أو تحقيق نفس القدر من الناتج بأقل قدر ممكن من الموارد، وتقاس الكفاءة الفنية (زيدان، خاطر، شكر؛ 2014: 504-511) من خلال الاتي:

الكفاءة الفنية = (الناتج الفعلي/ الناتج الأمثل)× 100

إذ تشير بيانات الجدول (7) بأن الفئة المزرعية الثانية والأكبر مساحة تحقق أعلى كفاءة (فنية) قُدرت بنحو (92.4%)، مقارنة بالفئة المزرعية الأولى المقدرة بنحو (43.3%) الأقل مساحة مزرعية.

جدول (7) بعض أهم مؤشرات الربحية لإنتاج الشعير المروي بمنطقة شرق بني وليد خلال الموسم الزراعي 2018/2017م.

مؤشرات الربحية	إجمالي العينة (1-20) هـ	الفئة (1-9) هـ	الفئة (10-20) هـ
صافي الربح (د. ل)	493.7	409.26	656.4
إنتاجية التعادل (طن/هـ)	1.567	1.666	1.376
سعر التعادل (د. ل)	1046	1093	951
مؤشر الربحية	0.242	0.189	0.367
الكفاءة الاقتصادية العامة	1.242	1.189	1.367
الكفاءة الفنية (%)	59.4	43.3	92.4

المصدر: حسبت بناءَ على البيانات الأولية لنتائج استبيان البحث.

التوصيات:

في ظل ما تقدم من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- تمكين المزارعين من الوصول للحجوم الاقتصادية المثلى من الإنتاج والمساحات المزروعة التي تحقق الكفاءة الاقتصادية والتي توصل إليها البحث، وذلك بزيادة المساحة المزروعة بالشعير من خلال الدمج والاشتراك بين المزارعين دوي الحيازة الصغيرة للضغط على التكاليف الإنتاجية، واستغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل.

2- الاهتمام بدور الارشاد الزراعي للقيام بدوره، والحاجة إلى توعية وتوجيه المزارعين على تبني زراعة الأصناف المحسنة من أجل تحسين الإنتاجية في المنطقة.

3- ضرورة القيام بالدراسات والبحوث المتعلقة بتقدير وتحليل دوال الإنتاج لمحصول الشعير تحت نظم الري لتحديد المستويات المثلى من عناصر الإنتاج المستخدمة.

المراجع

1-(ابوعساف، العطا الله، جنود، صعب؛ 2017: 891) اقتصاديات الحجم لإنتاج محصول الشعير في محافظة السويداء تحت ظروف الزراعة البعلية، المجلة الأردنية في العلوم الزراعية، المجلد 13، العدد 3، ص ص 891-904، المملكة الهاشمية الأردنية.

2- (إدريس؛ 2018: 114)، التقدير الاقتصادي لدوال التكاليف في المدى الطويل واقتصاديات السعة لمحصول اللوز في محافظة حمص، المجلة السورية للبحوث الزراعية 5(4):129-114 ديسمبر 2018، دمشق، سورية.

3-(إدريس، خياط، شلق؛ 2014: 259-275) التحليل الاقتصادي لدوال تكاليف إنتاج الشعير البعلي في المنطقة الشمالية من سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد (30)- العدد (3).

4-(اسامة العكيلي، الحيالي، ليث محمد؛ 2009) التحليل الاقتصادي للتكاليف الإنتاجية لمحصول القمح في ناحية الراشدية للموسم الزراعي2008/2007، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد التاسع والسبعون، العراق.

5- (الجدي؛ 2018: 56)، التحليل الاقتصادي لتكاليف إنتاج زيت الزيتون المروي في منطقة بني وليد- ليبيا، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 39 العدد 2 ، جمهورية مصر العربية.

6-(الجدي؛ 2017: 162)، تقدير دالة التكاليف الإنتاجية ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية والربحية لمحصول الشمام في منطقة بني وليد، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد السادس، ليبيا.

7-(الجدي؛ 2006: 47)، دراسة اقتصادية لاستجابة عرض الشعير في ليبيا، مجلة الجامعي العدد 11 ، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، ليبيا.

8- (العليوي؛ 2007) تحليل اقتصادي لتكاليف إنتاج تمور السكري في منطقة القصيم، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

9- (القاضي؛ 1999: 284)، التخطيط المزرعي والموازنات المزرعية ونموذج المدخل والمخرج، الدورة التدريبية القومية في مجال تحليل السياسات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المملكة الأردنية الهاشمية.

10- (القاضي، الريماوي؛ 1997: 148)، مبادئ الإدارة المزرعية، دار حنين للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية.

11- (المقري، زكي؛ 2000: 328)، اقتصاديات الإنتاج الزراعي، جامعة الفاتح، ليبيا.

12- (المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ 2011، 2018)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد (25، 32، 34، 37)، السودان.

13- (النعيمي، زينة أحمد؛ 2012: 54-62)، تقدير الكفاءة الفنية لمزارع القمح تحت الري التكميلي باستخدام *(Stochastic Frontier Approch)*، (قضاء تلكيف نموذجا)، مجلة زراعة الرافدين، المجلد (40) الملحق (4).

14- (حبيب، إسماعيل، عبد العزيز؛ 2013: 375)، الكفاءة الاقتصادية لإنتاج البرتقال في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد (29)، العدد (1)، جامعة دمشق، سورية.

15- (زيدان، خاطر، شكر؛ 2014: 504-511)، دراسة اقتصادية لتقدير دالة الربح والكفاءة الاقتصادية لإنتاج عسل النحل (محافظة ديالي أنموذج تطبيقي)، مجلة العلوم الزراعية العراقية، (45)، (5)، العراق.

16- (عطية؛ 2005: 204)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

17- (علي، فرحان؛ 2012: 71)، تقدير دوال التكاليف واقتصاديات الحجم للذرة الصفراء(محافظة بابل نموذج تطبيقي)، مجلة العلوم الزراعية العراقية-43(2):65-74.

18- (فهمي، شحاته، الشرقاوي، سليم؛ 2007: 819)، الكفاءة الاقتصادية لمحصول البرتقال في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السابع عشر، العدد الثالث. جمهورية مصر العربية.

19- (قاسم عبده؛ 2002: 1055)، التحليل الاقتصادي لدوال التكاليف والإنتاج لأهم المحاصيل الزراعية كمدخل لدعم تنافسية إنتاج أهمها في الجمهورية العربية السورية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع، جمهورية مصر العربية.

20- (Augustyna Wosia; 1996), Agrobiznes mikroekonomika, tom 2, Warsszawa, Poland.

21- (Gujarati,D;2004). Basic Econometrics, The McGraw–Hill Companies, 4th ed. pp:76-82.

22- (Tozer, P. R;2010), Measuring the Efficiency of Wheat Production of Western Australian Growers, American Society of Agronomy Journal, (102).

The Economic Estimation of Cost Functions and Economic Efficiency Indicators of Irrigated Barley in East Bani Waleed Region

Prof. Dr. Abd Alhakim Eljadei [1] & *Dr. Neama Lariel*

Mr. Farida Omar Fahid & *Ing. Omar Almabruk*

Abstract

The research aims to estimate the functions of production costs, to determine the profit-maximizing size, and the economically efficient size, that lower average costs of production, and achieve economic efficiency. It also determines some of the most important indicators of profitability of barley crops under the conditions of irrigated agriculture in the East Bani Waleed region. The research depended on the econometric and statistical analysis of the primary data which was collected by questionnaire and personal interviews for a random sample, that included (41) barley farms as a main crop during the agricultural season 2017/2018.The results of the cost structure analysis of the barley production showed that the variable costs accounted approximately (63.92%) of total cost, while the fixed costs accounted (36.08%) of the total costs. Also the results of the research showed that the profit-maximizing size reached (33.29) tons per farm for the all research sample, while it is estimated at (23.5), (36.5) tons for farms of the first and second categories respectively. The optimum size of production for the all farms of the research sample was estimated at (25.89) tons and (20.2), (30.5) tons for the first and second categories respectively. The results also indicated that the economically efficient acreage size was (13.02) hectares for the all farms of the research sample, and (6.5), for the first category while it is estimated at (16.0) hectares for second category, which was not far from the actual acreage of this category, and the cost elasticity was estimated at (0.91) for the second category. Furthermore the minimum price (break-even price) was calculated at (1046) LDs/tons for all farms of the research sample, (1093) and (951) LDs/tons for the first and second categories respectively, and net profit was estimated at (493.7) LDs/h. for the total sample, and (409.2) , (656.4) LDs/h. for the first and second categories, respectively. The technical efficiency was estimated at (92.4%) for second categories, which largest acreage compared to (43.3%) for the first category with the lowest acreage.

Keywords: Irrigated barley cultivation, cost function, economic efficiency, Bani Waleed region.

---

1. Agricultural faculty –Tripoli University. info.agr.age@uot.edu.ly Hakimeljadi2017@gmail.co